



كتاب  
العربية  
تأليف

محمد بن أبي البركات عبد الرحمن بن  
محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي  
رحمه الله

طبع

في مدينة لبدن المحروسة بطبعة بريل  
سنة ١٨٨٦ المسيحية المطابقة سنة ١٣٠٣ الهجرية

بسم الله الرحمن الرحيم ربه يسر وتم بالخير

قال الشيخ الفقيه الأمام العالم كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري القمي رحمه الله \* الحمد لله كاشف الغطاء ومالغ العطاء ذي الجود والإيثار والإعانة والإيثار المتوخذ بالاحدية القديمة المفلسة عن الحين والفتاء أهل الصفات الأزلية المنزهة عن الزوال والفتاء والصلوة على محمد سيد الأنبياء وعلى آله وإصحابه الأصفياء \* وبعد فقد ذكرت في هذا الكتاب الموسوم بأسرار العريفة كثيرا من مناهب القويين المتقدمين والمتأخرين من البصريين والكوفيين وصححت ما ذهبت اليه منها بما يحصل به شفاء الغليل وأوضح فساد ما عداه بوضح التعليل ورجعت في ذلك كله الى الدليل واعفيتها من الاسهاب والتطويل وسهلته على المتعلم غاية التسهيل والله تعالى ينفع به وهو حسي ونهر الوكيل \*

## الباب الأول

\* باب علم ما الكلم \*

من قال فائل ما الكلم فسيل الكلم اسم جنس واحده كلمة كفولك نيقه ونيق ولينة ولين وثقنة وثقن وما اشبه ذلك فان قيل ما الكلام فسيل ما كان من الحروف دالا بتاليه على معنى يحسن السكوت عليه فان قيل فا الفرق بين الكلم والكلام فسيل الفرق بينهما ان الكلم ينطلق على المنيد وعلى غير المنيد واما الكلام فلا ينطلق الا على المنيد خاصة فان قيل فلم قلتم ان اقسام الكلام ثلاثة لا رابع لها فسيل لانا وجدنا هذه الاقسام الثلاثة يعبر بها عن جميع ما يحظر بالبال ويتوهم في الخيال ولو كان هاهنا قسم رابع لبقى في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه الا ترى انه لو سقط آخر

هذه الأقسام الثلاثة التي في النفس شيء لا يمكن التعبير عنه بإزاء ما سقط  
 فلما عثر بهذه الأقسام عن جميع الأشياء دل على أنه ليس إلا هذه الأقسام  
 الثلاثة فإن قيل لم يسمي الاسم أيًا فليس يختلف فيه الكوفايون فذهب  
 البصريون إلى أنه سمي اسمًا لوجوهي أحدهما أنه سما على معناه وعلا على ما  
 تحته من معناه فعني اسمًا لذلك والوجه الثاني أن هذه الأقسام الثلاثة لها  
 تلك مراتب فسمي ما يختبر به ويختبر عنه وهو الاسم نحو زيد قائم ومنها ما  
 يختبر به ولا يختبر عنه وهو الفعل نحو قام زيد ومنها ما لا يختبر به ولا يختبر  
 عنه وهو الحرف نحو هل ويل وما أشبه ذلك فلما كان الاسم يختبر به  
 ويختبر عنه والفعل يختبر به ولا يختبر عنه والحرف لا يختبر به ولا يختبر عنه  
 فقد سما على الفعل والحرف أي ارتفع . والأصل فيه سُموا لأنهم حذفوا  
 الواو من آخره وعوضوا الهزة في أوله فصار اسمًا ووزنه اقَّع لانه قد  
 حذف منه لامه التي هي الواو في سُموا وذهب الكوفيون إلى أنه سمي اسمًا  
 لأنه سُمي على المعنى يعرف بها والسمعة العلامة والأصل فيه وسم إلا أنهم  
 حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهزة فصار اسمًا ووزنه اَعْل لانه  
 قد حذف منه فاءه التي هي الواو في وسم والصحيح ما ذهب إليه البصريون  
 وما ذهب إليه الكوفيون وإن كان صحيحًا من جهة المعنى إلا أنه فاسد  
 من جهة التصريف وذلك من أربعة أوجه الوجه الأول أنك تقول في  
 تصغيره سُمي نحو حيَّو وحَيَّي وفَيَّو وفَيَّي ولو كان مأخوذًا من السمعة  
 لوجب أن تقول وسم كما تقول في تصغير علة وعِلَّة وفي تصغير زنة وزينة  
 فلما قيل سُمي دل على أنه من السُمولا من السمعة وكان الأصل فيه  
 سُميوا إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منها ساكن قلبوا الواو  
 ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا سَيِّد وهَيَّي ومَيَّيت والأصل فيه سَيِّود  
 وهَيَّون ومَيَّوت إلا أنه لما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن  
 قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة وقلبوا الواو إلى الياء ولم يقلبوا الياء

الى الواو لان الياء اخفت والواو اتقل فلما وجب قلب احدهما الى  
 الآخر كان قلب الواو التي هي اتقل الى الياء التي هي اخفت اولي والوجه  
 الثاني انك تقول في تكسيرة اسماء نحو حنو واحنا وقنو واقنا ولو كان  
 ماخوذا من السمة لوجب ان تقول في تكسيرة اوسام فلما قيل اسماء دل  
 على انه من السمولا من السمة وكان الاصل فيه اساو الا انه لما وقعت  
 الواو طرفا وقبلها الف زائدة قلبت همزة كما قالوا حنا وكنا وسنا  
 والاصل فيه حذاو وكساو وساو الا انه لما وقعت الواو طرفا وقبلها  
 الف زائدة قلبت همزة وقبل قلبت الف لانها لما كانت متحركة وقبل  
 الالف فحتم لازمة فقلروا انها قد تحركت وانفع ما قبلها لان الالف لما  
 كانت خفية زائدة ساكنة والحرف الساكن حاجر غير حصين لم يعتدوا  
 بها فقلبو الواو الفاجمع الفان الف زائدة والفت منقلبة والالفان ساكنان  
 وهما لا يجتمعان فقلبت المنقلبة همزة لالتقاء الساكنين وكان قلبها الى الهمزة  
 اولي لانها اقرب الحروف اليها والوجه الثالث انك تقول اسميته ولو  
 كان ماخوذا من السمة لوجب ان تقول وسمته فلما قيل اسميته دل على  
 انه من السمولا من السمة وكان الاصل فيه اسموت الا انه لما وقعت  
 الواو رابعة قلبت ياء وانما قلبت ياء حملا على المضارع نحو يدعى ويغزى  
 ويشقى والاصل يدعو ويغزو ويشقو كما قالوا ادعيت واغزيت واشقيت  
 والاصل ادعوت واغزوت واشقوت الا انه لما وقعت الواو رابعة قلبت  
 ياء وانما قلبت في المضارع ياء للكسرة قلبها فاما تغاربت وترجبت فانما  
 ٢٠ قلبت الواو فيها ياء وإن لم تقلب في لفظ المضارع لان الاصل في  
 تغاربت تغاربت وفي تغاربت تغاربت وتغاربت تغاربت وتغاربت تغاربت  
 ياء وكذلك تغاربت وتغاربت والوجه الرابع انك تجد في اوله همزة  
 التعويض وهمزة التعويض انما تكون فيما حذف منه لامه لا فاق الا  
 ترى انهم لما حذفوا الواو التي هي اللام من يتو عوضوا الهمزة في اوله

فقالوا **أين** ولما حذفوا الواو التي هي الفاء من عدة ونحو ذلك لم يعوضوا  
 الهزة في أوله فلما عوضوا الهزة هاءنا في أوله دل على أن الأصل فيه  
 سينوكا أن الأصل في **أين** ينو ألا أنهم لما حذفوا الواو التي هي اللام  
 عوضوا الهزة في أوله فقالوا اسم قد دل على أنه مشتق من السموا لا من النمة  
 وما يؤيد أنه مشتق من السموا لا من النمة أنه قد جاء في اسم سقى على  
 وزن هذى والأصل فيه **سَمَوَا** أنه لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها  
 الفا وحذفوا الألف لئلا يكونها وسكون التنوين فصار سقى وفي الاسم خمس  
 لغات اسم وأسم وسم وسقى قال الشاعر  
 باسم الذي في كل سورة سمة

وقال الآخر

وعامسا أعجبنا مقدمة يدعى أبا السمع وفرضاب سمة

وقال الآخر

والله أنماك سقى مباركاً آمرك الله به إشاركا

وكسرت الهزة في اسم لها لكسرة سبته في سمولاته الأصل وضمت الهزة  
 في اسم لها لضمة سبته في سمولاته أصل ثان والذي يدل على ذلك  
 اللغتان الآخرتان وهما **سيم** و**سم** فأنهما حذفتا لامهما وبقيت فاوهما على  
 حركتهما في الأصلين ووزن **أسم** بضم الهزة أفع ووزن **سيم** فح ووزن  
**سم** فح ووزن سقى فعمل فان قيل ما حذف الاسم قبيل كل لفظه دلت  
 على معنى تخفها غير مقدر بزمان محض وقيل ما دل على معنى وكان ذلك  
 المعنى شخصا أو غير شخص وقيل ما استحق الأعراب أول وضعه وقد  
 ذكر فيه النحويون حدودا كثيرة تنيف على سبعين حداً ومنهم من قال  
 لا حذله ولما لم يجد سبويه وأنها اكتفى فيه بالمثال فقال الاسم رجل وقرس  
 فان قيل ما علامات الاسم قبيل علامات الاسم كثيرة فمنها الألف واللام  
 نحو الرجل والغلام ومنها التنوين نحو رجل وغلام ومنها حروف الجر

نحو من زيد وإلى عمرو ومنها التثنية نحو الزيدان والعمران ومنها الجمع  
نحو الزيدون والعمران ومنها النداء نحو يا زيد ويا عمرو ومنها الترخيم  
نحو يا حار ويا مال في ترخيم حارث ومالك وقد قرأ بعض السلف وَتَأْتُوا  
يَا مَالٌ لِيَفْضِي عَلَيْنَا رَبُّكَ ومنها التصغير نحو زَيْد وعِمْر في تصغير زيد  
وعمر و١٠ ومنها النسب نحو زيدية وعمرية في النسب إلى زيد وعمرو ومنها  
الوصف نحو زيد العاقل ومنها أن يكون فاعلا أو مفعولا نحو ضرب زيد  
عمرا ومنها أن يكون مضافا إليه نحو غلام زيد وثوب خَز ومنها أن يكون  
مخبرا عنه كما بيناه فهد معظم علامات الاسماء فان قيل لم سمي الفعل فعلا  
فيل لأنه يدل على الفعل الحقيقي لا ترى أنك اذا قلت ضربت دلي على  
نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لا أنهم يعنون  
الشيء بالشيء اذا كان منه بسبب وهو كثير في كلامهم فان قيل فما حدة  
الفعل قيل حدة الفعل كل لفظة دللت على معنى تحتها مقدار زمان محصل  
وقيل ما أسند إلى شيء ولم يسند إليه شيء وقد حده الضميمة أيضا حدودا  
كثيرة فان قيل ما علامات الفعل قيل علامات الفعل كثيرة فمنها قد  
والسين وسوف نحو قد قام وسيقوم وسوف يقوم ومنها ناء الضمير والله وواو  
نحو قمت وقاما وقاموا ومنها ناء التانيث الساكنة نحو قامت وقعدت ومنها  
أن الحقيقة المصدرية نحو اريد أن تفعل ومنها إن الحقيقة الشرطية نحو  
ان تفعل افعل ومنها لم نحو لم يفعل وما اشبه ذلك ومنها التصرف نحو فعل  
يفعل وكل الافعال تتصرف الا ستة افعال وهي نعم ونسى وعسى وليس  
وفعل التعجب وحيثا وفيها كلها خلاف ولما كلها ابواب نذكر ما فيها ان  
شاء الله تعالى فان قيل لم سمي الحرف حرفا قيل لان الحرف في اللغة هو  
الطرف ومنه يقال حرف الجبل أي طرفه فسمي حرفا لانه يأتي في طرف  
الكلام فان قيل فما حدة قيل ما جاء بمعنى في غيره وقد حده الضميمة  
أيضا بمحدود كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر فإن قيل فإلى كم ينقسم

الحرف قيل الى قسمين معتل ومعتل فالمعتل هو الحرف المختص بحرف  
المجر وحرف المجر والمعتل غير المختص بحرف الاستفهام وحرف العطف  
ثم الحروف المعتلة والمهمله كلها تنقسم الى ستة اقسام فمنها ما يغير اللفظ  
والمعنى ومنها ما يغير اللفظ دون المعنى ومنها ما يغير المعنى دون اللفظ  
ومنها ما يغير اللفظ والمعنى ولا يغير الحكم ومنها ما يغير الحكم ولا يغير لا  
لفظا ولا معنى ومنها ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فاما ما يغير اللفظ  
والمعنى فهو ليست فتقول ليست زيدا منطلق فليست قد غيرت اللفظ وغيرت  
المعنى اما تغيير اللفظ فلانها نصبت الاسم ورفعت الخبر واما تغيير المعنى  
فلانها ادخلت في الكلام معنى التبعي واما ما يغير اللفظ دون المعنى فهو  
ان تقول ان زيدا قائم فان قد غيرت اللفظ لانها نصبت الاسم ورفعت  
الخبر ولم تغير المعنى لان معناها التاكيد والتحقيق وتأكيد الشيء لا يغير  
معناه واما ما يغير المعنى دون اللفظ فهو هل زيد قائم هل قد غيرت  
المعنى لانها نقلت الكلام من الخبر الذي يحمل الصدق والكذب الى  
الاستخبار الذي لا يحمل صدقا ولا كذبا ولم يغير اللفظ لان الاسم بعد  
دخولها مرفوع بالابتداء كما كان يرتفع به قبل دخولها واما ما يغير اللفظ  
والمعنى ولا يغير الحكم نحو اللام في قولهم لا بدني لزيد فاللام هاهنا غيرت  
اللفظ لجرها الاسم وغيرت المعنى لادخال معنى الاختصاص ولم تغير الحكم  
لان الحكم حذف النون للاضافة وقد بني الحذف بعد دخولها كما كان  
قبل دخولها فلم يغير الحكم واما ما يغير الحكم ولا يغير لا لفظا ولا معنى  
فهو اللام في قوله تعالى اِنَّا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ اِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ  
وَاللَّهُ يَعْلَمُ اِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ اِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ فاللام هاهنا ما  
غيرت لا لفظا ولا معنى ولكن غيرت الحكم لانها علق التعلل عن العمل  
واما ما لا يغير لا لفظا ولا معنى ولا حكما فهو ما في قوله تعالى قَبِيحًا رَحِمَهُ مِنَ  
اللَّهِ لَمَّا هَاهُنَا مَا غَيَّرَتْ لَا لَفْظًا وَلَا مَعْنَى وَلَا حِكْمًا لِأَنَّ التَّعْدِيرَ فِي رَحْمَةِ

من الله لمت لم فان قيل كيف اسم او فعل او حرف قيل اسم والليل  
 على ذلك من وجهين احدهما انه قد جاء عن بعض العرب انه قال على  
 كيف تبغ الاحمرين ودخول حرف الجز عليها يدل على انها اسم الا ان  
 هذا الوجه ضعيف لان دخول حرف الجز انها جاء شاذاً والوجه الصحيح  
 هو الوجه الثاني وهو اننا نقول لا تخطو كيف من ان يكون اسما او فعلا او  
 حرفا فبطل ان يقال في حرف لان الحرف لا يفيد مع كلمة واحدة وكيف  
 تفيد مع كلمة واحدة الا ترى انك تقول كيف زيد فيكون كلاما مفيدا  
 فلان قيل فقد افاد الحرف الواحد مع كلمة واحدة في النداء نحو يا زيد  
 قيل انما حصلت الفائدة في النداء مع كلمة واحدة لان التقدير في قولك  
 يا زيد ادعو زيدا واتادي زيدا فحصلت الفائدة باخبار الجملة المقترنة  
 لا باخبار الحرف مع كلمة واحدة فبطل ان يكون حرفا وبطل ايضا ان  
 يكون فعلا لانه لا يخلو إما ان يكون فعلا ماضيا او مضارعا او امرا  
 فبطل ان يكون فعلا ماضيا لان امثلة الفعل الماضي لا تخلو اما ان تكون  
 على مثال فعل كضرب او على فعل كمكث او على فعل كسيع وعلم وكيف  
 على وزن فعل فبطل ان يكون فعلا ماضيا وبطل ان يكون فعلا مضارعا  
 لان الفعل المضارع ما كانت في اوله احدى الزوائد الاربع وهي الهزة  
 والنون والياء وكيف ليس في اوله احدى الزوائد الاربع فبطل  
 ان يكون فعلا مضارعا وبطل ان يكون امرا لانه يفيد الاستفهام وفعل  
 الامر لا يفيد الاستفهام فبطل ان يكون امرا واذا بطل ان يكون فعلا  
 ماضيا او مضارعا او امرا بطل ان يكون فعلا والذي يدل ايضا على  
 انه ليس بفعل انه يدخل على الفعل في نحو قولك كيف تفعل كذا ولو كان  
 فعلا لما دخل على الفعل لان الفعل لا يدخل على الفعل واذا بطل ان  
 يكون فعلا او حرفا وجب ان يكون اسما فان قيل فعلا لانه لا يحسن  
 فيه كالا يحسن فيه علامة الفعل والحرف فلم جعلتموه اسما ولم تجعلوه فعلا



او حرفا قيل لان الاسم هو الاصل والفعل والحرف فرع فلما وجب حمله على احد هذه الاقسام الثلاثة كان حمله على الاسم الذي هو الاصل اولى من حمله على ما هو فرع فان قيل فلم يقدم الاسم على الفعل والفعل على الحرف قيل انما قدم الاسم على الفعل لانه الاصل ويستغني بنفسه عن الفعل نحو زيد قائم واخر الفعل عن الاسم لانه فرع عليه لا يستغني عنه فلما كان الاسم هو الاصل ويستغني عن الفعل والفعل فرع عليه ومفتقر اليه كان الاسم مقدما عليه وانما قدم الفعل على الحرف لان الفعل ينفذ مع الاسم نحو قام زيد واخر الحرف عن الفعل لانه لا يفيد مع اسم واحد لانك لو قلت بزيد او لزيد من غير ان تعلق الحرف بشي لم يكن مفيدا فلما كان الفعل يفيد مع اسم واحد والحرف لا يفيد مع اسم كان الفعل مقدما عليه فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثاني

### باب الاعراب والبناء

ان قال قائل لم سمي الاعراب اعرابا والبناء بناء فويل اما الاعراب ففيه ١٠ ثلاثة اوجه احدها ان يكون سمي بذلك لانه يبين المعاني ماخوذ من قولهم اعراب الرجل عن حجته اذا يثبها ومنه قوله صلى الله عليه وسلم التيب تعرب عن نفسها اي تبين وتوضح قال الشاعر

وجدنا لكم في آل حاتم آية      تأولها منا نقي ومُعرب

فلما كان الاعراب يبين المعاني سمي اعرابا والوجه الثاني ان يكون سمي ١٠ اعرابا لانه تغير يلحق واخر الكلم من قولهم عربت معدة النصيل اذا تغيرت فان قيل العرب في قولهم عربت معدة النصيل معناه الفساد وكيف يكون الاعراب ماخوذا منه قيل معنى قولك اعربت الكلام اي ازلت عربه وهو فساد و صار هذا كقولك اعجمت الكتاب اذا ازلت عجمته واشكيت

الرجل إذا أزيلت شريكته وعلى هذا يحمل بعض المفسرين قوله تعالى إن  
 السباع أمة أكد أختها أي أزيل خطها ما ومنه العزة تسمى عزة السلب  
 والوجه الصلح أن يكون مني إعرابا لأن المعرب للكلام كانه يجب إلى  
 السامع بإعرابه من قولهم امرأة عجوب إذا كانت تنحني إلى زوجها قال الله  
 تعالى عونا أترانا أي تنحيت إلى أزواجهن فلما كان المعرب للكلام كانه  
 يجب إلى السامع بإعرابه مني إعرابا وإما البناء فهو منقول من هذا البناء  
 المعروف للزوم وثبوته فإن قيل فما حجة الإعراب والبناء فسيل إليها  
 الإعراب فحجة اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل لنظرا أو تقديرا  
 وإما البناء فحجة لزوم أواخر الكلم بحركة وسكون فإن قيل كم ألقاب  
 الإعراب والبناء فسيل ثمانية فاربعة للإعراب وأربعة للبناء وألقاب الإعراب  
 رفع ونصب وجر وحزم وألقاب البناء ضم وفتح وكسر ووقف وهي وإن  
 كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصورة فإن قيل فلم كانت أربعة  
 فسيل لأنه ليس إلا حركة أو سكون فالمحركة ثلاثة أنواع الضم والفتح والكسر  
 فالضم من الشفتين والفتح من أقصى الحلق والجر من وسط اللم والسكون  
 هو الرابع فإن قيل هل حركات الإعراب أصل لحركات البناء أو حركات  
 البناء أصل لحركات الإعراب فسيل اختلاف الجهويين في ذلك فذهب  
 بعض الجهويين إلى أن حركات الإعراب هي الأصل وإن حركات البناء  
 فرع عليها لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للإسماء وهي الأصل  
 فكانت أصلا والأصل في حركات البناء أن تكون للإفعال والمحروف  
 وهي الفرع فكانت فرعا وذهب آخرون إلى أن حركات البناء هي الأصل  
 وحركات الإعراب فرع عليها لأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن  
 جاتها وحركات الإعراب تزول وتتغير وما لا يتغير أولي بأن يكون أصلا  
 مما يتغير فإن قيل هل الإعراب والبناء عبارة عن هذه الحركات أو عن  
 غيرها فسيل الإعراب والبناء ليسا عبارة عن هذه الحركات وإنما هما معنيان

يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ إلا ترى أنك تقول في حد الأعراب  
هو اختلاف الآخر الكلم باختلاف العوامل وفي حد البناء لزوم الزوم  
الكم بحركة أو سكن ولا خلاف أن الاختلاف والزرور ليسا بلفظين  
وأننا ما نعتيان يعرفان بالقلب ليس للفظ فيها حظ والذي يدل على  
ذلك أن تلك الحركات إذا وجدت بغير صفة الاختلاف لم تكن للأعراب  
وإذا وجدت بغير صفة الزوم لم تكن للبناء فدل على أن الأعراب هو  
الاختلاف والبناء هو الزوم والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات  
إلى الأعراب والبناء فيقال حركات الأعراب وحركات البناء ولو كانت  
الحركات أنفسها في الأعراب أو البناء لما جاز أن يضاف إلى لأن إضافة  
الشيء إلى نفسه لا يجوز ألا ترى أنك لو قلت حركات الحركات لم يجوز  
فلما جاز أن يقال حركات الأعراب وحركات البناء دل على أنها غيرهما  
فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

### الباب الثالث

#### باب المعرب والمبني

أن يقال قائل ما المعرب والمبني فقبل أما المعرب فهو ما تغير آخره بتغير  
العامل فيه لفظاً أو محلاً وهو على ضربين اسم مشكّن وفعل مضارع فالأسم  
المشكّن ما لم يشابه الحرف ولم يتضمن معناه والفعل المضارع ما كانت في  
أوله إحدى الزوائد الأربع وهي الهزة والنون والتاء والياء فان قيل  
لم زيدت هذه الحروف دوت غيرهما فقبل الأصل أن يزداد حروف المد  
واللين وهي الواو والياء والالف إلا أن الالف لها لم يمكن زيادتها أولاً  
لأن الالف لا تكون إلا ساكنة ولا يبداء بالساكن محال أبدلها منها الهزة  
لقرب مخرجها لانتها هو أن يخرج من أقصى الخلق وكذلك الواو أيضاً  
لما لم يمكن زيادتها أولاً لأنه ليس في كلام العرب وأوزيدت أولاً فأبدلها

منها التاء لانها تبدل منها كثيرا الا ترى انهم قالوا ثراث ونجاء ونجمة ونهمة  
 ويثور وتوكل قال الشاعر مقلدا في صعوبات توليا وهو بيت الصائد  
 والاصل وراث ووجه ووجه ووجه ووجه لانه من الوار ووجه لانه  
 من الولوج فابدلوا التاء من الواو في هذه المواضع كلها وكذلك هاهنا واما  
 الياء فزيدت لانها لم تعرض فيها ما يمنع زيادتها كما عرض في الالف والواو  
 واما النون فاتها زيدت لانها تشبه حروف المد واللين وتزاد معها في باب  
 الزيدتين والزيدتين والتحقيق في ترتيب هذه الاحرف ان تقدم الهزة ثم النون  
 ثم التاء ثم الياء وذلك لان الهزة للتكلم وحده والنون للتكلم ولين معه  
 والتاء للمخاطب والياء للغائب والاصل ان يخبر الانسان عن نفسه ثم عن  
 نفسه وعن معه ثم المخاطب ثم الغائب فهذا هو التحقيق في ترتيب هذه الاحرف  
 في اول الفعل المضارع فان قيل هل الفعل المضارع محمول على الاسم في  
 الاعراب ام هو اصل قسيل لا بل هو محمول على الاسم في الاعراب وليس  
 بأصل فيه لان الاصل في الاعراب ان يكون للاسماء دون الافعال  
 والاحروف وذلك لان الاسماء تتضمن معاني مختلفة نحو الفاعلية والمنعولة  
 والاضافة فلزم تعرب لانتسب هذه المعاني بعضها ببعض يدل ذلك على ذلك  
 انك لو قلت ما احسن ريذا لكنت متعجبا ولو قلت ما احسن زيد لكنت  
 نافيا ولو قلت ما احسن زيد لكنت مستنفا عن اي شيء منه حسن فلزم  
 تعرب في هذه المواضع لانتسب التعجب بالنفي والنفي بالاستنفا واستنبت هذه  
 المعاني بعضها ببعض وازالة الالتباس واجب واما الافعال والاحروف فاتها  
 تبدل على ما وضعت له بصيغها فعدم الاعراب لا يتخلل بمعانيها ولا يورث  
 لبا فيها والاعراب زيادة والحكم لا يريد شيئا لغير فائدة فان قيل فاذا  
 كان الاصل في الفعل المضارع ان يكون مبنيا فلم حمل على الاسم في الاعراب  
 قسيل اتيا حمل الفعل المضارع على الاسم في الاعراب لانه ضارع الاسم  
 ولهذا سمي مضارعا والمضارعة المشابهة ومنها سمي الضرع ضرعا لانه يشابه

أخاه ووجه المشابهة بين هذا الفعل والاسم من خمسة أوجه الوجه الأول  
 أنه يكون شائعا فيقتض كما أن الاسم يكون شائعا فيقتض ألا ترى أنك  
 تقول يقوم فيصلح للحال والاستقبال فإذا ادخلت عليه السين أو سوف  
 اخصص بالاستقبال كما أنك تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فإذا ادخلت  
 عليه الالف واللام اخصص برجل بعينه فلما اخصص هذا الفعل بعد شياعه كما  
 أن الاسم اخصص بعد شياعه فقد شابه من هذا الوجه الوجه الثاني أنه  
 يدخل عليه لام الابتداء كما يدخل على الاسم ألا ترى أنك تقول إن زيدا  
 ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم ولام الابتداء تختص بالاسماء فلما دخلت على  
 هذا الفعل دل على مشابهة بينهما والذي يدل على ذلك أن فعل الامر  
 والفعل الماضي لهما بعدا عن شبه الاسم لم تدخل هذه اللام عليهما ألا ترى  
 أنك لو قلت لاكرّم زيدا بأعمرو أو إن زيدا لقام لكان خلفا من الكلام  
 والوجه الثالث أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال فاشبه الاسماء  
 المشتركة كالعين ينطلق على العين الباصرة وعلى عين الماء وعلى غير ذلك  
 والوجه الرابع أن يكون صفة كما يكون الاسم كذلك تقول مررت برجل  
 يضرب كما تقول مررت برجل ضارب فقد قام يضرب مقام ضارب والوجه  
 الخامس هو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه  
 ألا ترى أن يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولما يعمل الاسم  
 الفاعل عمل الفعل فلما شبه الفعل المضارع الاسم من هذا الوجه استحق  
 جملة الاعراب الذي هو الرفع والنصب والحزم وكل واحد من هذه الأنواع  
 عامل يختص به وإنما عامل الرفع فاختلف فيه التهويون فذهب البصريون  
 إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم وهو عامل معنوي لا لفظي فاشبه الابتداء فكما  
 أن الابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه فان قيل هذا ينتفض بالفعل  
 الماضي فإنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع فسيل أنها لم يرتفع لأنه لم يثبت له  
 استحقاق جملة الاعراب فلم يكن هذا العامل موجبا له الرفع لأنه نوع منه

بخلافه الفعل المضارع فإنه يفتق حمله الأعراب للظاهرة التي ذكرناها  
 قبل فإن الفرق بينهما إنما للكوفيين قد ذهبوا إلى أنه يرتفع بالترادف التي  
 في أوله وهو قول الكسائي وذهب الفراء إلى أنه يرتفع لسلامته من الضم  
 الناصب والحجزة فأما قول الكسائي فظاهر الفساد لأنه لو كان الترادف هو  
 الموجب للرفع لوجب أن لا يجوز نصب الفعل ولا جرته منع وجوده لأن  
 عمل النصب والحجزة لا يدخل على عامل الرفع فلو وجب نصبه بدخول  
 النواصب وجره بدخول الجواز ذلك على أن الترادف ليس هو العامل وإنما  
 قول الفراء فلا يفتق من ضعف وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون النصب  
 والحجزة قبل الرفع لأنه قال لسلامته من الضم الناصب والحجزة والرفع  
 قبل النصب والحجزة فلهذا كان هذا القول ضعيفا وإنما عوامل النصب فتق  
 أن ولن وكى واثن وحتى وإنما عامل الحزم فتق لم ولما ولأم الأمر ولا في  
 الشيء وعوامل النصب والحجزة موضع تذكرها فيه أن شاء الله تعالى ولما  
 المسني فهو ضد المعرب وهو ما لم يتغير آخره بتغير العامل فيه فمن ذلك  
 الاسم غير الممكن والفعل غير المضارع فأنما الاسم غير الممكن فتق من  
 وكم وقيل وقيل وأين وكيف وأثن وهما ولاء وإنما بيئت هذه الأسماء لأنها  
 أشبهت الحروف ونقصت معانيها فأنما من فأنما بيئت لأنها لا تخطو وإنما  
 أن تكون استهائية أو شرطية أو اسما موصولا أو نكرة موصوفة فإن كانت  
 استهائية فقد نقصت معنى حرف الاستهامة وإن كانت شرطية فقد نقصت  
 معنى حرف الشرط وإن كانت اسما موصولا فقد تنزلت منزلة بعض الكلمة  
 وبعض الكلمة مبنية وإن كانت نكرة موصوفة فقد تنزلت منزلة الموصوفة  
 وإنما كم فأنما بيئت لأنها لا تخطو وإنما أن تكون استهائية أو خبرية فإن  
 كانت استهائية فقد نقصت معنى حرف الاستهامة وإن كانت خبرية فهي  
 نبيضة رب لأن رب للتقليل وكم للكثير وهم يحملون الشيء على رضه كما  
 يحملونه على نظيره ولما من كم فبيئت على السكون لأنه الأصل في البناء ولم

يعرض فيها بوجوب بناءها على حركة فتحها على الاصل وانما قيل وانما  
فانما بنيا لان الاصل فيها ان يستعملوا مضافين الى ما بعدها فلما انقطعوا عن  
الاضافة والمضاف مع المضاف اليه بمنزلة كلمة واحدة تنزلا بمنزلة بعض  
الكلمة وبعض الكلمة يعني قال الله تعالى فلو الامر من قبل ومن بعد وانما  
بنيا على حركة لان كل واحد منها كان له حالة اعراب قبل البناء فوجب  
ان يبنيا على حركة نيزا لما على ما بني وليس له حالة اعراب نحو من وكم وقيل  
انما بنيا على حركة لانتفاء الساكنين والقول الصحيح هو الاول فان قيل فلر  
كانت الحركة فتحه قبل لوجهين احدهما انه لما جذف المضاف اليه بنيا  
على اقوى الحركات وهي الضمة نعوضا عن المحذوف وتقوية لما والوجه  
الثاني انما بنوها على الضم لان النصب والحز يدخلها نحو حيث قبلك ومن  
قبلك وانما الرفع فلا يدخلها البتة فلو بنوها على الفتح والكسر لانتيست حركة  
الاعراب بحركة البناء فينوها على حركة لا تدخلها وهي الضمة فلا يليق  
حركة الاعراب بحركة البناء وانما آين وكيف فانما بنيا على الفتح لانها  
نفتا معنى حرف الاستفهام لان ابن سوال عن المكان وكيف سوال عن  
الحال فلما تفتنا معنى حرف الاستفهام وجب ان يبنيا وانما بنيا على حركة  
لانتهاء الساكنين وانما كانت الحركة فتحه لانها اخفت الحركات وانما  
آيس فانما بنيت لانها تفتنت معنى لام التعريف لان الاصل في امس الامس  
فلما تفتنت معنى اللام تفتنت معنى الحرف فوجب ان يبنيا وانما بنيت  
على حركة لانتهاء الساكنين وانما كانت الحركة كسرة لانها الاصل في  
التعريف لانتهاء الساكنين ومن العرب من يجعل امس معدولة عن لام  
التعريف فيجعلها غير مبصرو فوق قال الشاعر

لَقَدْ رَأَيْتُ عَجِيْبًا مَذْمُومًا عَجَلًا مِثْلَ السَّيَالِي قُعِيَا  
يَأْكُلْنَ مَا فِي بَاطِنِ رَحْلِهِنَّ قُعِيَا لَا تَرَكُهُ اللَّهُ لَهُنَّ خَيْرِيَا

وانما ما ولايم فانما بنيت لفتنتها معنى حرف الإشارة طرف لم يطابق به لان

الأصل في الإشارة أن تكون بالحرف كالشرط والقي والتمني والعطف إلى غير ذلك من المعاني إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما وراء معنى حرف الإشارة فبنوها ونظروا ما وراء ما القى في التعجب فإنها بنيت لتضمنها معنى حرف التعجب وإن لم يكن لما حرف ينطق به لأن الأصل في التعجب أن يكون بالحرف كغيره من المعاني إلا أنهم لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرف التعجب فبنوها كما بنوا ما إذا تضمنت معنى حرف الاستفهام والشرط فكذلك هاهنا وأما الفعل غير المضارع فهو على ضربين أحدهما الفعل الماضي والآخر فعل الأمر فأما الفعل الماضي فمحو ذهب وعلم وشرف واستخرج ودحرج وأحرجم وأما فعل الأمر فمحو اذهب وأعلم وأشرف واستخرج ودحرج وأحرجم وسنذكره ثم يأتي الفعل الماضي على الفتح ولم يبي فعل الأمر على الوقف وخلاف النحويين فيه في باب ان شاء الله تعالى وأما الحروف فكلها مبنية لم يعرب منها شيء لبقائها على أصلها في البناء فأعره نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الرابع

### باب اعراب الاسم المفرد

أن قال قائل على كم ضربا الاسم المفرد قيل على ضربين صحيح ومعتل فالصحيح في عرف النحويين ما لم يكن آخره ألفا ولا ياء قبلها كسرة نحو رجل وقرس وما أشبه ذلك وهو على ضربين منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما دخله الحركات الثلاث مع التنوين نحو هذا زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وهذا الضرب يسمى الأمكن وقد بعني أيضا متمكنا فان قيل لم جعلوا التنوين علامة للصرف دون غيره قيل لأن أولى ما يزداد حروف المد واللين وهي الألف والياء والواو إلا أنهم عدلوا عن زيادتها إلا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلب ياء في البحر لانكسار ما قبلها وكذلك



حكم الياء والالف في الاعتلال والانتقال من حال الى حال وكان التنوين  
اولى من غيره لانه خفيف يضارع حروف العلة الا ترى انه غنة في الحيشوم  
وانه لا معتد له في الحلق فاشبه الالف اذ كانت حرفا هو آتيا فان قيل  
فلم اذا دخل التنوين الكلام قيل اختلف المحوون في ذلك فذهب سيبويه  
الى انه دخل الكلام علامة للاخت علمهم والامكن عندهم وذهب بعضهم  
الى انه دخل فرقا بين الاسم والفعل وذهب آخرون الى انه دخل  
فرقا بين ما ينصرف وما لا ينصرف ولما غير المنصرف فيها لم يدخله  
المجرع مع التنوين وكان ثانيا من وجهين نحو مررت بأحمد وابراهيم  
وما اشبه ذلك واتما منع هذا الضرب من الاسماء الصرفة لانه يشبه الفعل  
فمنع من التنوين ومن المجرع تبعاً للتنوين لما بينهما من المصاحبة وذهب  
بعضهم الى انه منع المجرع لانه اشبه الفعل والفعل لا يدخله جر ولا تنوين  
فكذلك ما اشبهه وهذا الضرب سمي المتمكن ولا يفتي امكن وكل امكن  
متمكن وليس كل متمكن امكن فان قيل فلم يدخل المجرع الالف واللام  
او الاضافة قيل للامن من دخول التنوين مع الالف واللام والاضافة  
وسترى هذا في موضعه ان شاء الله تعالى \* والمعتل ما كان آخره الفا  
او ياء قبلها كسرة وهو على ضربين منقوص ومنقوص فالمنقوص ما كانت  
في آخره ياء خفيفة قبلها كسرة وذلك نحو القاضي والداعي فان قيل فلم  
سُمي منقوصا قيل لانه نقص الرفع والمجرع قول هذا قاضي يافى ومررت  
بقاضي والاصل هذا قاضي ومررت بقاضي الا انهم استقلوا الضمة والكسرة  
على الياء فحذفوها فبقيت الياء ساكنة والتنوين ساكنا فحذفوا الياء لالتقاء  
الساكين وكان حذف الياء اولى من حذف التنوين لوجهين احدهما ان الياء  
اذا حذفت بقي في اللفظ ما يدل عليها وفي الكسرة بخلاف التنوين فانه  
لو حُذِف لم يبق في اللفظ ما يدل على حذفه فلما وجب حذف احدهما كان  
حذف ما في اللفظ دلالة على حذفه اولى والساني ان التنوين دخل لمعي

وهو الصرف وإما الياء فليست كذلك فلما وجب حذف أحدها كان  
حذف ما لم يدخل المعنى أولى من حذف ما دخل المعنى وإما إذا كان منصوباً  
فهو بمنزلة الصحيح لفتحة الفتحه فان قبل الحركات كلها تستقل على حرف العلة  
بدليل قولهم باب وناب والاصل فيها بوب وتنب إلا أنهم استقلوا الفتحه  
على الواو والياء فقبلوا كل واحدة منها لنا فسيل الفتحه في هذا البحر لازمة  
ليست بعارضة بخلاف الفتحه التي على ياء قاض فإنها عارضة وليست بلازمة  
فلما المعنى استقل الفتحه نحو باب وناب ولم يستقلوها في نحو قاض فإن  
وقفت على المرفوع والجور من هذا الضرب كان لك فيه مذهبان إسقاط  
الياء وإثباتها واختلف المحققون في الاجود منها فذهب سيبويه الى ان  
حذف الياء اجود إجرأ للوقف على الوصل لان الوصل هو الاصل  
وذهب يونس الى ان اثبات الياء اجود لان الياء انما حذفت لأجل  
التنوين ولا تنوين في الوقف فوجب رد الياء وقد قرأ بعض القراء قوله  
تعالى مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ بغير ياء وقد قرأ بعضهم بالياء فإن كان  
منصوباً أبدلت من تنوينه الفاء كسائر الاسماء المنصرفة الصحيحة فتقول رأيت  
قاضيًا كما تقول رأيت ضارباً وإن كان فيه الف ولا م كان حكمه في الوصل  
حكم ما ليس فيه الف ولا م في حذف الضمة والكسرة ودخول الفتحه وكان  
لك ايضا في الوقف في جالة الرفع والجر إثبات الياء وحذفها وإثباتها اجود  
الوجهين لان التنوين لا يجوز ان يثبت مع الالف واللام فإذا زال علة  
إسقاط الياء وجب ان تثبت وكان بعض العرب يفت بغير ياء وذلك  
أنه قد حذفت الياء في قاضي ونحو ثم ادخل عليه الالف واللام وبقي  
الحذف على حاله وهذا ضعيف جداً وقد قرأ بعض القراء في قوله تعالى  
أُجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَا فَإِنْ كَانَ مِنْصُوباً لم يكن الوقف عليه إلا  
بالياء قال الله تعالى كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ وذلك لأنه تنزل بالحركة مترلة  
الحرف الصحيح فيخص بها من الحذف وإما المنصور فهو المختص بألف مفردة

في آخره نحو المهوي والمهدي والدنيا والاخرى وهي مقصورة لان حركات  
الاعراب قصرت عنه اي حبست والقصر الحبس ومنه يقال امرأة مقصورة  
وقصيرة وقصورة قال الله تعالى حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْجَنَّاتِ اي محبوسات  
وقال الشاعر

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَيْتِ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَلَمْ تَشْعُرِي بِكَ النَّصَائِرُ  
عَيْتُ قَصِيرَاتِ الْجَمَالِ وَلَمْ أُرِدْ قِصَارَ الْخَطِيئَةِ نِسَاءَ الْجَانِّ

ويروى قصورة والبهائر القصار بمعنى واحد وهو على ضربين منصرف وغير  
منصرف فالمنصرف ما دخله التنوين نحو هذه عصا ورشي ورأيت عصا ورشي  
ومررت بعصا ورشي والاصل فيه عَصَوٌ وَرَشِيٌّ اِنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ لَمَّا تَحَرَّكَ  
وَانْفَجَّ مَا قَبْلُهَا قَلْبًا الْفَيْنِ وَحَذَفَتِ الْاَلِفُ مِنْهَا لِسُكُونِهَا وَسُكُونُ التَّنْوِينِ  
وَكَانَ حَذْفُهَا اَوَّلَىٰ لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي حَذْفِ الْيَاءِ نَحْوَ قَاضٍ فَإِنْ وَقَفْتَ عَلَى شَيْءٍ  
مِنْ هَذَا النَّصَبِ فَقَدْ اخْتَلَفَ النُّحَوِيُّونَ فِيهِ عَلَى مَذَاهِبٍ فَذَهَبَ سَبِيحُوه إِلَى  
أَنَّ الْوَقْفَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْءِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ وَفِي  
حَالَةِ النَّصَبِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ التَّنْوِينِ حَمْلًا لِلْعَتَلِ عَلَى الصَّحِيحِ وَذَهَبَ  
أَبُو عَثْمَانَ الْمَازِنِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ  
التَّنْوِينِ لِأَنَّهُمْ أَنَّمَا خَصُّوا الْإِبْدَالَ بِحَالِ النَّصَبِ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى  
الْاَلِفِ الَّتِي فِي اخْفَافِ الْحُرُوفِ وَلَمْ يُبَدِّلُوا فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْجَزْءِ لِأَنَّهُ يُنْقِضِي  
إِلَى الثَّقَلِ وَاللَّسِّ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ هَاهُنَا لِأَنَّ مَا قَبْلَ التَّنْوِينِ هَاهُنَا لَا  
يَكُونُ الْأَمْتُوحَا فَأَبْدَلُوا مِنْهُ الْفَا لِأَنَّهُ لَا يَجْلِبُ ثَقَلًا وَلَا يَجْلِبُ لَيْسًا وَذَهَبَ  
أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَانِيُّ إِلَى أَنَّ الْوَقْفَ فِي الْأَحْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى الْاَلِفِ الْمُبْدَلَةِ مِنَ  
الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَعْضَ الْقُرَّاءِ يُبَيِّلُونَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَىٰ أَوْ أَوْجَدُ عَلَى  
النَّارِ هُدًى وَلَوْ كَانَتْ مَبْدَلَةٌ مِنَ التَّنْوِينِ لَمَا جَازَتْ هَاهُنَا بِمَا لَهَا لَا تَرَى  
أَنَّكَ لَوْ أَمَلْتَ الْاَلِفَ فِي نَحْوِ رَأَيْتَ عَمْرًا لَكَانَ غَيْرَ جَائِزٍ فَلَمَّا جَازَتْ الْأَمَالَةُ  
هَاهُنَا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا مَبْدَلَةٌ مِنَ الْحَرْفِ الْأَصْلِيِّ لَا مِنَ التَّنْوِينِ وَغَيْرِ الْمُنْصَرَفِ

ما لم يلحقه التنوين وذلك نحو حلى وبشرى وسكرى وثبت فيه الالف  
 وصلا ووقفا اذ ليس يلحقها تنوين تُحذف هي الجملة فان لقيها ساكن من كلمة  
 اخرى جُذلت لالتقاء الساكنين فان قيل فلم اعرست الاسماء الستة المختلفة  
 بالحروف وهي اسماء مفردة قبيل انما اعرست بالحروف توطئة لما يأتي  
 من باب الثانية والجمع فان قيل فلم كانت هذه الاسماء اولى بالتوطئة من  
 غيرها قيل لان هذه الاسماء منها ما تغلب عليه الاضافة ومنها ما تلزمه  
 الاضافة فما تغلب عليه ابوك واخوك وحموك وهنوك وما تلزمه  
 الاضافة فوك وذومال والاضافة فرع على الأفراد كما ان الثانية والجمع  
 فرع على المفرد فلما وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه كانت اولى  
 من غيرها ولما وجب ان تعرب بالحروف لهذه المشابهة اقام كل  
 حرف مقام ما يجانسه من الحركات فجعلوا الواو علامة للرفع والالف  
 علامة للنصب والياء علامة للجزم وذهب الكوفيون الى ان الواو والنقطة قبلها  
 علامة للرفع والالف والنقطة قبلها علامة للنصب والياء والكسرة قبلها علامة  
 للجزم فجعلوا معربا من مكانين وقد بينا فسادا في مسائل الخلاف بين  
 البصريين والكوفيين وذهب بعض النحويين الى ان هذه الاسماء اذا كانت  
 في موضع رفع كان فيها نقل بلا قلب واذا كانت في موضع نصب كان فيها  
 قلب بلا نقل واذا كانت في موضع جزم كان فيها نقل وقلب الا ترى انك  
 اذا قلت هذا ابوك كان الاصل فيه هذا ابوك فنقلت النقطة من الواو الى  
 ما قبلها فكان فيه نقل بلا قلب واذا قلت رايت اباك كان الاصل فيه رايت  
 ابوك فحزمت الواو وانفتح ما قبلها فنقلت الواو الفا فكان فيه قلب بلا نقل  
 واذا قلت مررت بأبيك كان الاصل فيه مررت بأبوك فنقلت الكسرة من  
 الواو الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه  
 نقل وقلب وذهب بعض النحويين الى ان الياء والواو والالف نشأت عن  
 إشباع الحركات كفول الشاعر

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْقَيْنَا يَوْمَ الْفُرْقَى إِلَى إِخْوَانِنَا صَوْدِ  
 وَأَنِّي حَيْثُمَا يَكُنُ الْهَوَى بِصَرِي مِنْ حَيْثُمَا سَلَكَمُ أَذْنُو فَاظْطَرُّ  
 ارَادَ فَاظْطَرُّ فَاشْبَعِ الْفُتْحَةُ فَنَشَأَتِ الْمَوَارِ وَكَمَا قَالَ الْآخَرُ فِي إِشْبَاعِ الْفُتْحَةِ  
 وَأَنْتَ مِنَ الْفَوَائِلِ حِينَ تَرْجِي وَمَنْ ذَمَّ الرِّجَالِ بِمَنْتَزَاحِ  
 ارَادَ بِمَنْتَزَاحِ فَاشْبَعِ الْفُتْحَةُ فَنَشَأَتِ الْآلِفِ وَقَالَ الْآخَرُ فِي إِشْبَاعِ الْكُسْرَةِ  
 تَنَفِّي يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ تَنَفَّى الدَّرَاهِمِ تَفْقَادِ الصَّيَارِفِ  
 ارَادَ الصَّيَارِفِ فَاشْبَعِ الْكُسْرَةِ فَنَشَأَتِ الْيَاءُ وَالشَّوَاهِدِ فِي إِشْبَاعِ الْفُتْحَةِ  
 وَالْفُتْحَةِ وَالْكُسْرَةِ كَثِيرَةٌ جَدًّا وَهَذَا الْقَوْلُ ضَعِيفٌ لِأَنَّ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ أَنَّمَا  
 تَكُونُ فِي ضَرُورَةِ الشَّرْكَهَةِ الْآيَاتِ وَأَمَّا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ  
 بِالْإِجْمَاعِ فَلَمَّا جَازَ هَاهُنَا فِي حَالَةِ الْإِخْتِيَارِ أَنْ تَقُولَ هَذَا أَبَوُهُ وَرَأَيْتَ أَبَاهُ  
 وَمَرَرْتُ بِأَيِّهِ دَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ مَا نَشَأَتْ عَنْ إِشْبَاعِ الْحَرَكَاتِ  
 وَقَدْ حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبُوكَ وَرَأَيْتَ أَبُوكَ وَمَرَرْتُ  
 بِأَبُوكَ مِنْ غَيْرِ مَا وَلَا الْآلِفَ وَلَا يَاءَ وَبِحُكْيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ  
 هَذَا أَبَاكَ وَرَأَيْتَ أَبَاكَ وَمَرَرْتُ بِأَبَاكَ بِالْآلِفِ فِي حَالَةِ الرِّفْعِ وَالنَّصَبِ  
 وَالْجَزْءِ كَقَوْلِهِ \* أَنْ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا \* وَالَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ هُوَ الْقَوْلُ  
 الْأَوَّلُ وَقَدْ يَتَنَازَعُ ذَلِكَ مُسْتَقَصٌّ فِي كِتَابِنَا الْمَوْسُومِ بِالْإِسْمَاءِ فِي شَرْحِ الْأَسْمَاءِ

### الباب الخامس

#### باب الثنية والجمع

أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الثَّنِيَّةُ قَسِمَ الثَّنِيَّةُ صِيغَةً مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَأَصْلُ  
 الثَّنِيَّةِ الْعُطْفُ تَقُولُ قَامَ الزَّيْدَانِ وَذَهَبَ الْعِمْرَانِ وَالْأَصْلُ قَامَ زَيْدٌ وَزَيْدٌ  
 وَذَهَبَ عِمْرُو وَعِمْرُو الْأَنْتُمْ حَذَفُوا أَحَدَهُمَا وَزَادُوا عَلَى الْآخَرِ زِيَادَةً دَالَّةً  
 عَلَى الثَّنِيَّةِ لِلْإِجْمَاعِ وَالْإِخْتِصَارِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْعُطْفُ أَنَّهُمْ  
 يَنْكُونُ الثَّنِيَّةُ فِي حَالِ الْأَنْطِرَارِ وَيَعْدِلُونَ عَنْهَا إِلَى التَّكْرَارِ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ

كَانَ بَيْنَ قَتْمَا وَالْفَكِّ فَارَةً مَسَكٍ ذُبَحَتْ فِي سَكِّ

وَقَالَ الْآخَرُ

كَانَ بَيْنَ خَلْفِهَا وَالْمَخْلَفِ كَفَّةً أَقْبَى فِي بَيْنِ قُفِّ

وَقَالَ الرَّاجِزُ كَيْثٌ وَلَيْثٌ فِي مَجَالِ صَنْكٍ ارْزَادَ لِيْثَانِ الْإِلَآءِ

عُدِلَ إِلَى التَّكَرَّرِ فِي حَالَةِ الْاضْطِرَارِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ فَإِنْ قِيلَ مَا الْجَمْعُ قَبِيلٌ

صِغَةً مَبْنِيَّةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعَدَدِ الرَّائِدِ عَلَى الْإِثْنَيْنِ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَيْضًا الْعَطْفُ

كَالْثَنِيَّةِ لِأَنَّهُمْ لَمَّا عُدِلُوا عَنِ التَّكَرَّرِ فِي الثَّنِيَّةِ طَلَبُوا لِلِاخْتِصَارِ كَانَ ذَلِكَ

فِي الْجَمْعِ أَوَّلَى فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ كَانَ أَعْرَابُ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ بِالْمَحْرُوفِ دُونَ

الْمَحْرُكَاتِ قَبِيلٌ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ فَرَعَ عَلَى الْمَفْرُودِ وَالْأَعْرَابَ بِالْمَحْرُوفِ

فَرَعَ عَلَى الْمَحْرُكَاتِ فَقَدْ أُعْرِبَ الْمَفْرُودُ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ بِالْمَحْرُكَاتِ الَّتِي هِيَ

الْأَصْلُ فَكَذَلِكَ أُعْرِبَ الثَّنِيَّةُ وَالْجَمْعُ اللَّذَانِ هَا فَرَعَ بِالْمَحْرُوفِ الَّتِي هِيَ

فَرَعٌ قَاعُطِي الْفَرْعُ الْفَرْعُ كَمَا أُعْطِيَ الْأَصْلُ الْأَصْلُ وَكَانَتْ الْأَلِفُ وَالْوَاوُ

وَالْيَاءُ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّهُمَا أَشْبَهَ بِالْمَحْرُوفِ بِالْمَحْرُكَاتِ فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ خَصْصًا

الْثَنِيَّةَ فِي حَالِ الرِّفْعِ بِالْأَلِفِ وَالْجَمْعَ السَّالِمَ بِالْوَاوِ وَاشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمَجْزُ

وَالنَّصَبِ قَبِيلٌ أَيْضًا خَصْصًا الثَّنِيَّةَ بِالْأَلِفِ وَالْجَمْعَ بِالْوَاوِ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ أَكْثَرُ

مِنَ الْجَمْعِ لِأَنَّهُمَا تَدْخُلُ عَلَى مَنْ يَعْمَلُ وَعَلَى مَا لَا يَعْمَلُ وَعَلَى الْحَيَوَانِ وَعَلَى

غَيْرِ الْحَيَوَانِ مِنَ الْمَجْدَادَاتِ وَالنَّبَاتِ بِخِلَافِ الْجَمْعِ السَّالِمِ فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ

أَوَّلَى الْعِلْمِ خَاصَّةً فَلَمَّا كَانَتْ الثَّنِيَّةُ أَكْثَرَ وَالْجَمْعُ أَقْلَ جَعَلُوا الْإِخْفَ وَهُوَ

الْأَلِفُ لِلْأَكْثَرِ وَالْإِثْقَالِ وَهُوَ الْوَاوُ لِلْأَقْلِ لِيُعَادِلُوا بَيْنَ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَأَيْضًا

أَشْرَكُوا بَيْنَهُمَا فِي النَّصَبِ وَالْمَجْزُ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ لَهَا سِتَّةُ أَحْوَالٍ وَلَيْسَ إِلَّا

ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَوَقَعَتْ الشَّرْكَةُ ضَرُورَةً فَإِنْ قِيلَ هَلِ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْزُ

أَوْ الْمَجْزُ مَحْمُولٌ عَلَى النَّصَبِ قَبِيلٌ النَّصَبُ مَحْمُولٌ عَلَى الْمَجْزُ لِأَنَّ دَلَالَةَ الْيَاءِ

عَلَى الْمَجْزُ أَشْبَهَ مِنْ دَلَالَتِهَا عَلَى النَّصَبِ لِأَنَّ الْيَاءَ مِنْ جِنْسِ الْكُسْرَةِ وَالْكَسْرَةُ

فِي الْأَصْلِ تَبَدَّلَ عَلَى الْمَجْزُ فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهَا فَإِنْ قِيلَ قَلَمَ حُمِلَ النَّصَبُ عَلَى

الحز دون الرفع قليل خمسة اوجه الوجه الاول ان الحز الزمر للاسماء  
 من الرفع لانه لا يدخل على الفعل فلما وجب الحمل على احدها كان حمله  
 على الاخرى اولى من حمله على غيره والوجه الثاني انها يقعان في الكلام فضلة  
 لا ترى انك تقول مررت فلا تنفر الى ان تقول يزيد او نحو كما انك  
 اذا قلت رأيت لا تنفر الى ان تقول زيدا او نحو والوجه الثالث انها  
 يشتركان في الكتابة نحو رأيتك ومررت بك والوجه الرابع انها يشتركان  
 في المعنى تقول مررت بزيد فيكون في معنى جزيت زيدا والوجه الخامس  
 ان الحز اخف من الرفع فلما ارادوا الحمل على احدها كان الحمل على  
 الاخف اولى من الحمل على الاثقل ويحمل عندي وجه سادس وهو ان  
 النصب من اقصى الحلق والحز من وسط الفم والرفع من الشفتين وكان  
 النصب الى الحز اقرب من الرفع لان اقصى الحلق اقرب الى وسط الفم من  
 الشفتين فلما ارادوا حمل النصب على احدها كان حمله على الاقرب اولى  
 من حمله على الابعد والحز احق بصقه والذي يدل على اعتبار هذه  
 المناسبة بينهما انهم لما حملوا النصب على الحز في باب الثنية والجمع حملوا  
 الحز على النصب في باب ما لا يتصرف فان قيل فما حرف الاعراب في  
 الثنية والجمع قيل اختلف الفخويون في ذلك فذهب سيبويه الى ان  
 الالف والواو والياء هي حروف الاعراب وذهب ابو الحسن الاخفش وابو  
 العباس المبرد ومن تابعهما الى انها تدل على الاعراب وليست باعراب ولا  
 حروف اعراب وذهب ابو عمر الجرمي الى ان انقلابها هو الاعراب وذهب  
 قطرب والفرّاء والزيادي الى انها هي الاعراب والصحيح هو الاول واما من  
 ذهب الى انها تدل على الاعراب وليست بحروف اعراب ففاسد لانه لا  
 يخلو اما ان تدل على الاعراب في الكلمة او في غيرها فان كانت تدل  
 على الاعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها فيرجع هذا القول الى القول  
 الاول وهو مذهب سيبويه وان كانت تدل على اعراب في غير الكلمة فليس

يصح لأنه يؤتى إلى أن يكون الثنية والجمع مبيين وليس بمذهب لقائل  
 هذا القول وإلى أن يكون اعراب الكلمة ترك اعرابها وذلك محال وأما من  
 ذهب إلى أن اقلها هو الاعراب فقد ضعفه بعض النحويين لأنه يؤتى  
 إلى أن يكون الثنية والجمع مبيين في حالة الرفع لأنه لم يلق عن غيره إذ  
 أول أحوال الاسم الرفع وليس من مذهب هذا القائل بناءً الثنية والجمع  
 في حال من الأحوال وأما من ذهب إلى أنها انفسها في الاعراب فظاهر  
 السناد وذلك لأن الاعراب لا يتخل سقوطه بيناء الكلمة ولو اسقطنا هذه  
 الاحرف لبطل معنى الثنية والجمع واختل معنى الكلمة فدل ذلك على  
 أنها ليست باعراب وإنما هي حروف اعراب على ما بينا فان قيل فلم  
 فتحوا ما قبل ياء الثنية دون ياء الجمع قيل لثلاثة أوجه الوجه الأول أن  
الثنية أكثر من الجمع على ما بينا فلما كانت الثنية أكثر من الجمع والجمع  
 أقل أعطوا الأكثر الحركة الخفيفة وهي الفتح والافتل الحركة الثقيلة وهي  
 الكسرة والوجه الثاني أن حرف الثنية لها زيد على الواحد للدلالة على  
الثنية شبه تاء التأنيث التي تزداد على الواحد للدلالة على التأنيث وتاء  
 التأنيث يفتح ما قبلها فكذلك ما اشبهها وكانت الثنية أولى بالفتح لهذا المعنى  
 من الجمع لأنها قبل الجمع والوجه الثالث أن بعض علامات الثنية الالف  
 والالف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا ففتحوا ما قبل الباء لئلا يختلف إذا لا  
 علة هاهنا توجب المخالفة فان قيل فلم أدخلت النون في الثنية والجمع قيل  
 اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه إلى أنها بدل من الحركة والتنوين  
 وذهب بعض النحويين إلى أنها تكون على ثلاثة أضرب فتارة تكون بدلا  
 من الحركة والتنوين وتارة بدلا من الحركة دون التنوين وتارة تكون  
 بدلا من التنوين دون الحركة فاما كونها بدلا من الحركة والتنوين ففي  
 نحو رجلان وفرسان وأما كونها بدلا من الحركة دون التنوين ففي نحو  
 الرجلان والفرسان وأما كونها بدلا من التنوين فقط ففي نحو رحيان



وعصوان وذهب بعض الكوفيين الى انها زيدت للفرق بين الثانية  
والواحد المنصوب في نحو قولك رأيت زيداً فان قيل فلم كسروا نون الثانية  
وفتحوا نون الجمع قبل للفرق بينهما فان قيل لما احتاجة الى الفرق بينهما  
مع تباين صيغتهما قيل لانهم لو لم يكسروا نون الثانية وفتحوا نون الجمع  
لالتبس جمع المنصور في حالة الجر والنصب بثنائية الصحيح الا ترى انك تقول  
في جمع مصطفي رأيت مصطفيين ومررت بمصطفيين قال الله تعالى وانهم  
عندنا لآلِينَ الْمُصْطَفَيْنَ الْآخِرِينَ فلنظ مصطفيين كلفظ زيد بن فلوم يكسروا  
نون الثانية وفتحوا نون الجمع لالتبس هذا الجمع بهذه الثانية فان قيل فضلاً  
عكسوا ففتحوا نون الثانية وكسروا نون الجمع وكان الفرق حاصلًا قيل  
لثلاثة اوجه الوجه الاول ان نون الثانية تقع بعد الف او ياء مفتوح ما  
قبلها فلم يستقلوا الكسرة فيها واما نون الجمع فانتها تقع بعد واو مضموم ما  
قبلها او ياء مكسور ما قبلها فاخترارها لها الفتحة ليعادلوها خفة الفتحة ثقل  
الواو والضم والياء والكسرة ولو عكسوا ذلك لأدنى ذلك الى الاستثقال  
إِنَّمَا لَتَوَالِي الْأَجْناسُ وَأَمَّا الْخُرُوجُ مِنَ الضَّمِّ إِلَى الْكُسْرِ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ  
الثَّانِيَةَ قَبْلَ الْجَمْعِ وَالْأَصْلُ فِي التَّفَاءِ السَّاكِنِينَ الْكُسْرَ نَحَرَكْتَ نُونَ الثَّانِيَةَ بِمَا  
وَجِبَ لَهَا فِي الْأَصْلِ وَفُتِحَتْ نُونَ الْجَمْعِ لِأَنَّ الْفَتْحَ اخْفَتَ مِنَ الضَّمِّ وَالْوَجْهُ  
الثَّالِثُ أَنَّ الْجَمْعَ أَثْقَلَ مِنَ الثَّانِيَةِ وَالْكَسْرَ أَثْقَلَ مِنَ الْفَتْحِ فَأَعْطُوا الْأَخْفَ  
الْأَثْقَلَ وَالْأَثْقَلَ الْأَخْفَ لِيَعَادِلُوا بَيْنَهُمَا فَان قِيلَ فَلِمَ قُلِمَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجَمْعِ  
السَّامِ أَنْ يَكُونَ لِمَنْ يَعْقِلُ قِيلَ تَفْصِيلاً لَمْ لَانَّهُمُ الْمُقَدَّمُونَ عَلَى سَائِرِ  
الْمَخْلُوقَاتِ بِتَكْرِيمِ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ وَبِفَضْلِهِ إِنِّي أَمُّهُمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ  
وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَنْرِ وَأَنْشَرْنَاهُمْ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا  
تَفْصِيلاً فَان قِيلَ فَلِمَ جَاءَ هَذَا الْجَمْعُ فِي الْأَعْدَادِ مِنَ الْعَشْرِينَ إِلَى السَّعِينَ  
قِيلَ إِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْجَمْعُ فِي الْأَعْدَادِ مِنَ الْعَشْرِينَ إِلَى السَّعِينَ لِأَنَّ الْأَعْدَادَ  
لَمَّا كَانَ يَنْبَغُ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ نَحْوَ عَشْرِينَ رَجُلًا وَعَلَى مَا لَا يَعْقِلُ نَحْوَ عَشْرِينَ

ثوباً وكذلك الى التسعين قلب جانب من يعقل على ما لا يعقل كما يقرب  
 جانب المذكر على المؤنث في نحو أخيك هند وزيد وما أشبه ذلك  
 فان قيل فمن أين جاء هذا الجمع في قوله تعالى فقال لها وللأرض ائيَا  
 طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعَتَيْنِ فسيقول لانه لما وصلها بالقول والقول  
 من صفات من يعقل اجراها مجرى من يعقل وعلى هذا قوله تعالى ائني رَأَيْتُ  
 أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ لانه لما وصلها بالسجود  
 وهو من صفات من يعقل اجراها مجرى من يعقل فهذا جمعت جمع من يعقل  
 فان قيل فلم جاء هذا الجمع في قولهم في جمع ارض ارضون وفي جمع سنة سنون  
 فسيقول لأن الاصل في ارض ارضه بدليل قولهم في التصغير ارضة وكان  
 القياس يقتضي ان يجمع بالالف والتاء الا انهم لما حذفوا التاء من ارض  
 جمعوه بالواو والتون تعويضاً عن حذف التاء وتخصيصاً له بشيء لا يكون في  
 سائر اخواته وكذلك الاصل في سنة سنوة بدليل قولهم في الجمع سنوات وسنة  
 على قول بعضهم الا انهم لما حذفوا اللام جمعوه بالواو والتون تعويضاً من  
 حذف اللام وتخصيصاً له بشيء لا يكون في الامر التام وهذا التعويض  
 تعويض جواز لا تعويض وجوب لانهم لا يقولون في جمع شمس شمسون ولا  
 في جمع غم غدون فهذا لما كان هذا الجمع في ارض وسنة على خلاف  
 الاصل أدخل فيه ضرب من التكثر وفُتحت الراء من ارضون وكسرت  
 السين من سنون إشعاراً بأنه جمع جمع السلامة على خلاف الاصل فاعرفه  
 نصب ان شاء الله تعالى

### الباب السادس

#### باب جمع التانيث

ان قال قائل لم زادوا في آخر هذا الجمع الفاء وناء نحو مسلمات وصالحات  
 قبل لأن اولى ما يزداد حروف المد واللين وفي الألف والياء والواو  
 وكانت الألف اولى من الياء والواو لانها اخف منها ولم تجز زيادة احدها

معها لأنه كان يؤدي إلى أن يقلب عن أصله لأنه كان يقع طرفاً وقيل الفاء  
 رائدة فيقلب همزة فزادوا التاء بدلاً عن الواو لأنها تبدل منها كثيراً نحو  
 تراث ونجاء وجمعة ونخمة ونكلة وما أشبه ذلك والأصل في مسلمات  
 وصالحات مسلمات وصالحات إلا أنهم حذفوا التاء لئلا يجمعوا بين علامتي  
 تانيث في كلمة واحدة وإذا كانوا قد حذفوا التاء مع المذكر في نحو قولهم  
 رجل بصرى وكوفي في النسب إلى البصرة والكوفة والأصل بصري وكوفي  
 لئلا يقولوا في المؤنث امرأة بصرية وكوفية فجمعوا بين علامتي تانيث  
 فلان يحذفوا هاهنا مع تحقق الجمع كان ذلك من طريق الأولى فان قيل  
 فلم كان حذف التاء الأولى أولى فبيل لأنها تدل على التانيث فقط والثانية  
 تدل على الجمع والتانيث فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تنقيتها وحذف  
 الأولى أولى فان قيل فلم لم يحذفوا الألف في جمع حيلي كما حذفوا التاء  
 فيقولوا حيلات كما قالوا مسلمات قيل لأن الألف تنزل منزلة حرف من  
 نفس الكلمة لأنها صبغت الكلمة عليها في أول أحوالها وأما التاء فليست  
 كذلك لأنها ما صبغت الكلمة عليها في أول أحوالها وإنما هي بمنزلة اسم ضم  
 إلى اسم كحصر موت وعلبك وما أشبه ذلك فان قيل فلم وجب قلب الألف  
 قيل لأنها لو لم تقلب لكان ذلك يؤدي إلى حذفها لأنها ساكنة والفاء الجمع  
 بعدها ساكن وسأكنان لا يجتمعان فيجب حذفها لالتقاء الساكنين فان قيل فلم  
 قلبت الألف ياء فقيل حليات ولم تقلب الواو قيل لوجهين أحدهما أن الياء  
 تكون علامة للتانيث والواو ليست كذلك فلما وجب قلب الألف إلى أحدهما  
 كان قلبها إلى الياء أولى من قلبها إلى الواو والوجه الثاني أن الياء اخفت من  
 الواو والواو انقل قلباً وجب قلبها إلى أحدهما كان قلبها إلى الألف أولى من  
 قلبها إلى الواو فان قيل فلم قلبوا همزة واو في جمع صحراء فقالوا صحراوات  
 قيل لوجهين أحدهما أنهم لما أبدلوا من الواو همزة في نحو اقتت وأجرو  
 أبدلت همزة هاهنا واو لضرب من التفاض والتعويض والوجه الثاني أنهم

أما أبدلوها واو ولم يبدلوها ياء لأن الواو أبعد من الألف والياء أقرب  
إليه منها فلم يبدلوها ياء لأقرب ذلك إلى أن تقع ياء بين الفين فكان أقرب  
إلى اجتماع الأمثال وهم إنما قلبوا الهزة فرارا من اجتماع الأمثال لأنها تشبه  
الألف وقد وقعت بين الفين وإذا كانت الهزة إنما وجب قلبها فرارا  
من اجتماع الأمثال وجب قلبها واو لأنها أبعد من الياء في اجتماع الأمثال  
فإن قيل فلم حمل النصب على الجز في هذا المجمع فسيقول لأنه لما وجب  
حمل النصب على الجز في جمع المؤنث الذي هو الأصل وجب أيضا حمل  
النصب على الجز في جمع المؤنث الذي هو الفرع حملا للفرع على الأصل  
وإذا كانوا قد حملوا اعد ونعد وتعد على يعد في الاعتدال وإن لم يكن  
فرعا عليه فلأن يحمل جمع المؤنث على جمع المذكور وهو فرع عليه كان  
ذلك من طريق الأولى فأعرفه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب السابع

### باب جمع التكسير

١٠ أن قال قائل لم يجمع التكسير تكسيرا فسيقول إنما سمي بذلك على التشبه  
بتكسير الآنية لأن تكسيرها إنما هو إزالة الشام أجزاءها فلما أزيل نظم الواحد  
فك نضد في هذا المجمع فعني جمع التكسير وهو على أربعة أضرب أحدها  
أن يكون لفظ المجمع أكثر من لفظ الواحد والثاني أن يكون لفظ الواحد  
أكثر من لفظ المجمع والثالث أن يكون مثله في الحروف دون الحركات  
والرابع أن يكون مثله في الحروف والحركات فاما ما لفظ المجمع أكثر من  
لفظ الواحد فهو رجل ورجال ودرهم ودرام واما ما لفظ الواحد أكثر من  
لفظ المجمع فهو كتاب وكتب وزار وأزر واما ما لفظ المجمع كلفظ الواحد  
في الحروف دون الحركات فهو أسد وأسود ووشن ووشن واما ما لفظ  
المجمع مثل الواحد في الحروف والحركات فهو الفلك فإنه يكون واحدا

ويكون جمعا فلما كونه واحدا فهو قوله تعالى في الفلك المشحون فاراد  
به الواحد ولو اراد به الجمع لفال المشحونة واما كونه جمعا فهو قوله  
تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين بهم وقال تعالى والفلك التي تجري في  
البحر بما ينفع الناس فاراد به الجمع لقوله وجرين والتي تجري غير ان الضمة  
فيه اذا كان واحدا غير الضمة فيه اذا كان جمعا وان كان اللفظ واحدا لان  
الضمة فيه اذا كان واحدا كالضمة في قفل وقلب واذا كانت جمعا كانت  
الضمة فيه كالضمة في كُتِبَ وازر وكذلك قولهم هجان ودلاص يكون واحدا  
ويكون جمعا نقول ناقة هجان ونوق هجان ودرع دلاص ودروع دلاص  
فاذا كان واحدا كانت الكسرة فيه كالكسرة في كتاب واذا كان جمعا  
كانت الكسرة فيه كالكسرة في كلام والعجان الكرم من الإبل والدلاص  
الدروع البراقة ويقال دلاص ودلامص ودمالص ودملص ودملص  
بمعنى واحد فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

### الباب الثامن

#### باب المبتدأ

ان قال قائل ما المبتدأ فسيل كل اسم عربيته من العوامل اللفظية لفظا  
وتقديرا فقولنا اللفظية احترازا لان العوامل تنقسم الى قسمين الى عامل  
لفظي وإلى عامل معنوي فاما اللفظي فهو كان واخواتها ولين واخواتها  
وظننت واخواتها وقولنا تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى  
اذا السماء انشقت وما اشبه ذلك واما المعنوي فلم يأت الا في موضعين عند  
سبويه واكثر البصريين هذا احدها وهو الابتداء والثاني وقوع الفعل  
المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتنع يكتب لوقوعه موقع  
كاتب واضاف ابو الحسن الاخفش اليها موضعا ثالثا وهو عامل الصفة  
فذهب الى ان الاسم يرتفع لكونه صفة لمرفوع ويتنصب لكونه صفة لمنصوب

ويغير لكونه صفة لحرور وكونه صفة في هذه الاحوال معنى يعرف بالقلب  
 ليس للفظ فيه حظ وسيبويه واكثر البصريين يذهبون الى ان العامل في  
 الصفة هو العامل في الموصوف ولهذا موضع تذكره فيه ان شاء الله تعالى  
 فان قيل فبماذا يرتفع الاسم المبتدأ قيل اختلف الخويعون في ذلك فذهب  
 سيبويه ومن تابعه من البصريين الى انه يرتفع بتعريفه من العوامل اللفظية  
 وذهب بعض البصريين الى انه يرتفع بما في النفس من معنى الاخبار عنه  
 وقد ضعفه بعض الخويعين وقال لو كان الامر كما زعم لوجب ان لا ينصب  
 اذا دخل عليه عامل النصب لان دخوله عليه لم يغير معنى الاخبار عنه  
 ولو جوب ان لا يدخل مع بقائه فلما جاز ذلك دل على فساد ما ذهب اليه  
 وانما الكوفيون قد ذهبوا الى انه يرتفع بالخبر وزعموا انها يترافعان وان كل  
 واحد منهما يرفع الآخر وقد بينا فسادا في مسائل الخلاف بين البصريين  
 والكوفيين فان قيل فلم جعلتم التعرّي عاملا وهو عبارة عن عدم العوامل  
 قيل لان العوامل اللفظية ليست مؤثرة في المعول حقيقة وانما هي امارات  
 وعلامات فاذا ثبت ان العوامل في محل الإجماع انها هي امارات وعلامات  
 فالعلامة تكون بعدم الشيء كما تكون بوجود شيء الا ترى انه لو كان معك  
 ثوبان و اردت ان تميز احدهما على الآخر لكنت تصبغ احدهما مثلا وتترك  
 صبغ الآخر فيكون عدم الصبغ في احدهما كصبغ الآخر فيتين بهذا ان  
 العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء واذا ثبت هذا جاز ان يكون  
 التعرّي من العوامل اللفظية عاملا فان قيل فلم خص المبتدأ بالرفع دون  
 غيره قيل لثلاثة اوجه احدها ان المبتدأ وقع في اقوى احواله وهو الابتداء  
 فأعطى اقوى الحركات وهو الرفع والوجه الثاني ان المبتدأ اول الرفع  
 اول فأعطى الاول الاول والوجه الثالث ان المبتدأ مخبر عنه كما ان الفاعل  
 مخبر عنه والفاعل مرفوع فكذلك ما اشبهه فان قيل لماذا لا يكون المبتدأ  
 في الامر العام لا معرفة قيل لان المبتدأ مخبر عنه والاخبار عن ما

لا يُعرف لا فائدة فيه فإن قيل فهل يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه نحو قام زيد قيل اختلف الكوفيون فيه فذهب البصريون الى أنه جائز وذهب الكوفيون الى أنه غير جائز وأنه اذا تقدم عليه الخبر يرتفع به ارتفاع الفاعل بفعله وقالوا لو جوزنا تقدم خبر المبتدأ عليه لأدّى ذلك الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره وذلك لا يجوز وهذا الذي ذهبوا اليه فاسد وذلك لأن اسم الفاعل أضعف من الفعل في العمل لأنه فرع عليه فلا يعمل حتى يعتد ولم يوجد هاهنا فوجب أن لا يعمل وقولهم أن هذا يؤدى الى تقدم ضمير الاسم على ظاهره فاسد ايضا لأنه وإن كان مقدما لفظا إلا أنه مؤخر تقديرا وإذا كان مقدما في التدبير مؤخرا في اللفظ كان تقديمه جائزا قال الله سبحانه وتعالى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى قَالَهُمْ فِي نَفْسِهِ ضَمِيرٌ مُوسَى وَإِنْ كَانَ فِي اللَّفْظِ مُقَدِّمًا عَلَى مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَهَا كَانَ مُوسَى مُقَدِّمًا فِي التَّدْبِيرِ وَالضَّمِيرِ فِي تَقْدِيمِ التَّأْخِيرِ كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ وَقَوْعُ الإِجْمَاعِ عَلَى جَوَازِ ضَرْبِ غَلَامَةِ زَيْدٍ وَهَذَا بَيْنَ وَكَذَلِكَ اِخْتَلَفُوا فِي الظَّرْفِ إِذَا كَانَ مُقَدِّمًا عَلَى الْمُبْتَدَأِ نَحْوَ عِنْدَكَ زَيْدٌ فَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْخَبَرِ كَمَا لَوْ كَانَ مُتَأَخِّرًا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمُبْتَدَأَ يَرْتَفِعُ بِالظَّرْفِ وَيَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهِ مُبْتَدَأً وَوَافَقَهُمْ عَلَى ذَلِكَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ وَفِي هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ كَلَامٌ طَوِيلٌ يَبْتَاهِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ لَا يَلِيقُ ذِكْرُهَا بِهَذَا الْمُخْتَصَرِ

## الباب التاسع

### باب خبر المبتدأ

أَنَّ قَالَ قَائِلٌ عَلَى كَمْ ضَرْبًا يَقْسَمُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ قَسِيلٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُفْرَدٍ وَجُمْلَةٍ فَإِنْ قِيلَ عَلَى كَمْ ضَرْبًا يَقْسَمُ الْمَفْرَدُ قَسِيلٌ عَلَى ضَرْبَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ وَالْآخَرُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً أَمَّا الْأَسْمَاءُ غَيْرُ الصِّفَةِ فَتَحْوِزُ زَيْدٌ أَخُوكَ

وعمر و غلامك فزيد مبتدأ واخوك خبره وكذلك عمرو مبتدأ وغلامك خبره وليس في شيء من هذا النحو ضمير يرجع الى المبتدأ عند البصريين وذهب الكوفيون الى ان فيه ضميرا يرجع الى المبتدأ وبه قال علي بن عيسى الرَّمائي من البصريين والاول هو الصحيح لان هذه اسماء محضة والاسماء المحضة لا تتضمن الضائر واما ما كان صفة فنحو زيد ضارب وعمرو حسن وما اشبه ذلك ولا خلاف بين النحويين في ان هذا النحو يحتمل ضميرا يرجع الى المبتدأ لانه بتل منزلة الفعل ويضمن معناه فان قيل على كم ضربا تنقسم الجملة قيل على ضربين جملة اسمية وجملة فعلية فاما الجملة الاسمية فاكان الخبر الاول منها اسما وذلك نحو زيد ابوه مطلق فزيد مبتدأ اول وابوه مبتدأ ثان ومنطلق خبر عن المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدأ الاول واما الجملة الفعلية فاكان الخبر الاول منها فعلا وذلك نحو زيد ذهب ابوه وعمرو ان تكرمه بكرمك وما اشبه ذلك واما الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيها فذهب سيبويه وجماعة من النحويين الى انها يُعدّان من الجمل لانها يقدّر معها الفعل فاذا قال زيد عندك وعمرو في الدار كان التقدير زيد استقرّ عندك وعمرو استقرّ في الدار وذهب بعض النحويين الى انها يُعدّان من المفردات لانه يقدّر معها مستقرّ وهو اسم الفاعل واسم الفاعل لا يكون مع الضمير جملة والصحيح ما ذهب اليه سيبويه ومن تابعه والدليل على ذلك اننا وجدنا الظرف وحرف الجرّ يقعان في صلة الاسماء الموصولة نحو الذي والتي ومن وما اشبه ذلك تقول الذي عندك زيد والذي في الدار عمرو وكذلك سائرهما ومعلوم ان الصلة لا تكون الا جملة فاذا وجدناهما يصلون بها الاسماء الموصولة دلّا ذلك على انها يُعدّان من الجمل لا من المفردات وان التقدير استقرّ دون مستقرّ لان استقرّ يصلح ان يكون صلة لانه جملة ومستقرّ لا يصلح ان يكون صلة لانه مفرد ولا بدّ في هذا النحو اعني الجملة



من ضمير يعود الى المبتدأ تقول زيد ابنه منطلق فيكون العائد الى المبتدأ  
الهاء في ابنه فاما قولهم السمن منوان بدرهم ففيه ضمير محذوف يرجع الى  
المبتدأ والتقدير فيه منوان منه بدرهم وانما حذف منه تخفيفا للعلم به ولو  
قلت زيد انطلق عمرو لم يجوز قولنا واحدا فلما اضيفت الى ذلك اليه او معه  
صححت المسئلة لانه قد رجع من اليه او معه ضمير الى المبتدأ وعلى هذا قياس  
كل جملة وقعت خبر المبتدأ وانما وجب ذلك ليربط الكلام الثاني بالاول  
ولو لم يرجع منه ضمير الاول لم يكن اولى به من غيره فتبطل فائدة الخبر  
فان قيل فلم اذا كان المبتدأ جنة جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون  
ظرف الزمان قيل انما جاز ان يقع في خبره ظرف المكان دون ظرف  
الزمان لان في وقوع ظرف المكان خبرا عنه فائدة وليس في وقوع ظرف  
الزمان خبرا عنه فائدة الا ترى انك تقول في ظرف المكان زيد اتمامك  
فيكون مفيدا لانه يجوز ان لا يكون اتمامك ولو قلت في ظرف الزمان زيد  
يوم الجمعة لم يكن مفيدا لانه لا يجوز ان يخلو عن يوم الجمعة وحكم  
الخبر ان يكون مفيدا فان قيل فكيف جاز الاخبار عنه بظرف الزمان  
في قولهم الليلة الهلال قيل انما جاز لان التقدير فيه الليلة حدوث  
الهلال او طلوعه فحذف المضاف واقیم المضاف اليه مقامه والحدوث  
والطلوع حدث ويجوز ان يكون خبر المبتدأ ظرف زمان اذا كان المبتدأ  
حدثا كقولك الصلح يوم الجمعة والقتال يوم السبت وما اشبه ذلك لان  
في وقوعه خبرا عنه فائدة فان قيل فما العامل في خبر المبتدأ قيل اختلف  
الفحويون في ذلك فذهب الكوفيون الى ان عامله المبتدأ على ما ذكرنا  
وذهب البصريون الى ان الابداء وحده هو العامل في الخبر لانه لما  
وجب ان يكون عاملا في المبتدأ وجب ان يكون عاملا في الخبر قياسا على  
العوامل اللفظية التي تدخل على المبتدأ وهو على رأي بعضهم وذهب قوم  
منهم ايضا الى ان الابداء عمل في المبتدأ والمبتدأ عمل في الخبر وذهب

سيبويه وجماعة معه الى ان العامل في الخبر هو الابتداء والمبتدأ جميعا  
لان الابتداء لا يبتك عن المبتدأ ولا يصح للخبر معنى الا بها فدل على انهما  
العاملان فيه والذي اختاره ان العامل في الحقيقة هو الابتداء وحده  
دون المبتدأ وذلك لان الاصل في الاسماء ان لا تعمل وإذا ثبت ان  
الابتداء له تأثير في العمل فإضافة ما لا تأثير له الى ما له تأثير لا تأثير له  
والتحقيق فيه ان نقول ان الابتداء عمل في الخبر بواسطة المبتدأ لان  
المبتدأ مشارك له في العمل وفي كل واحد من هذه المناهض كلام لا يليق  
ذكره بهذا المختصر فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

## الباب العاشر

### باب الفاعل

ان قال قائل ما الفاعل قبل اسم ذكرته بعد فعل وأسندت ذلك الفعل  
اليه نحو قام زيد وذهب عمرو فان قيل فلم كان إعرابه الرفع قبل  
فرقا بينه وبين المفعول فان قيل فهلا عكسوا وكان الفرق واقعا قبل  
الخمسة اوجه احدها وهو ان الفعل لا يكون له الا فاعل واحد ويكون له  
مفعولات كثيرة فنه ما يتعدى الى مفعول واحد ومنه ما يتعدى الى مفعولين  
ومنه ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين مع انه يتعدى الى خمسة اشياء وفي المصدر  
وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول والحال وليس له الا فاعل واحد  
وكذلك كل فعل لازم يتعدى الى هذه الخمسة وليس له ايضا الا فاعل  
واحد فإذا ثبت هذا وان الفاعل اقل من المفعول والرفع اقل والنفع اخف  
فأعطوا الاقل الاقل والاكثر الاخف ليكون ثقل الرفع موازيا لثقل الفاعل  
وخفة النفع موازية لكثرة المفعول والوجه الثاني ان الفاعل يشبه المبتدأ  
والمبتدأ مرفوع فكذلك ما اشبهه ووجه الشبه بينهما ان الفاعل يكون هو  
والفعل جملة كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة فلما ثبت للمبتدأ الرفع حمل

الفاعل عليه والوجه الثالث أن الفاعل أقوى من المفعول فأعطي الفاعل الذي  
 هو الأقوى الأقوى وهو الرفع وأعطى المفعول الذي هو الأضعف الأضعف  
 وهو النصب والوجه الرابع أن الفاعل أول والرفع أول والمفعول آخر  
 والنصب آخر فأعطى الأول الأول والآخر الآخر والوجه الخامس أن هذا  
 السؤال لا يلزم لأنه لم يكن الغرض إلا مجرد الفرق وقد حصل وبأن أن  
 هذا السؤال لا يلزم لأننا لو عكسنا على ما أورده السائل فنصبنا الفاعل  
 ورفعنا المفعول لقال الآخر فضلاً عكسكم فيؤدي ذلك إلى أن يقلب السؤال  
 والسؤال متى انقلب كان مردوداً وهذا الوجه ينبغي أن يكون مقدماً من  
 جهة النظر إلى ترتيب الإيراد وأنها آخرناه لأنه بعيد من التحقيق فإن قيل  
 وإذا برتفع الفاعل قيل برتفع بإسناد الفعل إليه لا لأنه أحدث فعلاً على  
 الحقيقة والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول  
 ما قام زيد ولم يذهب عمرو فترفعه وإن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب  
 كما لو أوجبه له نحو قام زيد وذهب عمرو وإشباه ذلك فإن قيل فلر  
 لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فسيل لأن الفاعل تنزل منزلة الجزء من  
 الكلمة وهو الفعل والدليل على ذلك من سبعة أوجه أحدها أنهم يسكنون  
 لام الفعل إذا اتصل به ضمير الفاعل قال الله تعالى وَلِذْ وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ  
 لَيْلَةً لِّئَلَّا يَتَوَلَّى إِلَى أَرْبَعِ حَرَكَاتٍ لَوَازِمٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ أَلَّا أَنْ يَحْذِفَ مِنْ  
 الْكَلِمَةِ شَيْءٌ لِلتَّخْفِيفِ نَحْوِ عَجَلَطْ وَعَكَلَطْ وَعَابَطْ فَلَوْلَمْ يَنْزِلُوا ضَمِيرَ الْفَاعِلِ مِثْلَ  
 حَرْفٍ مِنْ سَخِ الْفِعْلِ وَإِلَّا لَمَا سَكَنُوا لَامَهُ أَلَا تَرَى أَنَّ ضَمِيرَ الْمَفْعُولِ لَا يُسَكَّنُ  
 لَهُ لَامُ الْفِعْلِ إِذَا اتَّصَلَ بِهِ لِأَنَّهُ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَإِذْ يَقُولُ  
 الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ مَا وَعَدَنَا اللَّهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا غُرُورًا فَلَمْ  
 يُسَكَّنْ لَامُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ بِخِلَافِ قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذْ وَعَدْنَا  
 مُوسَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُمْ جَعَلُوا النُّونَ فِي الْخَمْسَةِ  
 الْأَمْثَلَةِ عِلَامَةً لِلرَّفْعِ وَحَذَفُهَا عِلَامَةً لِلنَّصْبِ فَلَوْلَا أَنَّهُمْ جَعَلُوا هَذِهِ

النضائر التي في الألف والواو والياء في يفعلان وتعلان ويعملون وتعلون  
وتعملين يا امرأة بمنزلة حرف من سح الكلمة وإلا لما جعلوا الإعراب بعده  
والوجه الثالث أنهم قالوا قامت هند فأنقلوا التأء بالنقل والفعل لا يؤنث  
وأنثا التانيث للاسم فلو لم يجعلوا الفاعل بمنزلة جزء من الفعل وإلا لما  
جاز إحقاق التانيث به والوجه الرابع أنهم قالوا في النسب إلى كُنتُ كُنْتُ  
قال الشاعر

فأصبحت كحيتا وأصبحت عاجنا وشرَّ خصال المرأة كنت وعاجن  
فأنثتوا التأء ولو لم يتنزل بمنزلة حرف من سح الكلمة وإلا لما جاز اثباتها  
والوجه الخامس أنهم قالوا حيتا وهي مركبة من فعل وفاعل فجعلوها بمنزلة  
اسم واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء والوجه السادس أنهم قالوا  
زيد ظننت قائم فأنقلوها والإلغاء أنها يكون للفردات لا للجمع فلو لم يتنزل  
الفعل مع الفاعل بمنزلة كلمة واحدة وإلا لما جاز الإلغاء والوجه السابع أنهم  
قالوا للواحد فنا على الثانية لأن المعنى قف قف قال الله تعالى أَلَيْسَ فِي  
جَهَنَّمَ كُلٌّ كِئَابٍ مُّخِيطٍ مُّثَقًّى وإن كان الخطاب لملك واحد لأن المراد به  
أَلَيْسَ أَنَّى والثنية ليست للأفعال وأنثا في للاسم فلو لم يتنزل الاسم بمنزلة  
بعض الفعل وإلا لما جازت تثنيته باعتباره وإذا ثبت بهذه الأوجه أن الفاعل  
يتنزل بمنزلة الجزء من الفعل لم يجر تقديمه عليه فإن قيل لم زعم أن قول  
الفاعل زيد قام مرفوع بالابتداء دون الفعل ولا فصل بين قولنا زيد  
ضرب وضرب زيد قبل لوجهين أحدهما أنه من شرط الفاعل أن لا  
يقوم غيره مقامه مع وجوده نحو قولك قام زيد فلو كان تقديم زيد على  
الفعل بمنزلة تأخيرها لاستحال قولك زيد قام أخوه وعمرو انطلق غلامه ولما  
جاز ذلك دل على أنه لم يرتفع بالفعل بل بالابتداء والوجه الثاني أنه لو  
كان الأمر على ما زعمت لوجب أن لا يختلف حال الفعل فكان ينبغي أن  
يقال الزيدان قام والزيدون قام كما تقول قام الزيدان وقام الزيدون

فلما لم يقل إلا الزيدان قاما والزيدون قاما دل على أنه يرتفع بالابتداء  
دون الفعل فإن قيل فلم استر ضمير الواحد نحو زيد قام وظهر ضمير  
الاثنين نحو الزيدان قاما وضمير الجماعة نحو الزيدون قاما قيل لأن  
الفعل لا يخلو من فاعل واحد وقد يخلو من اثنين وجماعة فإذا قدمت اما  
مفردا على الفعل نحو زيد قام لم يجمع معه الى اظهار ضميره لاحاطة العلم بانه لا  
يخلو من فاعل واحد فإذا قدمت اما مثني على الفعل نحو الزيدان قاما  
او مجموعا نحو الزيدون قاما وجب اظهار ضمير التثنية والجمع لانه قد  
يخلو من ذلك فلو لم يظهر ضميرها لوقع الالتباس ولم يعلم ان الفعل لاثنين  
او جماعة فافهمه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الحادي عشر

### باب المفعول

ان قال قائل ما المفعول قيل كل اسم تعدى اليه فعل فان قيل فما  
العامل في المفعول قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان  
العامل في المفعول هو الفعل فقط وذهب بعضهم الى ان العامل فيه الفعل  
والفاعل معا والقول الصحيح هو الاول وهذا القول ليس بصحيح وذلك لان  
الفاعل اسم كما ان المفعول كذلك فإذا استويا في الاسمية والاصل في  
الاسم ان لا يعمل فليس عمل احدهما في صاحبه اولى من الآخر وإذا ثبت  
هذا واجمعنا على ان الفعل له تاثير في العمل فإضافة ما لا تاثير له في  
العمل الى ما له تاثير لا تاثير له فدل على ان العامل هو الفعل فقط وهو  
على ضربين فعل متعدٍ وبغيره وفعل متعدٍ بنفسه فاما ما يتعدى بغيره فهو  
الفعل اللازم ويتعدى بثلاثة اشياء وهي الهمزة والتضعيف وحرف الجر  
فالهمزة نحو خرج زيد وأخرجه والتضعيف نحو خرج المتاع وأخرجته  
وحرف الجر نحو خرج زيد وأخرجت به وكذلك فرح زيد وأفرحته

وفرّحه وفرحت به وما اشبه ذلك وأمّا المتعدي بنفسه فعلى ثلاثة اضرب  
ضرب يتعدى الى مفعول واحد كقولك ضرب زيد عمرا وأكرم عمرو بشرا  
وضرب يتعدى الى مفعولين كقولك أعطيت زيدا درهما وظننت زيدا  
قائما وضرب يتعدى الى ثلاثة مفعولين كقولك أعلم الله زيدا عمرا خيرا  
الناس ونبأ الله عمرا بشرا كريما وهذا الضرب مفعول بالهزة والتضعيف  
مما يتعدى الى مفعولين لا يجوز الاقتصار على احدهما لأنّ كلّ واحد من هذه  
الاشياء الثلاثة المعدية التي في الهزة والتضعيف وحرف الجر كما أنّها تنقل  
الفعل اللازم من اللزوم الى التعدي فكذلك اذا دخلت على الفعل  
المتعدي فإنها تزيد مفعولا وإن كان يتعدى الى مفعول واحد صار يتعدى  
الى مفعولين كقولك في ضرب زيد عمرا أضريت زيدا عمرا وفي حفر  
زيد بئرا أخفرت زيدا بئرا وما اشبه ذلك وإن كان متعديا الى مفعولين  
صار متعديا الى ثلاثة مفعولين ونحوه على ما قدمناه فاعرفه نصب ان شاء  
الله تعالى

### الباب الثاني عشر

باب ما لم يسم فاعله

ان قال قائل لم لم يسم الفاعل قيل لأنّ العناية قد تكون بذكر المفعول  
كما تكون بذكر الفاعل وقد تكون للجهل بالفاعل وقد تكون للإيجاز  
والاختصار وإلى غير ذلك فان قيل فلم كان ما لم يسم فاعله مرفوعا قيل  
لأنهم لما حذفوا الفاعل أقاموا المفعول مقامه فارتفع بإسناد الفعل اليه كما  
كان يرتفع الفاعل فان قيل فلم اذا حذف الفاعل وجب ان يقام اسم آخر  
مقامه قيل لأنّ الفعل لا بدله من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير  
محدث عنه فلما حذف الفاعل هاهنا وجب ان يقام اسم آخر مقامه ليكون  
الفعل حديثا عنه وهو المفعول فان قيل كيف يقام المفعول مقام الفاعل

وهو صدق في المعنى قيل هذا غير غريب في الاستعمال فإنه إذا جاز أن  
يقال مات زيد وصي زيد فاعلا ولم يحدث بنفسه الموت وهو مفعول في  
المعنى جاز أن يقام المفعول هاهنا مقام الفاعل وإن كان مفعولا في المعنى  
والذي يدل على أن المفعول هاهنا أقيم مقام الفاعل أن الفعل إذا كان  
يتعدى إلى مفعول واحد لم يتعد إلى مفعول البتة كقولك في ضرب زيد عمرا  
وأكرم بكر بشرا عمرو وأكرم بشروا إن كان يتعدى إلى متعولين  
صار يتعدى إلى مفعول واحد كقولك في أعطيت زيدا درهما وظننت عمرا  
قائما أعطي زيد درهما وظن عمرو قائما ولو قلت ظن قائم عمرا جاز لزوال  
اللبس ولو قلت في ظننت زيدا أباك ظن أبوك زيدا لم يجوز ذلك لأن  
قولك ظننت زيدا أباك يؤذن بأن زيدا معلوم والأبوة مظنونة فلو أقيم  
الأب مقام الفاعل لانعكس المعنى فصارت الأبوة معلومة وزيد مظنونا  
وذلك لا يجوز وكذلك نقول أعطي زيد درهما وأعطي درم زيدا فيكون  
جائزا لعدم الالتباس فلو قلت في أعطيت زيدا غلاما أعطي غلام زيدا  
لم يجوز لأن كل واحد منهما يصح أن يكون هو الآخذ فلو أقيم غلام مقام  
الفاعل لم يعلم الآخذ من المأخوذ فلها كان ممتنعا وكذلك إن كان الفعل  
يتعدى إلى ثلاثة متعولين صار يتعدى إلى متعولين كقولك في أعلم الله زيدا  
عمرا خير الناس لقيام المفعول الأول مقام الفاعل وكان هو الأول لأنه  
فاعل في المعنى فدل على أن المفعول هاهنا أقيم مقام الفاعل وإذا كان الأمر  
على هذا فبناء الفعل للفعل به يقتضي نقله بالهزة والتضعيف وحرف  
الجر لا ترى أن الفعل إذا كان يتعدى إلى مفعول واحد صار يتعدى بها  
إلى متعولين وإذا كان يتعدى إلى مفعولين صار يتعدى بها إلى ثلاثة  
متعولين وذلك لأن بناء الفعل للفعل به يجعل المفعول فاعلا والنقل  
بالهزة والتضعيف وحرف الجر يجعل الفاعل مفعولا وإذا ثبت هذا فلا  
بد أن تزيد بنقله بالهزة والتضعيف وحرف الجر مفعولا ويقص ببيانه

للمفعول مفعولا فان قيل فلم وجب تغيير الفعل اذا بقي للمفعول قبل لان  
 المفعول يصح ان يكون هو الفاعل فلو لم يغير الفعل لم يعلم هل هو الفاعل  
 بالحقبة او قائم مقامه فان قيل فلم ضموا الاول وكسروا الثاني نحو ضرب  
 زيد وما اشبه ذلك قبل انما ضموا الاول ليكون دلالة على المحذوف  
 الذي هو الفاعل اذا كان من علاماته وانما كسروا الثاني لانهم لما  
 حذفوا الفاعل الذي لا يجوز حذفه ارادوا ان يصوغوه على بناء لا بشركة  
 فيه شيء من الأبنية فبنوه على هذه الصيغة فكسروا الثاني لانهم لو ضموا لكان  
 على وزن طَلَبَ وجُمِلَ ولو فتح لكان على وزن نُقِرَ وضُرِدَ ولو اسكنوا  
 لكان على وزن قُلِبَ وقُفِلَ فلم يبق الا الكسر فحركوه به فان قيل فلم كسروا  
 اول المعتل نحو قيل وبيع ولم يضموا كما يصح قبل كان القياس يقتضي ان  
 يجرى المعتل مجرى الصحيح في ضم اوله وكسر ثانيه الا انهم استثقلوا الكسرة  
 على حرف العلة فنقلوها الى الفاف فانقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما  
 قبلها كما قلبوها في ميعاد وميفات وميزان واصلها موعاد وموقات وموزان  
 لانها من الوعد والوقت والوزن واما الياء فثبت لانكسار ما قبلها على انه  
 من العرب من يشير الى الضم تنبيها على ان الاصل في هذا الضم هو الضم  
 ومن العرب ايضا من يحذف الكسرة ولا ينقلها ويُقِرُّ الواو لانضمام ما قبلها  
 وقلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قال الشاعر

ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شهابا بوع فاشتريت

اراد بيع قلب الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها كما قلبوها في نحو موسر  
 وموقن والاصل مُوسِر ومُوقِن لانهما من اليسر واليقين الا انه لما وقعت  
 الياء ساكنة مضمومة ما قبلها قلبوها واوا فكذلك هاهنا فان قيل فهل  
 يجوز ان يبيى الفعل اللازم للمفعول به قيل لا يجوز ذلك على القول  
 الصحيح وقد زعم بعضهم انه يجوز وليس بصحيح الا انك لو بنيت الفعل اللازم  
 للمفعول به لكنت تحذف الفاعل فيبقى الفعل غير مستند الى شيء وذلك



محال فإن اتصل به ظرف الزمان أو ظرف المكان أو المصدر أو الجار  
 والمجرور جاز أن يثنيه عليه ولا يجوز أن يثنيه على المحال لأنها لا تقع إلا نكرة  
 فلو اقيست مقام الفاعل لجاز إظهارها كالفاعل فكانت تقع معروفة والمحال  
 لا تكون إلا نكرة فإن قيل فلم إذا اقيم الظرف مقام الفاعل يخرج عن  
 الظرفية ويجعل مفعولا كريد وعمر وما أشبه ذلك قيل لأنه يتضمن معنى  
 حرف الجر فلم يثقل لمثله بالثقل مع تضمن حرف الجر فالفاعل لا يتضمن  
 حرف الجر فكذلك ما قام مقامه فإن قيل فالمصدر لا يتضمن حرف الجر  
 فهل يثقل أو لا قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب بعضهم إلى أنه  
 لا يثقل لأنه ليس بينه وبين الفعل واسطة وذهب آخرون إلى أنه يثقل  
 واستدلوا على ذلك من وجهين أحدهما أن الثقل لا بد له من الفاعل  
 والمصدر لو لم يذكر لكان الفعل دالاً عليه بصيغته فصار وجوده وعدمه  
 سواءً والفاعل لا بد له منه فكذلك ما يقوم مقامه ينبغي أن يجعل بمنزلة  
 المفعول الذي لا يستغنى بالفعل عنه والوجه الثاني أن المصدر إنما يذكر  
 تأكيداً للفعل لا ترى أن قولك سرت سيرا بمنزلة قولك سرت سرت فكذلك لا يجوز  
 أن يقوم الفعل مقام الفاعل فكذلك لا يجوز أن يقوم مقامه ما كان بمنزلة  
 فلهذا وجب نقل المصدر فإن قيل فإن اجتمع ظرف الزمان وظرف  
 المكان والمصدر والجار والمجرور فأياً يقام مقام الفاعل قيل أنت  
 مختير فيها كلها أيما شئت ائمت مقام الفاعل وزعم بعضهم إلا أن الأحسن  
 أن تقيم الاسم المجرور مقام الفاعل لأنه لو لم يكن حرف الجر لم تهم مقام الفاعل  
 غيره فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

### الباب الثالث عشر

باب نعم وئس

أن قال قائل هل نعم وئس اسمان أو فعلان قيل اختلف النحويون في

ذلك فذهب البصريون الى انها فعلا لا يتصرفان واستدلوا  
على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول ان الضمير يتصل بهما على حد  
اتصاله بالافعال فيأتيهم قالوا نعما رجلين ونعموا رجلا كما قالوا قاما وقاموا  
والوجه الثاني ان تاء التانيث الساكنة التي لم يقلها احد من العرب هاء في  
الوقف تتصل بهما كما تتصل بالافعال نحو نعمت المرأة ونعمت الحاربة  
والوجه الثالث انها مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ولو كانا اميين لما  
بنيا على الفتح من غير علة وذهب الكوفيون الى انها اسمان واحكوا على  
ذلك من خمسة اوجه الوجه الاول انهم قالوا الدليل على انها اسمان دخول  
حرف الجر عليها وحرف الجر يختص بالاسماء قال الشاعر

أستب نعم الحار بولف نيتي    اخا قلّه او معدم المال مصرما  
وحكي عن بعض العرب انه بشر بمولودة فقيل نعم المولودة مولودتك فقال  
والله ما هي بنم المولودة نصرتها بكاء وبرها سرقة وحكي عن بعض العرب  
انه قال نعم السير على شمس العير فأدخلوا عليها حرف الجر وحرف الجر  
يختص بالاسماء فدل على انها اسمان والوجه الثاني ان العرب تقول يا نعم  
المولى ونعم النصير فندأؤم نعم يدل على انها اسمان لان النداء من خصائص  
الاسماء والوجه الثالث انهم قالوا الدليل على انها ليسا بفعلين انه لا يحسن  
اقتران الزمان بهما كسائر الافعال الا ترى انه لا يحسن ان تقول نعم الرجل  
امس ولا يس الرجل غدا فلما لا يحسن اقتران الزمان بهما دل على انها  
ليسا بفعلين والوجه الرابع انها لا يتصرفان ولو كانا فعلين لكانا يتصرفان  
لان التصرف من خصائص الافعال فلما لم يتصرفا دل على انها ليسا  
بفعلين والوجه الخامس انه قد جاء عن العرب انهم قالوا نعيم الرجل زيد  
وليس في امثلة الافعال شيء على وزن فعيل فدل على صحة ما ذهبنا اليه  
وهو مذهب البصريين واما ما استدلل به الكوفيون فناسد اما قولهم  
انها اسمان لدخول حرف الجر عليها فقلنا هذا فاسد لان حرف الجر انما

دخل عليها على تقدير المحكاة فلا يدل على انها اسمان لان حروف الجر  
 قد تدخل على تقدير المحكاة على ما هو فعل في الحقيقة كقوله .  
 والله ما ليلى بنام صاحبه . ولا خلاف ان نام فعل ماض ولا يجوز ان يقال  
 انها هو اسم لدخول حرف الجر عليه فكذلك هاهنا ولولا تقدير المحكاة  
 لم يحسن دخول حرف الجر على نعم وبس ونام والتقدير في قوله .  
 ألسنتُ بنعم الجار يؤلف بينه . ألسنتُ بجار مفعول فيه نعم الجار وكذلك  
 التقدير في مفعول بعض العرب والله ما في بنعم المولودة والله ما هي بمولودة  
 فيقال فيها نعم المولودة وكذلك التقدير في قول الآخر . نَمَّ السَّيْرُ عَلَى  
 بَسِّ الْعَيْرِ . مفعول فيه بس العير وكذلك التقدير في قول الشاعر .  
 والله ما ليلى بنام صاحبه . والله ما ليلى بليلى مفعول فيها نام صاحبه الا انهم  
 حذفوا الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله سبحانه وتعالى اَنْ اَعْمَلَ  
 سَائِفَاتٍ اِي دروعا سابغات فصار التقدير فيه ألسنتُ بمفعول فيه نعم الجار  
 وما هي بمفعول فيها نعم المولودة ونعم السير على مفعول فيه بس العير وما ليلى  
 بمفعول فيها نام صاحبه ثم حذفوا الصفة التي هي مفعول فيه فأوقعوا المحكي بها  
 موقعها وحذف القول بها في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأشعارهم أكثر  
 من ان يحصى فدخل حرف الجر على هذه الافعال لفظا ولكن إن كان  
 حرف الجر داخلا على هذه الافعال في اللفظ الا انه داخل على غيرها في  
 التقدير فلا يكون فيه دليل على الاسمية وأما قولهم ان العرب تقول يا نعم  
 المولى ونعم النصير والنداء من خصائص الاسماء فنقول المقصود بالنداء  
 محذوف للعلم به والتقدير فيه يا الله نعم المولى ونعم النصير انت وأما قولهم  
 انه لا يحسن اقتران الزمان بهما ولا يجوز نصرتهما فنقول انها امتناع من  
 اقتران الزمان الماضي والمستقبل بهما وسلبا التصرف لان نعم موضوعة لغاية  
 المدح وبس موضوعة لغاية الذم فجعل دلالتها على الزمان مقصورة على  
 الآن لانك انتا فمدح وتذم بما هو موجود في المدوح والمذموم لا بما كان

فزال ولا يما سيكون في المستقبل طالما قولهم انه قد جاء عن العرب انهم قالوا  
 نعم الرجل زيد فنقول هذه رواية شاذة تترد بها فطرب وحده وليس صحت  
 فليس فيها حجة لأن هذه الياء نشأت عن إشباع الكسرة لأن الأصل في  
 نعم نيم بفتح النون وكسر العين وإشبعت الكسرة فنشأت الياء وهذا كثير  
 في كلامهم فأنه كلما كان على وزن فاعل من الأسماء والأفعال وثانيه تعرف  
 من حروف الملقى فيه أربعة اوجه احدها استعماله على اصله كقولك فخذ  
 وقد ضحك والثاني إسكان عينه تخفيفا كقولك فخذ وقد ضحك والثالث  
 إنباع فائه عينه في الكسر كقولك فخذ وقد ضحك والرابع كسره فائه وإسكان  
 عينه لنقل كسرها الى الفاء نحو قولك فخذ وقد ضحك فكذلك نعم فيها أربع  
 لغات نيم بفتح النون وكسر العين وهو الأصل ونعم بفتح النون وتسكون العين  
 ونعم بكسر النون والعين ونعم بكسر النون وتسكون العين وإما نعم بالياء  
 فأنها نشأت فيه الياء عن إشباع الكسرة كما قال الشاعر  
 كأتي بفتحاً المجنحين لقوة على عجل مني أطاخي شيالي

وقال الآخر

لا عهد لي بينضالي أصبحت كالشق البالي

وقال الآخر

ألم يأتك والأبناء تنسى بما لاقت كبون بني زياد  
 وهذا أكثر من أن يحصى وقد ذكرناه مستقصى في المسائل الخلافية فلا  
 نعيد هاهنا فإن قيل فلم وجب أن يكون فاعل نعم ويش اسم جنس قيل  
 لو جهين احدها أن نعم لما وضعت للدح العام ويش للذم العام خص  
 فاعلها باللفظ العام والوجه الثاني أنها وجب أن يكون اسم جنس ليدل  
 على أن المدح والمذموم مستحق للدح والذم في ذلك الجنس فان قيل  
 فلم جاز الإضمار فيها قبل الذكر قيل أنها جاز الإضمار فيها قبل الذكر  
 لأن المضمر قبل الذكر يشبه النكرة لأنه لا يعلم إلى أي شيء يعود حتى يفسر

ونعم وليس لا يكون فاعلمها معرفة مختصة فلما ضارح المصير فاعلمها جاز  
 الإضمار فيها فان قيل فلم فعلوا ذلك قيل انما فعلوا ذلك طلبا للتحفيف  
 والإيجاز لانهم ابدا يتوخون الإيجاز والاختصار في كلامهم فان قيل فكيف  
 يحصل التحفيف والإضمار على شريطة التفسير قيل لأن التفسير انما يكون  
 بذكره منصوبة نحو نعم رجلا زيد والذكر اخف من المعرفة فان قيل  
 فعلى ماذا انتصبت الذكره قيل على التمييز فان قيل فلم رفع زيد في  
 قولهم نعم الرجل زيد قيل فيه وجهان احدهما ان يكون مرفوعا بالابتداء  
 ونعم الرجل هو الخبر وهو مقدم على المبتدأ والتقدير فيه زيد نعم الرجل  
 الا أنه مقدم عليه كقولهم مررت به المسكين والتقدير فيه المسكين مررت به  
 فان قيل فابن العائد هاهنا من الخبر الى المبتدأ قيل لأن الرجل لهما  
 كان شائعا في الجنس كان زيد داخلا تحته فصار بمنزلة العائد الذي يعود  
 اليه منه فصار هنا كقول الشاعر

فلما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المراكب  
 فإن القتال مبتدأ وقوله لا قتال لديكم خبره وليس فيه عائد لأن قوله لا  
 قتال لديكم نفي عام لأن لا تنفي الجنس فاشتمل على جميع القتال فصار ذلك  
 بمنزلة العائد اليه وكذلك قول الشاعر

فأما الصدور لا صدور لجعفر ولكن أعجازا شديدا صريرها  
 والوجه الثاني ان يكون زيد مرفوعا لأنه خبر مبتدأ محذوف كأنه لهما قيل  
 نعم الرجل قيل من هذا الموضع قيل زيد اي هو زيد وحذف المبتدأ كثير  
 في كلامهم فاعرفه تصب ان شاء الله تعالى

### الباب الرابع عشر

#### باب حَبَا

ان قال قائل ما الاصل في حَبَا قيل الاصل في حَبَا حَبْ ذَا الْآأَنَ

لنا اجمع حرفان مقرران من جنس واحد استقلوا اجتماعهما مقرر كيث  
فجدفوا حركة الحرف الاول و ادغموه في الثاني فصار حب وركبوه مع ذا  
فصار يمتزلة كلمة واحدة ومعناها المدح وتقریب المدح من القلب فان قيل  
فلم قلتم ان الاصل حب على فعل دون فعل وفعل قيل لوجهين احدهما  
ان اسم الفاعل منه حب على وزن فعيل وفعل اكثر ما يجي فيا فعله  
فعل نحو شرف فهو شريف وظرف فهو ظريف ولطف فهو لطيف وما اشبه  
ذلك والوجه الثاني انه قد حكى عن بعض العرب انه نقل الضمة من الباء  
الى الحاء كما قال الشاعر . وحب بها مفتولة حين تقفل . فدل على ان  
اصله فعل فان قيل فلم جعلوها يمتزلة كلمة واحدة قيل انما جعلوها يمتزلة  
كلمة واحدة طلبا للتخفيف على ما جرت به عادتهم في كلامهم فان قيل فلم  
ركبوه مع المفرد المذكور دون المؤنث والمثنى والمجوع قيل لان المفرد  
المذكور هو الاصل والتانيث والتثنية والجمع كلها فرع عليه وهي اقل منه  
فلما ارادوا التركيب كان تركيبه مع الاصل الذي هو الاخف اولى من  
تركيبه مع الفرع الذي هو الاثقل فان قيل فلم كانت حبنا في التثنية والجمع  
والتانيث على انظر واحد قيل انما كانت كذلك نحو حبنا الزيدان وحبنا  
الزيدون وحبنا هند لانها جرت في كلامهم مجرى المثل والامثال لا تتغير  
بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة فان قيل فما الغالب على حبنا الاسمية  
او الفعلية قيل اختلف المحوون في ذلك فذهب اكثرهم الى ان الغالب  
عليها الاسمية وذلك لان الاسم اقوى من الفعل فلما ركب احدهما مع الآخر  
كان التغليب للاقوى الذي هو الاسم دون الاضعف الذي هو الفعل  
وذهب بعضهم الى ان الغالب عليها الفعلية وذلك لان الجزء الاول منها  
فعل فغلب عليها الفعلية لان القوة للجزء الاول وذهب آخرون الى انما  
لا يغلب عليها اسمية ولا فعلية بل هي جملة مركبة من فعل ماض واسم هو  
فاعل فلا يغلب احدهما على الآخر فان قيل فما ذا يرتفع المعرفة بعد نحو

حبنا زيد قيل لخمس أوجه الوجه الأول أن يجعل حبنا مبتدأ وزيد خبره والوجه الثاني أن يجعل ذا مرفوعاً بحسب ارتفاع الفاعل بفعله ويجعل زيدا بدلاً منه والوجه الثالث أن يجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل من هو قيل زيد أي هو زيد والوجه الرابع أن يجعل زيدا مبتدأ وحبنا خبره والوجه الخامس أن يجعل ذا زائدة فيرفع زيد بحسب لأنه فاعل وهو أضعف الوجوه فإن قيل فعلى ماذا تنصب النكرة بعد قيل أنها تنصب النكرة بعد على التمييز لا ترى أنك إذا قلت حبنا زيد رجلاً وحبنا عمرو ركباً يحسن فيه تقدير من كأنك قلت من رجل ومن ركب كما قال الشاعر

يا حبنا جبل الريان من جبل وحبنا ساكن الريان من كانا  
فذهب بعض النحويين إلى أنه إن كان الاسم غير مشتق نحو حبنا زيد رجلاً كان منصوباً على التمييز وإن كان مشتقاً نحو حبنا عمرو ركباً كان منصوباً على الحال فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

## الباب الخامس عشر

### باب التعجب

إن قال قائل لم زيدت ما في التعجب نحو ما أحسن زيداً دون غيرها قيل لأن ما في غاية الإبهام والشيء إذا كان مبهماً كان أعظم في النفس لاحتشاله أموراً كثيرة فلذلك كانت زيادتها في التعجب أولى من غيرها فإن قيل فما معناها قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى أنها بمعنى شيء وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن خبره تقديره شيء أحسن زيداً وذهب بعض النحويين من البصريين إلى أنها بمعنى الذي وهو في موضع رفع بالابتداء وأحسن صلته وخبره محذوف وتقديره الذي أحسن زيداً شيء وما ذهب إليه سيبويه ولا كثرون أولى لأن

الكلام على قولهم مستقل بنفسه لا ينتقل الى تقدير شيء وعلى القول الآخر  
ينتقل الى تقدير شيء وإذا كان الكلام مستقلاً بنفسه مستغنياً عن تقدير  
كان الأولى ما ينتقل الى تقدير فإن قيل هل أحسن فعل أو اسم قيل  
لما خالف المحوون في ذلك فذهب النصريون الى أنه فعل ماض واستدلوا  
على ذلك من ثلاثة أوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه فعل أنه إذا وصل  
بـياء الضمير فإن نون الوقاية تصح نحو ما أحسنني وما أشبه ذلك وهذه  
النون إنما تنصب الضمير في الفعل خاصة لتبعية من الكسر لا ترى أنك  
تقول أكرمني وأعطاني وما أشبه ذلك ولو قلت في نحو غلامي وصاحبي لم  
يجز فلما دخلت هذه النون عليه دل على أنه فعل والوجه الثاني أنهم قالوا  
الدليل على أنه فعل أنه ينصب المعارف والتكرات ويأفل إذا كان اسماً  
أنما ينصب التكرات خاصة على التمييز نحو هذا أكبر منك سناً وأكثر  
منك علماً وما أشبه ذلك فلما نصب ما هنا المعارف دل على أنه فعل ماض  
والوجه الثالث أنهم قالوا الدليل على أنه فعل ماض أنه مفتوح الآخر فلو لم  
يكن فعلاً لما كان لينائه على الفتح وجه إذ لو كان اسماً لكان يجب أن يكون  
مرفوعاً لوقوعه خبراً لما قبله بالاجماع فلما وجب أن يكون مفتوحاً دل على  
أنه فعل ماض وذهب الكوفيون الى أنه اسم واستدلوا على ذلك من ثلاثة  
أوجه الوجه الأول أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف ولو كان  
فعلاً لوجب أن يكون متصرفاً لأن التصرف من خصائص الأفعال فلما لم  
يتصرف دل على أنه ليس بفعل فوجب أن يلحق بالاسماء والوجه الثاني  
أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يدخله التصغير والتصغير من خصائص  
الاسماء قال الشاعر

يا ما أطمح غرلاًنا شدن لنا من هاولياً تكن الضال والسمر  
والوجه الثالث أنهم قالوا الدليل على أنه اسم أنه يصح نحو ما أقومه وما أبعه  
كما يصح الاسم في نحو هذا أقوم منك وأبع منك ولو أنه فعل لوجب أن



يحتل كالنعل نحو أقام وباع في قولهم اباع الشيء اذا عرضه للبيع فلما لم  
يصل وضح كالاسماء مع ما دخله من الجهود والتصغير دل على انه اسم  
في الصحيح ما ذهب اليه البصريون وانما ما استدلل به النكويون ففاسد اما  
قولهم انه لا يتصرف فلا حجة فيه ولاننا اجمعنا على ان عسى وليس فعلان  
ومع هذا لا يتصرفان وكذلك هاهنا وانما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين  
احدهما انهم لما لم يصوغوا التعجب حرفا بدل عليه جعلوا له صيغة لا تختلف  
لتكون دلالة على المعنى الذي ارادوه وانه مضمي معنى ليس في اصله والوجه  
الثاني انما لم يتصرف لان الفعل المضارع يصلح للحال والاستقبال والتعجب  
انما يكون مما هو موجود في الحال او كان قيا مضي ولا يكون التعجب مما  
لم يقع فلما كان المضارع يصلح للحال والاستقبال كرهوا ان يصرفوه الى صيغة  
تحتل الاستقبال الذي لا يقع التعجب منه وانما قولهم انه يدخله التصغير  
وهو من خصائص الاسماء قلنا الجواب عنه من ثلثة اوجه الوجه الاول ان  
التصغير هاهنا لفظي والمراد به تصغير المصدر لا تصغير الفعل لان هذا  
الفعل منع من التصرف والفعل متى منع من التصرف لا يؤكد بذكر المصدر  
فلما ارادوا تصغير المصدر صرفوه بتصغير فعله لانه يقوم مقامه وبدل  
عليه فالتصغير في الحقيقة للمصدر لا للفعل والوجه الثاني ان التصغير انما  
حسن في فعل التعجب لانه لما لم يزل طريقة واحدة اشبه الاسماء فدخله بعض  
احكامها والشيء اذا اشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن اصله كما ان  
اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل فلم يخرج بذلك عن كونه اسما والفعل  
محمول على الاسم في الإعراب ولم يخرج عن كونه فعلا فكذلك هاهنا والوجه  
الثالث انه انما دخله التصغير حملا على باب أفعال الذي للتفصيل والمبالغة  
لاشتراك اللفظين في ذلك لا ترى أنك لا تقول ما احسن زيدا الا لمن بلغ  
غاية الحسن كما لا تقول زيد احسن القوم الا لمن كان افضلهم في الحسن  
فهذه المشابهة بينها جاز التصغير في قوله يا ما اصيل غزلانا كما تقول غزلانك

اصل الغرلان وما أشبه ذلك والذي يدل على اعتبار هذه المشابهة بينهما  
 حملوا أفعل منك وهو أفعلى القوم على قولهم ما أفعله فجاز فيها ما جاز  
 فيه وأمتنع فيها ما أمتنع فيه فلم يقولوا هذا أعور منك ولا أعور القوم  
 لأنهم لم يقولوا ما أعوره وقالوا هو أفع عوراً منك وأفع القوم عوراً كما قالوا  
 ما أفع عوره وكذلك لم يقولوا هو أحسن منك حسناً فهو كدول كما لم يقولوا  
 ما أحسن زيداً حسناً فلما كانت بينهما هذه المشابهة دخله التصغير حملاً  
 على أفعل الذي للفضيل والمبالغة وأما قولهم أنه يصح كما يصح الاسم قلنا  
 التصحيح حصل من حيث حصل التصغير وذلك لحمله على باب أفعل الذي  
 للمفاضلة ولأنه أشبه الاسماء لأنه لزم طريقة واحدة فلما أشبه الاسم من هذين  
 الوجهين وجب أن يصح كما يصح الاسم وشبهه الاسم من هذين الوجهين  
 لا يخرج ذلك عن كونه فعلاً كما أن ما لا ينصرف أشبه الفعل من وجهين  
 لم يخرج عن كونه اسماً فكذلك هما هنا هذا الفعل وإن أشبه الاسم من  
 وجهين لا يخرج عن كونه فعلاً على أن تصحبه غير مستنكر فإن كثيراً من  
 الأفعال المنصرفه جاءت مصححة كقولهم أغيت المرأة واستنوق الجمل  
 واستنبت الشاة واستغود عليهم قال الله تعالى استخوذ عليهم الشيطان وهذا  
 أكثر في كلامهم والذي يدل على أن تصحبه لا يدل على كونه اسماً أن أفعل  
 به جاء في التعجب مصححاً مع كونه فعلاً نحو أقوم به وأبيع به فكما أن التصحيح  
 في أفعل به لا يخرج عن كونه فعلاً فكذلك التصحيح في ما أفعله لا يخرج عن  
 كونه فعلاً وقد ذكرنا هذه المسئلة مستوفاة في المسائل الخلافية فإن قيل  
 فلم كان فعل التعجب منقولاً من الثلاثي دون غيره قبل لوجهين أحدهما  
 أن الأفعال على ضربين ثلاثي ورباعي فجاز نقل الثلاثي إلى الرباعي لأنك  
 تنقله من أصل إلى أصل ولم يجر نقل الرباعي إلى الخماسي لأنك تنقله من  
 أصل إلى غير أصل لأن الخماسي ليس بأصل والوجه الثاني أن الثلاثي أخف  
 من غيره فلما كان أخف من غيره أحمل زيادة الهزة وأما ما زاد على

الثلاثي فهو قليل فلم يحصل الزيادة فان قيل فلم كانت الهزة اولى بالزيادة  
 قيل لان الاصل في الزيادة حروف المد واللين وهي الواو والياء والالف  
 فاقاموا الهزة مقام الالف لانها قريبة من الالف وانما اقاموها مقام الالف  
 لان الالف لا يتصور الابتداء بها لانها لا تكون الا ساكنة والابتداء بالساكن  
 محال فكان تقدير زيادة الالف هاهنا اولى لانها اخف حروف العلة وقد  
 كثرت زيادتها في هذا النحو نحو ابيض واسود وما اشبه ذلك فان قيل  
 فياذا يتصّب الاسم في قولم ما احسن زيدا قيل يتصّب لانه منعول  
 احسن لان احسن لبا ثقل بالهزة صار متعديا بعد ان كان لازما فتعدى  
 الى زيد فصار زيد منصوبا بوقوع الفعل عليه فان قيل فلم لا يشتق فعل  
 التعجب من اللون والخلق قيل لوجهين احدهما ان الاصل في افعالها ان  
 تستعمل على اكثر من ثلاثة احرف وما زاد على ثلاثة احرف لا يبنى منه فعل  
 التعجب والوجه الثاني ان هذه الاشياء لبا كانت ثابتة في الشخص لا تكاد  
 تتغير جرت مجرى اعضائه التي لا معنى للافعال فيها كاليد والرجل وما  
 اشبه ذلك فكما لا يجوز ان يقال ما ايده ولا ما ارجله من اليد والرجل  
 فكذلك لا يجوز ان يقال ما احمره واسوده فان كان المراد بقوله ما ايده  
 من اليد بمعنى النعمة وما ارجله من الرجل جاز وكذلك ان كان المراد  
 بقوله ما احمره من صفة البلادة لا من المحمرة وما اسوده من السود لا  
 من السواد جاز وانما جاز في هذه الاشياء لانها ليست باللون ولا خلق  
 فان قيل فلم استعملوا لفظ الامر في التعجب نحو احسن بزيد وما اشبهه  
 قيل انما فعلوا ذلك لضرب من المبالغة في المدح فان قيل فالدليل  
 على انه ليس بفعل امر قيل الدليل على ذلك انه يكون على صيغة واحدة  
 في جميع الاحوال تقول يا رجل احسن بزيد ويا رجلا احسن بزيد  
 ويا رجال احسن بزيد ويا هند احسن بزيد ويا هندان احسن بزيد ويا  
 هندات احسن بزيد فيكون مع الواحد والاثنين والحجاعة والمؤنث على صيغة

واحدة لأنه لا ضمير فيه ولو كان أمراً لكان ينبغي أن يختلف في الثانية  
فتقول أحسن يزيد وفي جمع المذكور أحسنوا وفي أفراد المؤنث أحسن وفي  
جمع المؤنث أحسن فتأتي بضمير الاثنين والجماعة والمؤنث فلما كان على  
صفة واحدة دل على أن لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر فإن قيل فما موضع  
الحجاز والمجرور في قولهم أحسن يزيد قيل موضعه الرفع لأنه فاعل أحسن  
لأنه لما كان فعلاً والفعل لا بد له من فاعل جعل الحجاز والمجرور في  
موضع رفع لأنه فاعل قال الله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا أي  
وكفى الله ولياً وكفى الله شهيداً والباء زائدة فكذلك هاهنا الباء زائدة لأن  
الأصل في أحسن يزيد أحسن زيداً أي صار ذا حسن ثم نقل إلى لفظ  
الأمر وزيدت الباء عليه فإن قيل فلم زيدت الباء عليه قيل لوجهين  
أحدهما أنه لما كان لفظ فعل التمجيب لفظ الأمر فزادوا الباء فرقاً بين لفظ  
الأمر الذي للتجيب وبين لفظ الأمر الذي لا يراد به التجيب والوجه الثاني  
أنه لما كان معنى الكلام يا حسن أثبت يزيد أدخلوا الباء لأن أثبت تتعدى  
بحرف الجر فلذلك أدخلوا الباء وقد ذهب بعض النحويين إلى أن الحجاز  
والمجرور في موضع النصب لأنه يقدر في الفعل ضميراً هو الفاعل كما يقتضيه  
في ما أحسن زيداً وإذا قدر هاهنا في الفعل ضميراً هو الفاعل وقع الحجاز  
والمجرور في موضع المفعول فكانا في موضع نصب والذي اتفق عليه أكثر  
النحويين هو الأول وكان الأول هو الأول لأن الكلام إذا كان مستغلاً  
بنفسه من غير إضمار كان أولى مما يقتضيه إلى إضمار ثم حمل أحسن  
زيد على ما أحسن زيداً في تقدير الإضمار لا يستقيم لأن أحسن أنها  
أضمر فيه لتقدم ما عليه لأن ما مبتدأ وأحسن خبره ولا بد فيه من  
ضمير يرجع إلى المبتدأ بخلاف أحسن يزيد فإنه لم يتقدمه ما يوجب  
تقدير الضمير فبان الفرق بينهما فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب السادس عشر

### باب عسى

ان قال قائل ما عسى من الكلام قيل فعل ماض من افعال المقاربة  
 لا يتصرف وقد حكى عن ابن السراج انه حرف وهو قول شاذ لا يعرج  
 عليه والصحيح انه فعل والدليل على ذلك انه يتصل به تاء الضمير والله  
 واداه نحو عسيت وعسيا وعسى قال الله تعالى قُلْ عَسَيْتُمْ اِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَلَمَّا  
 دخلت هذه الضائر كما تدخل على الفعل نحو قمت وقاما وقاموا وقمت دل على  
 انه فعل وكذلك ايضا تلحقه تاء التانيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو  
 عست المرأة كما تقول قامت وقعدت فدل على انه فعل فان قيل قل  
 لا يتصرف قيل لانه اشبه المحرف لانه لما كان فيه معنى الطمع اشبه  
 لعل ولعل حرف لا يتصرف فكذلك ما اشبهه فان قيل فماذا تفعل عسى  
 قيل ترفع الاسم وتنصب الخبر مثل كان الا ان خبرها لا يكون الا مع  
 الفعل المستقبل نحو عسى زيد ان يقوم فان قيل فلم ادخلت في خبره ان  
 قيل لان عسى وضعت لمقارنة الاستقبال وان اذا دخلت على الفعل  
 المضارع اخلصته للاستقبال فلما كانت عسى موضوعة لمقارنة الاستقبال  
 وان تخلص الفعل للاستقبال الزموا الفعل الذي وضع لمقارنة الاستقبال ان  
 التي هي علم الاستقبال فان قيل فما الدليل على ان موضع ان وصلتها النصب  
 قيل لان معنى عسى زيد ان يقوم قارب زيد القيام والذي يدل على ذلك  
 قولهم . عسى الغوير أبو س . وكان القياس ان يقال عسى الغوير ان  
 يأس الا انهم رجعوا الى الاصل المتروك فقالوا . عسى الغوير أبو س .  
 فنصبوه بعسى لانهم اجروها مجرى قارب فكأنه قيل قارب الغوير أبو س  
 وهو جمع بأس او بؤس فان قيل فلم حذفوا ان في خبرها في بعض اشعارهم  
 قبل انما يحدفونها في بعض اشعارهم لأجل الاضطراب تشبيها لما بكاد

فإن كاد من أفعال المقاربة كما أن عسى من أفعال المقاربة ولهذا الشبه بينهما جاز أن يجعل عليها في حذف أن من خبرها نحو قوله

عسى الم الذي أصبحت فيه يكون وراءه قرح قريب

وكما أن عسى تشبه بكاد في حذف أن معها فكذلك كاد تشبه بعسى في إثباتها معها. قال الشاعر. قد كاد من طول اللي أن يمضيا. فثبت أن مع كاد وإن كان الاختيار حذفها حملا على عسى فدل على وجود المشابهة بينهما فإن قيل ولم كان الاختيار مع كاد حذف أن وهي كسبي في المقاربة قيل ما وارت اشتراكا في الدلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال وعسى أذهب في الاستقبال إلا ترى أنك لو قلت كاد زيد يذهب بعد عام لم يجوز أن كاد توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال ولو قلت عسى الله أن يدخلني الجنة برحمته لكان جائزا وإن لم يكن شديد القرب من الحال فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال حذف معها أن التي هي علم الاستقبال ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال أتى معها بأن التي هي علم الاستقبال فإن قيل فما موضع أن مع صلتهما نحو عسى أن يخرج زيد فسبل موضعها مع صلتهما الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعا بأنه فاعل في نحو عسى زيد أن يخرج فإن قيل فهل يجوز أن تحذف أن إذا كانت مع صلتهما في موضع رفع فسبل لا يجوز ذلك لأن من شرط الفاعل أن يكون اسما لفظا ومعنى وإذا قلت عسى يخرج زيد فقد جعلت الفعل فاعلا والفعل لا يكون فاعلا لأن الفاعل مخبر عنه والإخبار أنما يكون عن الاسم لا عن الفعل يلي إن جعل زيد في نحو عسى يخرج زيد فاعل عسى وجعل يخرج في موضع النصب جازت المسألة لأن المفعول لا يبلغ اقتضاء الاسمية مبلغ الفاعل إلا ترى أنه قد يقوم مقام المفعول الثاني ما ليس باسم نحو ظننت زيدا قام أبوه فقام أبوه جملة فعلية وقد قامت مقام المفعول الثاني لظننت ولما الفاعل فلا يجوز أن يتبع قط إلا اسما

لفظا ومعنى كما يتناه فاعرف نصب ان شاء الله تعالى

## الباب السابع عشر

### باب كان واخواتها

ان قال قائل اي شيء كان واخواتها من الكلم قبل افعال وذهب بعض  
 القويين الى انها حروف وليست افعالا لانها لا تدل على المصدر ولو  
 كانت افعالا لكان ينبغي ان تدل على المصدر ولما كانت لا تدل على  
 المصدر دل على انها حروف والصحيح انها افعال وهو مذهب الاكثرين  
 والدليل على ذلك من ثلثة اوجه الوجه الاول انها تلحقها تاء الضمير وانسه  
 وواو نحو كنت وكانا وكانوا كما تقول قمت وقاما وقاموا وما اشبه ذلك  
 والوجه الثاني انها تلحقها تاء التانيث الساكنة نحو كانت المرأة كما تقول  
 قامت المرأة وهذه التاء تختص بالافعال والوجه الثالث انها تنصرف نحو  
 كان يكون وصار يصير واصبح يصبح وامسى ومسى وكذلك سائر ما عدا  
 ليس وانما لم يدخلها التنصرف لانها اشبهت ما وهي نفي الحال كما ان ما نفي  
 الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة اهل الحجاز فلما اشبهت ما وهي  
 حرف لا يتصرف وجب ان لا يتصرف واما قولهم انها لا تدل على المصدر  
 ولو كانت افعالا لدلت على المصدر قلنا هذا انها يكون في الافعال الحقيقية  
 وهذه الافعال غير حقيقية ولهذا المعنى يسمى افعال العبارة فا ذكرناه يدل  
 على انها افعال وما ذكرناه يدل على انها افعال غير حقيقية فقد علمنا  
 بمقتضى الدليلين على انهم قد جبروا هذا الكسر والزموها الخبر عوضا عن  
 دلالتها على المصدر واذا وجد الخبر يلزم الخبر عوضا عن المصدر كان  
 في حكم الموجود الثابت فان قيل فعلى كم تنقسم كان واخواتها قبل انما  
 كان فنقسم على خمسة اوجه الوجه الاول انها تكون ناقصة فتدل على  
 الزمان المجرد عن المحدث نحو كانت زيد قائما ويلزمها الخبر لما يتناه

والوجه الثاني انها تكون تامة فدل على الزمان والمحدث كثيرها من الافعال  
 المحققة ولا تنفرد الى خبر نحو كان زيد وهي بمعنى حدث ووقع قال الله  
 تعالى وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ اَي حدث ووقع وقال تعالى  
 إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وقال تعالى وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً بَضَاعِفَهَا  
 في قراءة من قرأ بالرفع وقال تعالى كَيْفَ تَكْلِمُ مَنْ كَانَ فِي آلِهَةٍ صَبِيًّا اَي  
 وجد وحدث وصبياً منصوب على المحال ولا يجوز ان تكون هاهنا الناقصة  
 لانها لا اختصاص لبعض في ذلك لان كلاً قد كان في المهد صبياً ولا عجب  
 في تكليم من كان فيما مضى في حال الصبي وانما العجب في تكليم من هو موجود  
 في المهد في حال الصبي فدل على انها هاهنا بمعنى وجد وحدث وعلى هذا  
 قولهم انا مذ كنت صديقك قال الشاعر

فدنى لني ذهل بن شيبان ناظي إذا كان يوم ذوكواكب أشهب  
 أي حدث يوم وقال الآخر

إذا كان الشتاء فأذرفشوني فإن الشخ يهيمه الشتاء

اي حدث الشتاء والوجه الثالث ان يجعل فيها ضمير الشأن والمحدث  
 فنكون الجملة خبرها نحو كان زيد قائم اَي كان الشأن والمحدث زيد  
 قائم قال الشاعر

إذا ميت كان الناس صنفان شامت وآخر مئني بالذي كنت أصنع  
 اي كان الشأن والمحدث الناس صنفان والوجه الرابع ان تكون زائدة غير  
 عاملة نحو زيد كان قائم اي زيد قائم قال الشاعر

سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العراب

وقال الآخر

فكيف إذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام  
 اي جيران كرام والوجه الخامس ان تكون بمعنى صار قال الله تعالى وَكَانَ  
 مِنَ الْكَافِرِينَ وَكَانَ مِنَ الْمُتَعَرِّفِينَ اَي صار وعلى هذا حمل بعضهم قوله تعالى



كيف تكلم من كان في الهند صبياً اي صار وقال الشاعر  
 بينهما قنير والمطير كأنها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها  
 اي صارت فراخا بيوضها وأما ما صار فتستعمل ناقصة وثامة فأما الناقصة  
 فتدل على الزمان المجرد عن الحدث وينتقل الى الخبر نحو صار زيد عالماً  
 مثل كان اذا كانت ناقصة وأما الثامة فتدل على الزمان والحدث ولا  
 تنتقل الى خبر نحو صار زيد الى عمرو مثل كان اذا كانت ثامة وكذلك  
 سائر اخواتها تستعمل ناقصة وثامة إلا ظل وليس وما زال وما بقي  
 فانها لا تستعمل إلا ناقصة فان قيل فلم عيبت هذه الافعال في شيئين  
 قيل لانها عبارة عن المجمل لا عن المفردات فلما اقتضت شيئين وجب  
 ان تعمل فيها فان قيل فلم رفعت الاسم ونصبت الخبر قيل تشبيهاً  
 بالافعال الحقيقية فرفعت الاسم تشبيهاً له بالفاعل ونصبت الخبر تشبيهاً  
 له بالمفعول فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها على اسمائها قيل نعم  
 يجوز وانما جاز لانها لما كانت اخبارها مشبهة بالمفعول واسماؤها مشبهة  
 بالفاعل والمفعول يجوز تقديمه على الفاعل فكذلك ما كان مشبهاً به  
 فان قيل فهل يجوز تقديم اخبارها عليها انفسها قيل يجوز ذلك فيما  
 لم يكن في اوله ما نحو قائما كان زيد وانما جاز ذلك لانه لما كان مشبهاً  
 بالمفعول والعامل فيه متصرف جاز تقديمه عليه كالمفعول نحو عمرا ضرب  
 زيد فان قيل فلم لم يجوز تقديم اسمائها عليها انفسها كما يجوز تقديم اخبارها  
 عليها قيل انما لم يجوز تقديم اسمائها عليها لان اسمائها مشبهة بالفاعل  
 والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل فكذلك ما كان مشبهاً به وجاز تقديم  
 اخبارها عليها لانها مشبهة بالمفعول والمفعول يجوز تقديمه على الفعل  
 كما بينا فان قيل فلم لم يجوز تقديم خبر ما في اوله ما عليه قيل لان ما  
 في اوله ما ما عدا ما دام للنفي والنفي له صدر الكلام كالاستفهام فكما ان  
 الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله نحو عمرا ضرب زيد فكذلك النفي

لا يعمل ما بعث فيها قبله نحو قائما ما زال زيد وقد ذهب بعض الفحويين  
 الى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وذلك لأن ما للني وزال فيها معنى  
 النبي اذا دخل على النبي صار إيجابا صار قولك ما زال زيد قائما بمنزلة كان  
 زيد قائما وكما يجوز أن نقول قائما كان زيد فكذلك يجوز أن نقول قائما  
 ما زال زيد واجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها وذلك لأن  
 ما فيها مع الفعل بمنزلة المصدر ومعمول المصدر لا يتقدم عليه فان قيل  
 فهل يجوز تقديم خبر ليس عليها قيل اختلف الفحويون في ذلك فذهب  
 الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبرها عليها وذهب أكثر البصريين الى  
 جوازها لأنه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم خبرها عليها نفسها  
 ١. والاختيار عندي ما ذهب اليه الكوفيون لأن ليس فعل لا يتصرف والفعل  
 أنها يتصرف عمله اذا كان متصرفا في نفسه واذا لم يكن متصرفا في نفسه  
 لم يتصرف عمله وأما قولهم أنه كما جاز تقدم خبرها على اسمها جاز تقدم  
 خبرها عليها ففاسد لأن تقدم خبرها على اسمها لا يخرجها عن كونه متأخرا  
 عنها وتقدم خبرها عليها يوجب كونه متقدما عليها وليس من ضرورة أن  
 ٢. يعمل الفعل فيما بعث ويجب أن يعمل فيما قبله ثم نقول أنها جاز تقدم  
 خبرها على اسمها لأنها اضعف من كان لأنها تتصرف ويجوز تقدم خبرها  
 عليها واقرى من ما لأنها حرف ولا يجوز تقدم خبرها على اسمها فجعل لها  
 منزلة بين المنزلتين فلم يجوز تقدم خبرها عليها نفسها لتفقط عن درجة  
 كان ويجوز تقدم خبرها على اسمها لترتفع عن درجة ما فان قيل لم جاز  
 ٣. ما كان زيد الآ قائما ولم يجوز ما زال زيد الآ قائما قيل لأن الآ اذا  
 دخلت في الكلام ابطلت معنى النبي فاذا قلت ما كان زيد الآ قائما كان  
 التقدير فيه كان زيد قائما واذا قلت ما زال زيد الآ قائما صار التقدير  
 زال زيد قائما وزال لا تستعمل الآ بحرف النبي فلما كان إدخال حرف  
 الاستثناء يوجب إبطال معنى النبي وكان يجوز استعمالها من غير حرف

التي وزال لا يجوز استعمالها إلا بإدخال حرف التي جاز ما كان زيد  
 إلا قائما ولم يجر ما زال زيد إلا قائما وأما قول الشاعر  
 حَرَّاجٌ مَا تَنَفَّكَ إِلَّا مُنَاخَةٌ عَلَى الْخُحْفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بَلَدًا فَرَا  
 فالخبر قوله على الخُحْفِ وتقديره ما تنفك على الخُحْفِ إلا أن تناخ أو  
 ترمي بها بلدا ففرا فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب الثامن عشر

### باب ما

أن قال قائل لم علمت ما في لغة أهل الحجاز فرفعت الاسم ونصبت الخبر  
 قيل لأن ما اشبهت ليس ووجه الشبه بينهما من وجهين أحدهما أن ما  
 تنفي المحال كما أن ليس تنفي المحال والوجه الثاني أن ما تدخل على المبتدأ  
 والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر ويقوي هذه المشابهة بينهما  
 دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها اشبهت  
 ليس فوجب أن تعمل عملها فترفع الاسم وتنصب الخبر وهي لغة القرآن  
 قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْخَبْرَ مَنْصُوبٌ ١٠  
 بحذف حرف الجر وهنا فاسد لأن حذف حرف الجر لا يوجب النصب  
 لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك  
 في كل موضع ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء بحذف منها حرف الجر ولا  
 يتنصب بحذفه كقوله تعالى وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا ولو حذف  
 حرف الجر لكان وَكَفَى اللَّهُ وَلِيًّا وَكَفَى اللَّهُ شَهِيدًا بالرفع كقول الشاعر ٢٠  
 عَمِيرَةٌ وَدَعِ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَدِيًّا كَفَى النَّبِيَّ وَالْإِسْلَامَ لِلرَّهْ نَاهِيًّا  
 وكذلك قولهم بحسبك زيد وما جآني من أحد ولو حذف حرف الجر  
 قللت حسبك زيد وما جآني أحد بالرفع فدل على أن حذف حرف  
 الجر لا يوجب النصب فإن قيل لم لم تعمل على لغة بني نعيم قيل لأن

الحرف أنها يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحرف الجر أو بالفعل كحرف  
 الجزم وإذا كانت تدخل على الاسم والفعل لم يعمل كحرف العطف وما  
 تدخل على الاسم والفعل الا ترى أنك تقول ما زيد قائم وما يقوم زيد  
 فتدخل عليها فلما كانت غير مختصة وجب أن تكون غير عاملة فان قيل  
 فلم دخلت الباء في خبرها نحو ما زيد بقام قيل لوجهين أحدهما أنها  
 أدخلت توكيداً للنفي والثاني أن يقدر أنها جواب لمن قال إن زيدا  
لقائم فأدخلت الباء في خبرها لتكون بارة اللام في خبر إن فان قيل  
 فلم يطل عملها في لغة أهل الحجاز إذا فصلت بين اسمها وخبرها بالأ فسيل  
 لأن ما أنها عملت لأنها اشبهت ليس من جهة المعنى وهو النفي ولا تبطل  
 معنى النفي فتقول المشابهة وإذا زالت المشابهة وجب أن لا تعمل  
 فان قيل فلماذا بطل عملها أيضاً إذا فصلت بينها وبين اسمها وخبرها  
 بأن المخيفة قيل لأن ما ضعيفة في العمل لأنها أنها عملت لأنها اشبهت  
 فعلاً لا تصرف شها ضعيفاً من جهة المعنى فلما كان عملها ضعيفاً بطل  
 عملها مع النصب ولهذا المعنى يبطل عملها أيضاً إذا تقدم الخبر على الاسم  
 نحو ما قام زيد لضعفها في العمل فالزمتم طريقة واحدة وأما قول الشاعر

فأصبح قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر  
 فمن الغويين من قال هو منصوب على الحال لأن التقدير فيه وإذ ما  
 بشر مثلهم فلما قدم مثلهم الذي هو صفة النكرة انتصب على الحال لأن صفة  
 النكرة إذا تقدمت انتصب على الحال كقول الشاعر

ليمة موحشاً طلل يلوح كأنه خلل

التقدير فيه طلل موحش وكقول الآخر . والصاحح أنها مغلقة باب .  
 والتقدير فيه باب مغلق إلا أنه لما قدم الصفة على النكرة نصبت على الحال  
 ومنهم من قال هو منصوب على الظرف لأن قوله ما مثلهم بشر في معنى  
 فوقهم ومنهم من حمله على الغلط لأن هذا البيت للفرزدق وكان تيمناً وليس

من لفظه افعال ما يسمى تقدم الخبر او تأخر فلما استعمل لغة غيره غلط فظن انها تعمل مع تقدم الخبر كما تعمل مع تأخره فلم يكن في ذلك حجة ومنهم من قال انها لغة لبعض العرب وهي لغة قليلة لا يعتد بها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب التاسع عشر

### باب إن وأخواتها

ان قال قائل لم اعملت هذه الاحرف قيل لانها اشبهت الفعل ووجه الشبه بينها من خمسة اوجه الوجه الاول انها مبنية على الفتح كما ان الفعل الماضي مبني على الفتح والثاني انها على ثلاثة احرف كما ان الفعل على ثلاثة احرف والوجه الثالث انها تلزم الاسماء كما ان الفعل يلزم الاسماء والوجه الرابع انها تدخل عليها نون الوقاية كما تدخل على الفعل نحو انتي وكأنتي ولكنني والوجه الخامس ان فيها معاني الافعال فعني إن وأن حقت ومعني كأن شئت ومعني لكن استدركت ومعني ليت تمتعت ومعني لعل ترجيت فلما اشبهت هذه الحروف الفعل من هذه الالوان الخمسة وجب ان تعمل عمله وانما عملت في شيئين لانها عبارة عن الجمل لا عن المفردات كما بيتا في كان فان قيل فلم نصبت الاسم ورفعت الخبر قيل لانها اشبهت الفعل وهو برفع وينصب شئت فنصبت الاسم تشبيها بالمفعول ورفعت الخبر تشبيها بالفاعل فان قيل فلم وجب تقدم المنصوب على المرفوع قيل لوجهين احدهما ان هذه الحروف تشبه الفعل لفظا ومعنى فلو تقدم المرفوع على المنصوب لم يعلم هل هي حروف افعال فان قيل الافعال تتصرف والحروف لا تتصرف فبطل عدم التصرف لا يدل على انها حروف لانه قد يوجد افعال لا تتصرف وهي نعم وشس وعسى وليس وفعل التعجب وحبتا فلما كان ذلك يؤدي الى الالتباس

بالاقعال وجب تقدم المنصوب على المرفوع رفعا لهذا الالتباس والوجه  
 الثاني ان هذه الحروف لما اشبهت الفعل الحقيقي لفظا ومعنى حُملت عليه  
 في العمل فكانت فرعا عليه في العمل وتقدم المنصوب على المرفوع فرع  
 فالزمو الفرع الفرع ونخرج على هذا ما فاتنا ما اشبهت الفعل من جهة  
 اللفظ وانما اشبهت من جهة المعنى ثم الفعل الذي اشبهت ليس فعلا حقيقيا  
 وفي فعليته خلاف بخلاف هذه الحروف فانها اشبهت الفعل الحقيقي من  
 جهة اللفظ والمعنى من الخمسة الالوه التي يبتاها فبان الفرق بينهما وقد  
 ذهب الكوفيون الى ان ان واخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر وانما  
 الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها لانها فرع على الفعل في العمل  
 فلا تعمل عمله لان الفرع ابدا اضعف من الاصل فينبغي ان لا تعمل في  
 الخبر وهذا ليس بصحيح لان كونه فرعا على الفعل في العمل لا يوجب ان  
 لا يعمل عمله فان اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ويعمل عمله على  
 اننا قد علمنا بقتضى كونه فرعا فانما ازمناه طريقة واحدة واوجبت فيه تقدم  
 المنصوب على المرفوع ولم يجوز فيه الوجهين كما جاز ذلك مع الفعل  
 لئلا يجري مجرى الاصل فلما اوجبت فيه تقدم المنصوب على المرفوع بان  
 ضعف هذه الحروف عن رتبة الفعل والمخطاطها عن رتبة الفعل فوقع الفرق  
 بين الفرع والاصل ثم لو كان الامر كما زعموا وانتهى على رفعه لكان  
 الاسم المبتدأ اولي بذلك فلما وجب نصب المبتدأ بها وجب رفع الخبر بها  
 لانه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الاسماء النصب ولا يعمل الرفع  
 فما ذهبوا اليه يؤذي الى ترك القياس ومخالفة الاصول لغير فائدة وذلك لا  
 يجوز فان قيل فلم جاز العطف على موضع ان ولكن دون سائر اخواتها  
 قيل لانها لم يغيرا معنى الابتداء بخلاف سائر الحروف لانها غيرت  
 معنى الابتداء لان كان افادت معنى التشبيه وليت افادت معنى التثني  
 ولعل معنى الترجي فان قيل فهل يجوز العطف على الموضع قبل ذكر

الخبير قبل اختلاف الخويعون في ذلك فذهب أهل البصرة الى انه لا  
 يجوز ذلك على الإطلاق وذلك لانك اذا قلت إنك وزيد قائمان وجب  
 ان يكون مرفوعا بالابتداء ووجب ان يكون علما في خبر زيد وتكون  
 إن عامة في خبر الكاف وقد اجتمعا معا وذلك لا يجوز وإنما الكوفيون  
 فاختلوا في ذلك فذهب الكسائي الى انه يجوز ذلك على الإطلاق سواء  
 يتبين فيه عمل ان او لم يتبين نحو ان زيدا وعمرو قائمان وانك وبكر  
 منطلقان وذهب الفراء الى انه لا يجوز ذلك الا فيما لم يتبين فيه عمل ان  
 واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصالحين  
 والنصارى فغطف الصالحين على موضع ان قبل تمام الخبر وهو قوله من  
 آمن بالله واليوم الآخر وما حكى عن بعض العرب انه قال انك وزيد  
 ذاهبان وقد ذكره سيبويه في الكتاب والصحيح ما ذهب اليه البصريون  
 وما استدلوا به الكوفيون فلا حجة لهم فيه وإنما قوله تعالى ان الذين  
 آمنوا والذين هادوا والصالحين فلا حجة لهم فيه من وجهين احدهما انما  
 نقول في الآية تقدم وتأخير والتقدير فيه ان الذين آمنوا والذين هادوا  
 من آمن بالله واليوم الآخر فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصالحون  
 والنصارى كذلك والوجه الثاني ان يجعل قوله من آمن بالله واليوم  
 الآخر خبر الصالحين والنصارى ونصير للذين آمنوا والذين هادوا مثل  
 الذي اظهرت للصالحين والنصارى الا نرى انك تقول زيد وعمرو قائ  
 ففعل قائما خبرا لعمرو ونصير لزيد خبرا آخر مثل الذي اظهرت  
 لعمرو وان شئت جعلته خبرا لزيد واضمرت لعمرو خبرا كما  
 قال الشاعر

وإلا فأعلموا أنا وأنتم بقاء ما بقينا في شقاق

وان شئت جعلت قوله بقاء خبرا للثاني واضمرت للاول خبرا وان  
 شئت جعلته خبرا للاول واضمرت للثاني خبرا على ما بينا وأما قول

بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكره سيبويه أنه غلط من  
بعض العرب وجعله بمنزلة قول الشاعر  
بدا لي ألي لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاثيا  
فقال سابق بالجر على العطف وإن كان المعطوف عليه منصوبا بالتوقف  
حرف الجر فيه وكذلك قول الآخر

مشائم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب إلا يبين غرابها  
فقال ناعب بالجر بالعطف على مصلحين لأنه توم أن الباء في مصلحين  
موجودة ثم عطف عليه مجرورا وإن كان منصوبا ولا خلاف أن هذا  
نادر ولا يقاس عليه فكذلك ما هنا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

### الباب العشرون

#### باب ظننت واخواتها

ان قال قائل على كم ضربا تستعمل هذه الافعال قيل اما ظننت  
فتستعمل على ثلاثة اوجه احدها بمعنى الظن وهو ترجيح احد الاحتمالين  
على الآخر والثاني بمعنى اليقين قال الله سبحانه وتعالى الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ  
مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ وقال الله تعالى فَظَنُّوا أَنَّهُمْ مُوَاقِعُوهَا  
وقال الشاعر

فقلت لم ظننوا بألني مدحج سرائهم في الفارسي المسرد  
وهذان يتعديان الى مفعولين والثالث بمعنى التهمة كقوله وما هو على الغيب  
يُظَاهِرِينَ في قراءة من قرأ بالظاء اي بهم وهذا يتعدى الى مفعول واحد  
واما خلت وحسبت فتستعملان بمعنى الظن واما زعمت فتستعمل في  
القول عن غير صحة قال الله تعالى زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَن لَّنْ يُبْعَثُوا واما  
علمت فتستعمل على اصلها فتتعدى الى مفعولين وتستعمل بمعنى عرفت  
فتتعدى الى مفعول واحد قال الله تعالى لَا تَعْلَمُهُمْ تَحْنُ تَعْلَمُهُمْ واما رأيت



فتكون من رؤية القلب فتعدي الى مفعولين نحو رأيت الله غالبا وتكون  
من رؤية البصر فتعدي الى مفعول واحد نحو رأيت زيدا أي ابصرت  
زيدا وأما وجدت فتكون بمعنى علمت فتعدي الى مفعولين نحو وجدت  
زيدا عالما وتكون بمعنى أصبت فتعدي الى مفعول واحد نحو وجدت  
الضالة وجدانا وقد تكون لازمة في نحو قولم وجدت في الحزن وجدنا  
ووجدت في المال وجدنا ووجدت في الغضب موجدة وحكي بعضهم  
وجدانا قال الشاعر

كلانا رد صاحبه بغيظ على حق ووجدان شديد

فان قيل لم أعلمت هذه الافعال وليست مؤثرة في المفعول فويل لان  
هذه الافعال وإن لم تكن مؤثرة إلا أن لها تعلقا بما عملت فيه الا ترى أن  
قولك ظننت بدل على الظن والظن يتعلق بمظنون وكذلك سائرهما ثم  
ليس التأثير شرطاً في عمل الفعل وإنما شرط عمله ان يكون له تعلق  
بالمفعول فإذا تعلق بالمفعول تعدى اليه سواء كان مؤثراً او لم يكن مؤثراً  
الا ترى أنك تقول ذكرت زيدا فتعدي الى زيد وإن لم يكن مؤثراً فيه  
إلا أنه لما كان له به تعلق عمل لأن ذكرت تدل على الذكر والذكر لا  
يدل له من مذكور فتعدي اليه فكذلك هاهنا فان قيل فلم تعدت الى  
مفعولين فويل لأنها لما كانت تدخل على المبتدأ والخبر بعد استغنائهما  
بالفاعل وكل واحد من المبتدأ والخبر لا يدل له من الآخر وجب ان  
يتعدى اليهما فان قيل فهل يجوز الاقتصار فيها على الفعل والفاعل فويل  
اختلف اللغويون في ذلك فذهب البعض الى أنه يجوز واستدل عليه  
بالمثل السائر وهو قولم من يسمع يحل فاقصر على يحل وفيه ضمير الفاعل  
وذهب بعضهم الى أنه لا يجوز واستدل على ذلك من وجهين احدهما ان  
هذه الافعال تجاب بما يجاب به القسم كقوله تعالى وظنوا ما لهم من محيص  
فكما لا يجوز الاقتصار على القسم دون المقسم عليه فكذلك لا يجوز

الاختصار على هذه الافعال مع فاعليها دون مفعوليها والثاني انا تعذر  
 ان العاقل لا يخلو من ظن او علم او شك فاذا قلت ظننت او علمت  
 او حسيت لم تكن فيه فائدة لانه لا يخلو عن ذلك فان قيل فهل يجوز  
 الاختصار على احد المفعولين قيل لا يجوز لان هذه الافعال داخلة على المبتدأ  
 والخبر وكما ان المبتدأ لا بد له من الخبر والخبر لا بد له من المبتدأ فكذلك  
 لا بد لأحد المفعولين من الآخر فان قيل فلم وجب إعمال هذه الافعال  
 اذا تقدمت وجاز إلغاؤها اذا توسطت وتأخرت قيل انما وجب  
 إعمالها اذا تقدمت لوجهين احدهما انما اذا تقدمت فقد وقعت في اعلى  
 مراتبها فوجب إعمالها ولم يجوز إلغاؤها والثاني انما اذا تقدمت دل ذلك  
 على قوة العناية وإلغاؤها بدل على أطرافها وقلة الاهتمام بها فلذلك  
 لم يجوز إلغاؤها مع التقدم لان الشيء لا يكون معنيا به مطرحا وأما اذا  
 توسطت او تأخرت فانما جاز إلغاؤها لان هذه الافعال لما كانت  
 ضعيفة في العمل وقد مر صدر الكلام على اليقين لم يغير الكلام عما  
 اعتمد عليه وجعلت في تعلقيها بما قبلها بمنزلة الظرف فاذا قال زيد  
 منطلقى ظننت فكانه قال زيد منطلق في ظني وكما ان قولك في ظني لا  
 يعمل فيما قبله فكذلك ما نزل بمنزلة وأما من أعلمها اذا تأخرت فجعلها  
 متقدمة في التدبر وإن كانت متأخرة في اللفظ تجاوزا وتوسعا غير ان  
 الإعمال مع التوسط احسن من الإعمال مع التأخر وذلك لانها اذا  
 توسطت كانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه لانها متأخرة عن  
 احد الجزئين متقدمة على الآخر ولا يتم احد الجزئين الا بصاحبه  
 فكانت متقدمة من وجه ومتأخرة من وجه فحسن إعمالها كما حسن  
 إلغاؤها واذا تأخرت عن الجزئين جميعا كانت متأخرة من كل  
 وجه فكان إلغاؤها احسن من إعمالها لتأخرها وضعف عملها فاعرفه  
 بنصب ان شاء الله تعالى

## الباب الحادي والعشرون

### باب الإغراء

ان قال قائل لم أقم بعض الظروف والمحروف مقام النعل قيل طلبنا للتخفيف لأن الاسماء والمحروف اخفت من الافعال واستعملوها بدلا عنها طلبا للتخفيف فان قيل فلم كثر في عليك وعندك ودونك خاصة قبل لأن النعل انما يضر اذا كان عليه دليل من مشاهدة حال او غير ذلك فلما كانت على للاستعلاء والمستعلى يشاهد من تحته وعند للحضرة ومن يحضرته تشاهد ودون للقرى ومن يقرى تشاهد وصار هذا بمنزلة مشاهدة حال تدل عليه فلما اقيمت مقام النعل فان قيل فلم يخص به ١٠ مخاطب دون الغائب والمتكلم قبل لأن المخاطب يقع الامر له بالنعل من غير لام الامر نحو قم واذهب فلا ينتقل الى لام الامر واما الغائب والمتكلم فلا يقع الامر لما الا باللام نحو ليم زيد ولا تم معه فينتقل الى لام الامر فلما اقاموها مقام النعل كرهوا ان يستعملوها للغائب والمتكلم لانها ١٥ تصبح قائمة مقام شيئين اللام والنعل ولم يكرهوا ذلك في المخاطب لانها تقوم مقام شيء واحد وهو النعل واما قوله عليه السلام ومن لم يستطع منكم البائة فعليه الصوم فإنه له وجاء فانها جاء لان من كان يحضره يستدل بأمره للغائب على انه داخل في حكمه واما قول بعض العرب عليه رجلا ليسني فلا يقاس عليه لانه كالمثل فان قيل فهل يجوز تقديم معبول ٢٠ هذه الكلم عليها او لا قيل اختلف المحققون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز تقديم معبولا عليها لانها فرع على النعل في العمل فينبغي ان لا تصرف تصرفه واما الكوفيون فذهبوا الى جواز تقديم معبولا عليها واستدلوا على ذلك بقوله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فنصب كتاب الله بعلبكم واستدلوا ايضا بقول الشاعر

يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ الْكَفَى دُونَكَ أَلَيْ رَأَيْتَ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ

يُشَوْنُ خَوْراً وَيَحْمَدُونَكَ

والتقدير دونك دلوي فدلوي في موضع نصب بدونك فدل على جواز تقديم معمولها عليها والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما ما استدلل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه لأن قوله تعالى كَتَابَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ليس هو منصوباً بعلينكم وإنما هو منصوب على المصدر بفعل مقدر وإنما قدر هذا الفعل ولم يظهر للدلالة ما تقدم عليه من قوله تعالى حَرَمْتُ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ الآية لأن في ذلك دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فنصب كتاب الله على المصدر كقوله تعالى وَتَرَى الْجِبَالَ تَحِيَّاً جَانِباً وَفِي ثَمَرٍ مَرَّةً لَهَا صُنْعَ اللَّهِ فَنُصِبَ صُنْعُ اللَّهِ عَلَى الْمَصْدَرِ بفعل مقدر دل عليه ما قبله قال الشاعر  
وَدَأْبْتُ إِلَى أَنْ يَنْبُتَ الظِّلُّ بَعْدَمَا تَقَاصِرُ حَتَّى تَكَادَ فِي الْآلِ يَصْحَحُ  
وَرَجِيفُ الْمَطَايِمِ قُلْتُ لَصَحْبِي وَلَمْ يَنْزِلُوا أَبْرَدُ فَمَتَرَوْحُوا  
فنصب وجيف بفعل دل عليه ما تقدم وأما البيت الذي انشده فلا حجة لهم فيه من وجهين أحدهما أن قوله دلوي دونك في موضع رفع لأنه خبر مبتدأ مقدر والتقدير فيه هنا دلوي دونك والثاني أنا نعلم أنه في موضع نصب لكن بإضمار فعل والتقدير فيه خذ دلوي دونك ودونك تفسير لذلك فأعرفه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب الثاني والعشرون

### باب التحذير

ان قال قائل ما وجه التكرير إذا ارادوا التحذير في نحو قولهم الأسد قبل لا تم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو إَحْذَرُوا ولما إذا كَرَرُوا لم يجر إظهار الفعل وإذا حذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل فدل على أن أحد الاسمين قائم مقام الفعل فان قيل

فأي الاسمين أولى بأن يقوم مقام الفعل قيل أولى الاسمين بأن يقوم  
مقام الفعل هو الأول لأن الفعل يجب أن يكون مقتضا على الاسم الثاني  
لأنه مفعول فكذلك الاسم الذي يقوم مقام الفعل ينبغي أن يكون مقتضا  
فان قيل فلم انتصب قولهم إياك والشر قيل لأن التندير فيه إياك احذر  
فإياك منصوب باحذر والشر معطوف عليه وقيل اصله احذر إياك من  
الشر فوضع الحجاز والمجرور نصب فلما حذف حرف الحجاز صار النصب فيها  
بعث فان قيل فلم قدرلوا الفعل بعد إياك ولم يقدروا قبله قيل لأن  
إياك ضمير المنصوب المنفصل ولا يجوز أن يقع الفعل قبله لأنك لو أتيت  
به قبله لم يجوز أن تأتي به بلفظه لأنك تقدر على ضمير المنصوب المتصل  
وهو الكاف لا ترى أنك لو قلت ضربت إياك لم يجوز لأنك تقدر  
على أن تقول ضربتك فاما قول الشاعر . إليك حتى بلغت إياك  
فشاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم لم يستعملوا لفظ الفعل مع إياك كما  
يستعملوه مع غيره قيل لأنها خصت إياك بهذه لأنها لا تكون إلا في  
موضع نصب لأنها ضمير المنصوب المتصل فصارت بنية لفظه تدل على  
كونه مفعولا فلم يستعملوا معه لفظ الفعل بخلاف غيره من الاسماء فإنه  
يجوز أن يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا اذ ليس في بنية لفظه ما يدل  
على كونه مفعولا فاستعملوا معه لفظ الفعل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

### الباب الثالث والعشرون

#### باب المصدر

ان قال قائل لم كان المصدر منصوبا قيل لوقوع الفعل عليه وهو  
المفعول المطلق فان قيل هل الفعل مشتق من المصدر او المصدر  
مشتق من الفعل قيل اختلف الخوارج في ذلك فذهب البصريون الى  
أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا على ذلك من سبعة اوجه الوجه

الأول أنه يسمى مصدرا والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الأفعال فلما  
 سمي مصدرا دل على أنه قد صدر عنه الفعل والوجه الثاني أن المصدر  
 يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصل  
 للقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل والوجه الثالث أن الفعل يدل على  
 شيئين والمصدر يدل على شيء واحد قبل الاثنين فكذلك يجب أن يكون  
 المصدر قبل الفعل والوجه الرابع أن المصدر اسم وهو يستغني عن الفعل  
 والفعل لا بد له من الاسم وما يكون مفتقرا إلى غيره ولا يقوم بنفسه  
 أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره والوجه الخامس أن  
 المصدر لو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن يدل على ما في الفعل من  
 الحدث والزمان ومعنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث  
 وعلى ذات الفاعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دل على أنه ليس  
 مشتقاً من الفعل والوجه السادس أن المصدر لو كان مشتقاً من الفعل  
 لوجب أن يجري على سنن واحد ولم يختلف كما لم تختلف أسماء الفاعلين  
 والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف سائر الاجناس دل على  
 ١٥ أن الفعل مشتق منه والوجه السابع أن الفعل يتضمن المصدر والمصدر  
 لا يتضمن الفعل ألا ترى أن ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضرب  
 والضرب لا يدل على ما يدل عليه ضرب وإذا كان كذلك دل على أن  
 المصدر أصل والفعل فرع عليه وصار هذا كما نقول في الأولى المصوغة  
 من النضة فإنها فرع عليها ومأخوذة منها وفيها زيادة ليست في النضة  
 ٢٠ فدل على أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الأولى مأخوذة من  
 النضة وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن المصدر مأخوذ من الفعل واستدلوا  
 على ذلك من ثلثة أوجه الوجه الأول أن المصدر يعتل لا اعتلال الفعل  
 وبصح لصحته نقول تمت قياماً فيعتل المصدر لا اعتلال الفعل ونقول قاوم  
 قواماً فيصح المصدر لصحة الفعل فدل على أنه فرع عليه والوجه الثاني أن

الفعل يعمل في المصدر ولا شك أن رتبة العامل قبل رتبة المفعول  
 والوجه الثالث أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد  
 قبل رتبة المؤكد فدل على أن المصدر مأخوذ من الفعل والعمل الصحيح ما  
 ذهب إليه البصريون وأما ما استدل به الكوفيون فنافس أما قولهم أنه  
 يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتلاله فنقول إنما صح لصحته واعتدل لاعتلاله .  
 طلباً للتشاكل ليجري الباب على سنن واحد لئلا تختلف طرق تصاريف  
 الكلمة وهذا لا يدل على الأصل والفرع الا ترى أنهم قالوا بعد والأصل  
 يوعدهم فحذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا أعد ونعد ونعد  
 فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على بعد أن لا تختلف طرق  
 تصاريف الكلمة وكذلك قالوا أكرم والأصل فيه أكرم إلا أنهم حذفوا  
 إحدى الهزتين استغناء لاجتماعهما ثم قالوا بكرم وتكرم ونكرم فحذفوا  
 الهزة وإن لم يجمع هزتان حملاً على أكرم ليجري الباب على سنن واحد  
 وكذلك ما هنا وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فنقول هذا لا يدل  
 على أنه أصل له فإننا أجمعنا على أن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال  
 ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء والأفعال فكذلك ما هنا وأما  
 قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل فنقول هذا لا يدل على أنه فرع  
 عليه الا ترى أنك تقول جاءني زيد ورأيت زيدا زيدا ولا يدل  
 هذا على أن زيدا الثاني فرع على الأول فكذلك ما هنا وقد بينا هنا  
 مستوفى في المسائل المخلافية فان قيل فلم كان قولهم سرت أشد السير  
 منصوباً على المصدر فسيل لأن أفعال لا يضاف إلا إلى ما هو بعض له .  
 وقد أضيف إلى المصدر الذي هو السير فلما أضيف إلى المصدر كان  
 مصدراً فانتصب انتصاب المصادر كلها فان قيل فعلى ماذا ينتصب  
 قولهم قعد الترفصاء ونحن قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذي هو  
 قبله لأن الترفصاء لها كانت نوطاً من القعود والفعل الذي هو قعد

يتمنى الى جنس التعمود الذي يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى الى القرفصاء الذي هو نوع منه لانه اذا عمل في الجنس عمل في النوع اذ كان داخلا تحته هذا مذهب سيويه وذهب ابو بكر ابن السراج الى انه صفة لمصدر محذوف والتقدير فيه قعد القعدة القرفصاء الا انه حذف الموصوف واقام الصفة مقامه والذي عليه الاكثرون مذهب سيويه لانه لا ينتقل الى تقدير موصوف وما ذهب اليه ابن السراج ينتقل الى تقدير موصوف وما لا ينتقل الى تقدير موصوف اولى مما ينتقل الى تقدير موصوف فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الرابع والعشرون

### باب المفعول فيه

ان قال قائل ما المفعول فيه قيل هو الظرف وهو كل اسم من اسماء المكان او الزمان يراد فيه معنى في ذلك نحو صمت اليوم وقت الليلة وجلست مكانك والتقدير فيه صمت في اليوم وقت في الليلة وجلست في مكانك وما اشبه ذلك فان قيل فلم سمي ظرفا قيل لانه لما كان محلاً للافعال سمي ظرفا تنفيها بالاولا في التي تحمل الاشياء فيها ولهذا سمي الكوفيون الظروف محالاً لحلول الاشياء فيها فان قيل فلم لم يسموا الظروف لتضمنها معنى المحرف قيل لان الظروف وإن نابت عن المحرف الا انها لم تتضمن معناه والذي يدل على ذلك انه يجوز اظهاره مع لفظها ولو كانت متضمنة للمحرف لم يجوز اظهاره الا ترى ان متى وأين وكيف لما تضمنت معنى همزة الاستفهام لم يجوز اظهار الهمزة معها فلما جاز اظهارها هنا دل على انها لم تتضمن معناه واذا لم تتضمن معناه وجب ان تكون معرفة على اصلها فان قيل فلم تعدى الفعل اللازم الى جميع ظروف الزمان ولم يعد الى جميع ظروف المكان قيل لان الفعل يدل على جميع ظروف



الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما ان الفعل  
 يتعدى الى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى الى جميع ظروف  
 الزمان واما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته الا ترى انك  
 اذا قلت ضرب او سيضرب لم يدل على مكان دون مكان كما يكون فيها  
 دلالة على زمان دون زمان فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته .  
 صار الفعل اللازم منه بمنزلة من زيد وعمرو وكما ان الفعل اللازم لا  
 يتعدى بنفسه الى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى الى ظروف المكان  
 فان قيل فلم تعدى الى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان قيل  
 لانها اشبهت ظروف الزمان من وجهين احدهما انها مبهمه غير محدوده  
 الا ترى انك اذا قلت خَلَفَ زيد كان غير محدود وكان هذا اللفظ  
 مشتملا على جميع ما يقابل ظهره الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت  
 امام زيد كان ايضا غير محدود وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما  
 يقابل وجهه الى ان تنقطع الارض كما انك اذا قلت قام دل على كل  
 زمان ماض من اول ما خلق الله الدنيا الى وقت حديثك واذا قلت يقوم  
 دل على كل زمان مستقبل والوجه الثاني ان هذه الظروف لا تنفرد على  
 وجه واحد لان فوقا يصير تحتنا وتحتنا يصير فوقا كما ان الزمان المستقبل  
 يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما اشبهت ظروف الزمان تعدى  
 الفعل اليها كما يتعدى الى ظروف الزمان فان قيل فكيف قالوا زيد مني  
 معقبة الازار ومقعد القابلة ومناط الثريا وما خطأت جانبي انما يعني  
 الخطئين الذين يكتنفان انف الظية وهي كلها مخطوطة فيل الاصل فيها  
 كلها ان تستعمل بحروف الجر الا انهم حذفوا حرف الجر في هذه المواضع  
 انشأه كقول الشاعر

فَلَا يَمْنَعُكُمْ قَنَا وَعَوَارِضَا وَلَا قِيلَنَ الْخَيْلِ لَابَةَ صَرْعَدٍ

وقال الآخر

لَئِنْ بِهِرَ الْكَفِّ يَعْمَلُ مَتْنُهُ فِيهِ كَمَا عَمَلُ الطَّرِيقِ الْعَالَمِ  
 اراد في الطريق ومن حَقَّقَهَا أَنْ يُحَظَّ وَلَا يُقَاسَ عَلَيْهَا فَأَمَّا قَوْلُهُ دَخَلْتُ  
 الْبَيْتَ فَذَهَبَ أَبُو عَمْرٍو الْجَرْمِيُّ إِلَى أَنْ دَخَلْتُ فَعَلْتُ مُتَعَمِّدًا عَلَى الْبَيْتِ  
 فَتَصَبُّهُ كَقَوْلِكَ بَيْتُ الْبَيْتِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَذَهَبَ الْكَثِيرُونَ إِلَى أَنْ  
 دَخَلْتُ فَعَلْتُ لِأَنَّهُ وَقَدْ كَانَ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَسْتَعْمَلَ مَعَ حَرْفِ الْجَزْمِ الْأَنَّ  
 أَنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ الْجَزْمِ انْشَاءً عَلَى مَا بَيَّنَّا وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالَّذِي بَدَّلَ  
 عَلَى أَنَّ دَخَلْتُ فَعَلْتُ لِأَنَّهُ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ مَصْدَرَهُ عَلَى فَعُولٍ وَهُوَ  
 مِنْ مَصَادِرِ الْأَفْعَالِ اللَّازِمَةِ كَقَعْدٍ قَعُودًا وَجَلَسَ جُلُوسًا وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ  
 وَالثَّانِي نَظِيرُهُ فَعَلْتُ لِأَنَّهُ وَهُوَ غَرَّتْ وَتَقَبَّضَ فَعَلْتُ لِأَنَّهُ وَهُوَ خَرَجَتْ  
 فَيَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ لِأَزْمَا حَمَلًا عَلَى تَقْبِيزِهِ وَتَقَبُّضِهِ فَاعْرِفْهُ تَصَبُّهُ أَنْ  
 شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

## الباب الخامس والعشرون

### باب المفعول معه

١. أَنْ قَالَ قَائِلُ مَا الْعَامِلُ لِلتَّصَبُّ فِي الْمَفْعُولِ مَعَهُ قَسِيلٌ اخْتَلَفَ التَّخَوُّيُونَ  
 فِي ذَلِكَ فَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْفِعْلُ وَذَلِكَ لِأَنَّ  
 الْأَصْلَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ أَيْ مَعَ الْخَشْبَةِ إِلَّا أَنَّهُمْ أَقَامُوا  
 الْوَاوَ مَقَامَ مَعَ نَوْسًا فِي كَلَامِهِمْ فَقَوِيَ الْفِعْلُ بِالْوَاوِ فَتَعَدَّى إِلَى الْأَسْمِ  
 فَتَصَبُّهُ كَمَا قَوِيَ بِالْهَزَةِ فِي قَوْلِكَ أَخْرَجْتَ زَيْدًا وَنَظِيرُ هَذَا تَصْبِيحُ الْأَسْمِ  
 ٢. فِي بَابِ الْاسْتِثْنَاءِ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِقُوَّةٍ إِلَّا نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فَكَذَلِكَ  
 هَاهُنَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِقُوَّةٍ الْوَاوُ وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ  
 إِلَى أَنَّ الْمَفْعُولَ مَعَهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إِذَا قَالَ اسْتَوَى  
 الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ لَا يَحْسُنُ تَكَرُّرُ الْفِعْلِ فَيُقَالُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَاسْتَوَتْ الْخَشْبَةُ  
 لِأَنَّ الْخَشْبَةَ لَمْ تَكُنْ مَعُوجَّةً حَتَّى نَسْتَوِيَ فَلَمَّا لَمْ يَحْسُنْ تَكَرُّرُ الْفِعْلِ كَمَا

بحسن في جاء وعمرو فقد خالف الثاني الأول فان نصب على الخلاف  
 وذهب أبو إسحاق الزجاج الى أنه منصوب بفاعل مقدر والتقدير فيه  
 استوى الماء ولا تن الحشة وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها  
 الواو والصحيح هو الأول وإنما قول الكوفيين أنه منصوب على الخلاف  
 لأنه لا يحسن تكرير الفعل فقلنا هذا هو الموجب لكون الواو غير عاملة  
 وإن الفعل هو العامل بتقويتها لا بنفس المخالفة ولو جاز ان يقال مثل  
 ذلك لجاز ان يقال أن زيدا في قولك ضربت زيدا منصوب لكونه  
 مفعولا لا بالفعل وذلك محال لأن كونه مفعولا لا يوجب ان يكون  
 ضربت هو العامل فيه النصب فكذلك هاهنا وإنما قول الزجاج فإنه  
 ينتصب بتقدير عامل لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو فليس  
 بصحيح أيضا لأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتصل به المفعول  
 فإن كان الفعل لا ينتقل الى تقوية تعدى الى المفعول بنفسه وإن كان ينتقل  
 الى تقوية بحرف الجز أو غيره عمل بتوسطه الا ترى أنك تقول أكرمت  
 زيدا وعمرا فت نصب عمرا بأكرمت كما تنصب زيدا به فلم تمتع الواو  
 من وقوع أكرمت على ما بعدها فكذلك هاهنا فان قيل لم حذف  
 مع وأقيمت الواو مقامها قيل حذف مع وأقيمت الواو مقامها توسعا  
 في كلامهم وطلبها للتخفيف والاختصار فان قيل فلم كانت الواو اولى من  
 غيرها من الحروف قيل انها كانت الواو اولى من غيرها لأن الواو  
 في معنى مع ولأن معنى مع المصاحبة ومعنى الواو الجمع فلما كانت في  
 معنى مع كانت اولى من غيرها فان قيل فهل يجوز تقديم المنصوب  
 هاهنا على الناصب قيل لا يجوز ذلك لأن حكم الواو ان لا تنقل  
 على ما قبلها وهذا الباب من التحويين من يجري فيه القياس ومنهم  
 من ينصره على السماع والاكثرون على القول الأول فاعرفه نصب ان  
 شاء الله تعالى

## الباب السادس والعشرون

### باب المفعول له

ان قال قائل ما العامل في المفعول له النصب قيل العامل في المفعول له الفعل الذي قبله نحو جئتك طبعاً في برك وقصدتك ابتغاءً معروفاً وكان الاصل فيه جئتك للطبع في برك وقصدتك للابتغاء في معروفاً الا انه حذف اللام فاقصل الفعل به فنصبه فان قيل فلم تعدى اليه الفعل اللازم كالمعدى قيل لان العاقل لما كان لا يفعل شيئاً الا لعلته وفي علته للفعل وعذر لوقوعه كان في الفعل دلالة عليه فلما كان دلالة عليه تعدى اليه فان قيل فهل يجوز ان تكون معرفة ونكرة قيل نعم يجوز ان يكون معرفة ونكرة والدليل على ذلك قوله تعالى وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتُقْبِلَتَا مِنْ أَنْتُسِيمٍ فابتغاء مرضات الله معرفة بالاضافة وتقبلتاً نكرة قال الشاعر

وَأَغْيَرُ عَوْرَاءَ الْكَرَمِ ادَّخَارَهُ وَأَعْرِضُ عَنْ شَمِّ اللَّيْمِ تَكْرِمًا

فادخاره معرفة بالاضافة وتكرماً نكرة وقال الآخر  
يَرْكَبُ كُلُّ عَاقِرٍ جُهْورَ مَخَافَةٍ وَزَعَلَ الْهَبُورَ وَالْهَوْلَ مِنْ نَهْوِلِ الْهَبُورِ  
وذهب ابو عمر الجرمي الى انه لا يجوز ان يكون الا نكرة وتقدر بالاضافة في هذه المواضع في نية الاتصال فلا يكسب التعريف من المضاف اليه  
كقولهم مررت برجل ضارب زيدا غدا قال الله تعالى هَذَا عَارِضٌ مُبْطِرُنَا وقال الشاعر

سَلِّ الْهَوْمَ بِكُلِّ مَعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مَخَالِطَ صَهْبَةٍ مَتَعِيسٍ

والذي عليه الجمهور والمذهب المشهور هو الاول والذي ادعاه الجرمي من كون الاضافة في نية الاتصال يقتضي دليل ثم لو صح هذا في الاضافة فكيف يصح له مع لام التعريف في قول الشاعر . والهلل من مهول الهبور .

واشباهه فان قيل فهل يجوز تقدم المنصوب هاهنا على الناصب قيل  
نعم يجوز ذلك لان العامل فيه يتصرف ولم يوجد ما يمنع من جواز تقديمه  
كما وجد في المفعول معه فكان جائزا على الاصل وهذا الباب يترجمونه  
البصريون واما الكوفيون فلا يترجمونه ويجعلونه من باب المصدر فلا  
يفردون له بابا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب السابع والعشرون

### باب الحال

ان قال قائل ما الحال قيل هيئة الفاعل والمنعول الا ترى انك اذا  
قلت جاءني زيد راكبا كان الركوب هيئة زيد عند وقوع المجيء منه واذا  
قلت ضربته مشدودا كان الشد هيئة عند وقوع الضرب له فان قيل  
فهل تقع الحال من الفاعل والمنعول معا بلفظ واحد قيل يجوز ذلك  
والدليل عليه قول الشاعر

تعلقت ليلي وهي ذات مؤصد ولم يبدل الانراب من ثديها تحجم  
صغيرين نرعى الهم يا ليت اتنا الى اليوم لم تكبر ولم تكبر الهم  
فنصب صغيرين على الحال من التاء في تعلقت وهي فاعلة ومن ليلي وهي  
منعولة وقال الآخر

معي ما تلقني فردني ترجف روائف اليبك واستطارا

فنصب فردني على الحال من ضمير الفاعل والمنعول في تلقني وهذا كثير  
في كلامهم فان قيل فاعلم في الحال نصب قيل ما قبلها من  
العامل وهو على ضربين فعل ومعنى فعل فان كان فعلا نحو جاء زيد  
راكبا جاز ان يتقدم الحال نحو راكبا جاء زيد لان العامل لما كان  
متصرفا تصرف عمله فجاز تقدم معموله عليه وان كان العامل فيه معنى  
فعل نحو هذا زيد قائما لم يجوز تقدم الحال عليه فلو قلت قائما هذا زيد

لم يجز لأن معنى الفعل لا يتصرف تصرفه فلم يجز تقديم معموله عليه وذهب  
 الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل  
 فيه فعلا أو معنى فعل وذلك لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المظهر على المظهر  
 فإنه إذا قال ركبنا جاء زيد في ركب ضمير زيد وقد تقدم عليه وتقدم  
 المظهر على المظهر لا يجوز وهذا ليس بشيء لأن ركبنا وإن كان مقدما في  
 اللفظ إلا أنه متاخر في المعنى والتقدير وإذا كان متاخرًا في التقدير جاز  
 التقديم قال الله تعالى قَاوُصْ فِي نَفْسِهِ حَقِيقَةً مُوسَى فَأَلْهَمَ فِي نَفْسِهِ عَائِدَةً  
 إِلَى مُوسَى إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّوْحِيدِ وَالْهَلَاءِ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ جاز  
 التقديم وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا فان قيل فلم عمل الفعل  
 اللازم في الحال قيل لأن الفاعل لما كان لا يفعل الفعل إلا في حالة  
 كان في الفعل دلالة على الحال فتعنى إليها كما تعنى إلى ظرف الزمان  
 لما كان في الفعل دلالة عليه فان قيل لم وجب أن يكون الحال نكرة  
 قيل لأن الحال جرى مجرى الصفة للفعل ولهذا سماها سبويه نعتا للفعل  
 والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره لا ترى أن  
 جاء يدل على محبي وإذا قلت جاء ركبنا دل على محبي موصوف بركوب  
 فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة فكذلك وصفه يجب  
 أن يكون نكرة وأما قولهم أرسلها العراك وطلبت جهنمك وطافتك ورجع  
 عودته على بدنه فهي مصادر اقيمت مقام الحال لأن التقدير أرسلها تعترك  
 وطلبت تهتمد وتعترك وتهتمد جملة من الفعل والفاعل في موضع الحال  
 كأنك قلت أرسلها معتركة وطلبت مجتهدا إلا أنه أضمر وجعل المصدر  
 دليلا عليه وهذا كثير في كلامهم وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم  
 رجع عودته على بدنه منصوب لأنه مفعول رجع لأنه يكون متعديا كما يكون  
 لازما قال الله تعالى فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ فَاعْمَلْ رَجِعْ فِي  
 الكاف التي للخطاب فقال رجعتك الله فدل على أنه يكون متعديا ومما

بدل على أن الحال لا يجوز أن يكون معرفة أنها لا يجوز أن تقوم مقام  
 الفاعل فيما لم يسم فاعله لأن الفاعل قد يضر فيكون معرفة فلو جاز أن  
 يكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان  
 والجاز والمجرور والمصدر على ما بينا فافهمه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب الثامن والعشرون

### باب التمييز

ان قال قائل ما التمييز فسيل تبين التكرار المفسرة للهم فان قيل فاع  
 العامل فيه النصب فسيل فعل وغير فعل فاما ما كان العامل فيه فعلا  
 فهو قولك نصبت زيد عرقا ونفق الكش شحا فعرقا وشحا كل واحد  
 منها انتصب بالفعل الذي قبله فان قيل فهل يجوز تقديم هذا النوع على  
 العامل فيه فسيل اختلف النحويون في ذلك فذهب سيويه الى انه لا  
 يجوز تقديم هذا النوع على عامله وذلك لأن المنصوب هاهنا هو الفاعل  
 في المعنى الا ترى أنك اذا قلت نصبت زيد عرقا كان الفعل للعرق  
 في المعنى لا لزيد فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجوز تقديمه كما لو كان  
 فاعلا لنظرا وذهب ابو عثمان المازني وابو العباس المبرد ومن وافقها  
 الى انه يجوز تقديمه على العامل فيه واستدلوا على ذلك بقول الشاعر  
 أتفجر سلى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب  
 ولأن هذا العامل فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كما جاز تقديم  
 الحال على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد لانه من فعل متصرف فكذلك  
 هاهنا والصحيح ما ذهب اليه سيويه واما ما استدلل به المازني والمبرد من  
 البيت فان الرواية الصحيحة فيه . وما كاد نفسي بالفراق تطيب . وذلك  
 لا حجة فيه ولأن صححت تلك الرواية فنقول نصب نفسا بفعل مقدر كأنه  
 قال أعني نفسا واما قولهم انه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كالحال

قلنا هذا العامل وإن كان فعلا متصرفا إلا أن هذا المنصوب هو الفاعل في المبنى فلا يجوز تقديمه على ما يبتأ وأما تقديم الحال على العامل فيها فإنما جار ذلك لأنك إذا قلت جاء زيد راکبا كان زيد هو الفاعل لفظا ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله يتزل راکبا منزلة المفعول المحض فجار تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد بخلاف التمييز فأنك إذا قلت تصبب زيد عرقا لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى وكان الفاعل في المعنى هو العرق فلم يكن عرقا في حكم المفعول من هذا الوجه لأن الفعل قد استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يحجز تقديمه كما لا يجوز تقديم الفاعل وأما ما كان العامل فيه غير فعل فنحو عندي عشرون رجلا وخمسة عشر درهما وما أشبه ذلك فالعامل فيه هو العدد لأنه مشبه بالصفة المشبهة باسم الفاعل نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك ووجه المشابهة بينهما أن العدد يوصف به كما يوصف بالصفة المشبهة باسم الفاعل وإذا كان في العددون نحو عشرون أو تتوين مقدر نحو خمسة عشر صار التوين والتوين مانعين من الإضافة كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فصار التمييز فضلا كالمفعول وكذلك حكم ما كان منصوبا على التمييز فيما كان قبله حائلا نحو لي مثله غلاما والله دره رجلا فإن الهاء منعت الاسم بعدها أن يفتخر بإضافة ما قبلها إليه كالفاعل الذي يمنع المفعول من الرفع فتصحب على التمييز لما ذكرناه فإن قيل فلم يجب أن يكون التمييز نكرة قيل لأنه يبين ما قبله كما أن الحال يبين ما قبله ولها أشبه الحال وجب أن يكون نكرة كما أن الحال نكرة فاما قول الشاعر

ولقد اغتدى وما صنع الديك على آدم أجش الصهيل  
وقال الآخر . أجش الظهر ليس له سنام . بنصب الصهيل والظهر والصحيح أنه منصوب على التشبيه بالمفعول كالضارب الرجل فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى



## الباب التاسع والعشرون

### باب الاستثناء

ان قال قائل ما الاستثناء قيل إخراج بعض من كل بمعنى إلا نحو  
 جاءني القوم إلا زيدا فان قيل فما العامل في المستثنى من الموجب النصب  
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون الى ان العامل هو  
 الفعل بنوسط إلا وذلك لان هذا الفعل وإن كان لازما في الاصل إلا  
 انه قوي بإلا فتعدي الى المستثنى كما تعدي الفعل بالحروف المعربة  
 ونظيره نصيهم الاسم في باب المفعول معه نحو استوى الماء والخشب فان  
 الاسم منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو فكذلك هاهنا وذهب بعض  
 النحويين الى ان العامل هو إلا بمعنى أستثنى وهو قول الزجاج من البصريين  
 وذهب الفرّاء من الكوفيين الى ان إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن  
 وأدغمت في لا فهي تنصب في الإيجاب اعتبارا بإن وترفع في النفي اعتبارا  
 بلا والصحيح ما ذهب اليه البصريون وأما قول بعض النحويين والزجاج ان  
 العامل هو إلا بمعنى أستثنى فناسد من خمسة اوجه الاول انه لو كان  
 الامر كما زعموا لوجب ان لا يجوز في المستثنى إلا النصب ولا خلاف في  
 جواز الرفع والحز في النفي على البدل في قولك ما جاءني احد إلا زيد  
 وما مررت بأحد إلا زيد والوجه الثاني ان هذا يؤدي الى إعمال معاني  
 الحروف وإعمال معاني الحروف لا يجوز الا نرى أنك تقول ما زيد  
 قائما ولو قلت ما زيد قائما بمعنى نفيت زيدا قائما لم يجر ذلك فكذلك  
 هاهنا والوجه الثالث انه يبطل بقولهم قام القوم غير زيد فان غير منصوب  
 فلا يخلو إما ان يكون منصوبا بتقدير إلا وإما ان يكون منصوبا بنفسه  
 وإما ان يكون منصوبا بالفعل الذي قبله بطل ان يقال انه منصوب  
 بتقدير إلا لانا لو قدرنا إلا لفسد المعنى لانه يصير التقدير فيه قام القوم

إلا غير زيد وهذا فاسد وبطل ايضا ان يقال أنه يعمل في نفسه لأن  
 الشيء لا يعمل في نفسه فوجب ان يكون العامل فيه هو الفعل المتقدم  
 وأنها جاز ان يعمل فيه وإن كانت لازما لأن غير موضوعة على الإبهام  
 المفترط الا ترى أنك تقول مررت برجل غورك فيكون كل من عدا  
 مخاطب داخلا تحت غير قلنا كان فيه هذا الإبهام المفترط اشبه الظروف  
 المهيئة نحو خلف وأمام ووراء وقدام وما اشبه ذلك وكما ان الفعل  
 يمتد الى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا والوجه الرابع  
 أننا نقول لماذا قدرتم أستثنى زيدا وهلا قدرتم امتنع زيد كما حكى عن  
 ابي علي الفارسي أنه كان مع عضد الدولة في الميدان فسأله عضد الدولة  
 عن المستثنى بماذا انتصب فقال له ابو علي الفارسي لأن التقدير أستثنى  
 زيدا فقال له عضد الدولة وهلا قدرتم امتنع فرفعته فقال له ابو علي  
 هذا الجواب الذي ذكرته لك جواب ميداني وإذا رجعنا ذكرت لك  
 الجواب الصحيح ان شاء الله تعالى والوجه الخامس أننا اذا عملنا معنى إلا  
 كان الكلام جملتين وإذا عملنا الفعل بفتوية إلا كان الكلام جملة  
 واحدة والكلام متى كان جملة واحدة كان اولى من تقدير جملتين وأما قول  
 الفراء بأن إلا مركبة من إن ولا فدعوى تنفر الى دليل ولو قدرنا  
 ذلك فنقول المحرف اذا رُكِبَ مع حرف آخر تغير عما كان عليه في  
 الاصل قبل التركيب الا نرى ان لو حرف يمتنع به الشيء لامتناع غيره فإذا  
 رُكِبَ مع ما تغير ذلك المعنى وصارت بمعنى هلا وكذلك ايضا اذا  
 رُكِبَ مع لا كقوله . لولا الكي المتعنا . وما اشبه ذلك فكذلك  
 هاهنا فان قيل فهاذا يرتفع المستثنى في النفي قسيل يرتفع على البديل  
 ويجوز النصب على اصل الباب فان قيل فلم كان البديل اولى قيل لوجهين  
 احدهما الموافقة للفظ فانه اذا كان المعنى واحدا فيكون اللفظ موافقا اولى  
 لأن اختلاف اللفظ يُشعر باختلاف المعنى وإذا اتفقا كان موافقة اللفظ

أولى والوجه الثاني أن البدل يجري في تعلق العامل به كجبراه لو ولي  
العامل والنصب في الاستثناء على التشبيه بالمفعول فلما كان البدل أقوى  
في حكم العامل كان الرفع أولى من النصب على ما بينا فان قيل فلم جاز  
البدل في النفي ولم يجز في الإيجاب قيل لأن البدل في الإيجاب يؤدي إلى  
محال وذلك لأن المبدل منه يجوز أن يقدر كأنه ليس في الكلام فإذا  
قدرنا هذا في الإيجاب صار محالاً لأنه يصير التقدير جاءني إلا زيد  
وصار المعنى أن جميع الناس جاءني غير زيد وهذا لا يستعمل في النفي  
كما يستعمل في الإيجاب لأنه يجوز أن لا يجيء أحد سوى زيد فبان الفرق  
بينهما فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

### الباب الثلثون

#### باب ما يُجَرُّ به في الاستثناء

ان قال قائل لم أعربت غير إعراب الاسم الواقع بعد إلا دون سوى  
وسواء قيل لأن غيرهما أقيمت هاهنا مقام إلا وكان ما بعدها  
مجروراً بالإضافة ولا بد لها في نفسها من إعراب أعربت إعراب الاسم  
الواقع بعد إلا ليدل بذلك على ما كان يستحق الاسم الذي بعد إلا من  
الإعراب ويبقى حكم الاستثناء وأما سوى وسواء فلزمها النصب لأنها  
لا يكونان إلا ظرفين فلم يجز نقل الإعراب اليها كما جاز في غير لأن  
ذلك يؤدي إلى تمكثها وهما لا يكونان متمكثين فلذلك لم يجز أن يعربا  
إعراب الاسم الواقع بعد إلا وأما حاشي فاختلف الصوريون في ذلك  
فذهب سيبويه ومن تابعه من البصريين إلى أنه حرف جر وليس بفعل  
والدليل على ذلك أنه لو كان فعلاً لجاز أن يدخل عليه ما كما تدخل  
على الأفعال فيقال ما حاشي زيداً كما يقال ما خلا زيداً فلما لم يقل دل  
على أنه ليس بفعل فوجب أن يكون حرفاً وذهب الكوفيون إلى أنه فعل

ووافقهم ابو العباس المزدني البصريين واستدلوا على ذلك من  
ثلاثة اوجه الوجه الاول انه يتصرف والتصرف من خصائص الافعال  
قال النابغة

ولا ارى فاعلا في الناس يشبهه وما احاشي من الاقوام من أحد  
فاذا ثبت ان يكون متصرفا وجب ان يكون فعلا والوجه الثاني انه يدخله  
الحذف والحذف انما يكون في الفعل لا في المحرف الا ترى انهم قالوا في  
حاشي لله حاشي لله ولهذا قرأ أكثر القراء بإسقاط الالف حاشي لله والوجه  
الثالث ان لام الحجر تتعلق به في قولهم حاشي لله وحرف الجر انما يتعلق بالفعل  
لا بالمحرف لان المحرف لا يتعلق بالمحرف والصحيح ما ذهب اليه البصريون  
واما قول الكوفيين انه يتصرف بدليل قوله وما احاشي فليس فيه حجة لان  
قوله احاشي مأخوذ من لفظ حاشي وليس متصرفا منه كما يقال بمل وهال  
وحمل وسجل وحولن اذا قال بسم الله ولا اله الا الله وسبحان الله والحمد  
لله ولا حول ولا قوة الا بالله واذا كانت هذه الاشياء لا تتصرف فكذلك  
هاهنا وقولهم انه يدخله الحذف والحذف لا يدخل المحرف قلنا لا نسلم  
بل الحذف قد يدخل المحرف الا ترى انهم قالوا في رَبِّ رَبِّ وقد قرئ  
بهما قال الله تعالى رَبُّمَا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ بالتشديد  
والتحفيف وفي رَبِّ اربع لغات بضم الراء وتشديد الباء وتخفيفها وبفتح الراء  
وتشديد الباء وتخفيفها وكذلك حكيم عن العرب انهم قالوا في سَوْفَ افعل  
سَوْ اَفْعَل وهو حرف وزعم ان الاصل في سَأَفْعَل سوف افعل فحذفت  
الفاء والواو معا فدل على ان الحذف يدخل المحرف واما قولهم ان لام  
الحجر تتعلق به قلنا لا نسلم فإن اللام في قولهم حاش لله زائدة فلا تتعلق  
بشيء كقوله تعالى عَمَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ أَي رَدَفَكُمْ كقوله تعالى الَّذِينَ  
هُمْ لِرَبِّهِمْ يَذَّكَّرُونَ وما اشبه ذلك وانما زيدت اللام مع هذا الحرف  
تقوية له لئلا كان يدخله من الحذف فدل على انه ليس فعل وانه حرف

وَأَمَّا خَلَا فَأَتَتْهَا تَكُونُ فَعَلًا وَحَرْفًا فَإِذَا كَانَتْ فَعَلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا  
مَنْصُوبًا وَتَنْصَبُ فِي ضَمِيرِ الْفَاعِلِ وَإِذَا كَانَتْ حَرْفًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا  
لِأَنَّهَا حَرْفٌ جَزْءٌ فَإِنْ دَخَلَ عَلَيْهَا مَا كَانَتْ فَعَلًا وَلَمْ يَجْزِ أَنْ تَكُونَ حَرْفًا  
لِأَنَّهَا مَعَ مَا يَنْتَزِلُ الْمَصْدَرُ وَإِذَا كَانَتْ فَعَلًا كَانَتْ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا  
لَا غَيْرَ قَالَ الشَّاعِرُ

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهُ بَاطِلٌ وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا تَحَالَةَ زَائِلٌ  
وَسَنَذَكُرُ هَذَا فِي بَابٍ مَا يَنْصَبُ بِهِ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ.

### الباب المحادي والثلاثون

باب ما ينصب به في الاستثناء.

أَنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ عَمِلْتُ مَا خَلَا وَمَا عَدَا وَلَيْسَ وَلَا يَكُونُ النَّصْبُ قَبِيلٌ  
لِأَنَّهَا أَفْعَالٌ أَمَّا مَا خَلَا وَمَا عَدَا فَمَا فَعَلَانِ لِأَنَّ مَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا  
كَانَا مَعَهَا يَنْتَزِلُ الْمَصْدَرُ وَإِذَا كَانَ يَنْتَزِلُ الْمَصْدَرُ انْتَفَتَ عَنْهَا الْحَرْفِيَّةُ  
وَوَجِبَتْ لَهَا الْفِعْلِيَّةُ وَكَانَ فِيهَا ضَمِيرُ الْفَاعِلِ فَكَانَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَحَكِي  
عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ كَانَ يَجْزُرُ بَيْنَهُمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَهَا مَا فَيَجْزُرُ بَيْنَهُمَا مَجْرُورًا خَلَا ١٠  
لِأَنَّ خَلَا تَارَةً تَكُونُ فَعَلًا فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا وَتَارَةً تَكُونُ حَرْفًا  
فَيَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَجْرُورًا وَأَمَّا سَبَبُوهُ فَلَمْ يَذْكُرْ بَعْدَ عَدَا إِلَّا النَّصْبَ  
لَا غَيْرَ وَأَمَّا لَيْسَ وَلَا يَكُونُ فَأَتَتْهَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَا بَعْدَهَا مَنْصُوبًا لِأَنَّهُ  
خَبَرٌ لَهَا لِأَنَّ التَّنْذِيرَ فِي قَوْلِكَ جَاءَ فِي الْقَوْمِ لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ عَمْرًا إِي  
لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا فَبَعْضُهُمُ الْإِسْمُ وَمَا بَعْدُ الْخَبَرُ ٢٠  
وَخَبَرٌ لَيْسَ وَلَا يَكُونُ مَنْصُوبًا كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ فَإِنْ قِيلَ  
فَلَمْ لَزِمَ لَفْظًا وَاحِدًا فِي الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ وَالثَّانِيَّةُ قَبِيلٌ لِأَنَّهَا لَمَّا اسْتَعْمِلَا  
فِي الْإِسْتِثْنَاءِ قَامَا مَقَامَ إِلَّا وَوَلَا لَا يَغْيَرُ لَفْظُهُ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِيَدُلُّوْا  
عَلَى أَنَّهُ قَامَ مَقَامَهُ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ لَا يَجُوزُ أَنْ يُعْطَفَ عَلَيْهَا بِالْوَاوِ وَلَا فَيُقَالُ

ضربت القوم ليس ربنا ولا عمرا وأكرمت القوم لا يكون ربنا ولا عمرا  
 قيل لأن العطف بالواو ولا لا يكون إلا بعد النبي فلما أقبلنا هاهنا بمقام  
 الآخر عن أصلها في النبي فلم يجر العطف عليهما بالواو ولا فاعرفه  
 نصب إن شاء الله تعالى

## الباب الثاني والثلاثون

### باب كم

ان قال قائل لم يثبت كم على السكون قيل انما يثبت لانها لا تخلو  
 اما ان تكون استنهامية او خبرية فان كانت استنهامية فقد تضمنت معنى  
 حرف الاستنهام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب لان رب للتقليل وكم  
 للتكثير وم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره فثبت كم جملا  
 على رب وانما يثبت على السكون لانه الاصل في البناء فان قيل فلم  
 وجب ان تقع كم في صدر الكلام قيل لانها ان كانت استنهامية  
 فلا استنهام له صدر الكلام وان كانت خبرية فهي نقيضة رب ورب معناها  
 ١٠ التقليل والتقليل مضارع للنفي والنفي له صدر الكلام كالا استنهام فان قيل  
 فلم كان ما بعدها في الاستنهام منصوبا وفي الخبر مجرورا قيل للفرق  
 بينهما فجعلت في الاستنهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده وفي الخبر بمنزلة عدد  
 مجرر ما بعده وانما جعلت في الاستنهام بمنزلة عدد ينصب ما بعده لانها  
 في الاستنهام بمنزلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير لان المستنهم يسأل  
 ٢٠ عن عدد كثير وقليل ولا يعلم مقدار ما يستنهم عنه فجعلت في الاستنهام  
 بمنزلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة  
 وتسعين وهو ينصب ما بعده فلذا كان ما بعدها في الاستنهام منصوبا  
 واما في الخبر فلا تكون الا للتكثير فجعلت بمنزلة العدد الكثير وهو مجرر  
 ما بعده ولهذا كان ما بعدها مجرورا في الخبر لانها نقيضة رب ورب

يُجْزَأُ مَا بَعْدَهَا وَكَذَلِكَ مَا حَمَلَ عَلَيْهَا فَإِنْ قِيلَ ظَلِمَ جَارُ النَّصَبِ جِ  
النَّصَلُ فِي الْخَيْرِ قَبِيلُ أَتَمَّا جَارُ ذَلِكَ وَهُوَ النَّصَبُ عَدُولًا عَنِ النَّصَلِ  
بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لِأَنَّ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَلَيْسَ  
النَّاصِبُ مَعَ الْمَنْصُوبِ بِمَنْزِلَةِ الشَّيْءِ الْوَاحِدِ عَلَى أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَنْصِبُ  
بِهَا فِي الْخَيْرِ مِنْ غَيْرِ فَصَلٍ وَيُجْزَأُ بِهَا فِي الْإِسْتِفْهَامِ جَمَلًا لِأَحَدِهَا عَلَى  
الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ ظَلِمَ إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً لَمْ تَبَيَّنْ إِلَّا بِالْمُفْرَدِ الْتَكْرَةِ وَإِذَا  
كَانَتْ خَبَرِيَّةً جَازَ أَنْ تَبَيَّنَ بِالْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ قَبِيلُ لَأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ اسْتِفْهَامِيَّةً  
حُمِلَتْ عَلَى عَدَدٍ يَنْصَبُ مَا بَعْدَ ذَلِكَ لَا يَبَيَّنُ إِلَّا بِالْمُفْرَدِ الْتَكْرَةِ نَحْوُ  
أَحَدٍ عَشَرَ رَجُلًا وَتَسَعٍ وَتَسْعُونَ جَارِيَةً فَلِذَلِكَ لَمْ يُجْزَأَنَّ تَبَيَّنَ إِلَّا بِالْمُفْرَدِ  
الْتَكْرَةِ وَإِذَا كَانَتْ خَبَرِيَّةً حُمِلَتْ عَلَى عَدَدٍ يُجْزَأُ مَا بَعْدَ وَالْعَدَدُ الَّذِي  
يُجْزَأُ مَا بَعْدَ يَجُوزُ أَنْ يَبَيَّنَ بِالْمُفْرَدِ كَأَنَّهُ دَرَاهِمُ وَبِالْجَمْعِ كَثَلَةُ أَثْوَابٍ فَلِهَذَا  
جَازَ أَنْ تَبَيَّنَ بِالْمُفْرَدِ وَالْجَمْعِ وَإِنَّمَا اخْتِصَّصَهَا بِالتَّكْثِيرِ فِيهَا جَمِيعًا فَلِأَنَّ  
كُلَّ لَمَّا كَانَتْ لِلتَّكْثِيرِ وَالتَّكْثِيرُ وَالتَّقْلِيلُ لَا يَصِحُّ إِلَّا فِي التَّكْرَةِ لَا فِي الْمَعْرِفَةِ  
لِأَنَّ الْمَعْرِفَةَ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ مُخْتَصٍّ فَلَا يَصِحُّ فِيهِ التَّقْلِيلُ وَلَا التَّكْثِيرُ وَلِهَذَا  
كَانَتْ رُبَّمَا مُخْتَصَّةً بِالتَّكْرَةِ لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ لِلتَّقْلِيلِ وَالتَّقْلِيلُ أَتَمَّا يَصِحُّ  
فِي التَّكْرَةِ لَا فِي الْمَعْرِفَةِ كَمَا بَيَّنَّا فِي كَمْ فَاعْرِضْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

### الباب الثالث والثلاثون

#### باب العدد

أَنْ قَالَ قَائِلٌ لَمْ أَدْخَلْتُ الْمَاءَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرِ فِي الْمَذْكُورِ نَحْوُ خَمْسَةٍ  
رَجُلًا وَلَمْ تَدْخُلْ فِي الْمَوْتِ نَحْوُ خَمْسٍ نِسْوَةٍ قَبِيلُ أَتَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ  
لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فَإِنْ قِيلَ فَهَلَّا عَكَسُوا وَكَانَ الْفَرْقُ حَاصِلًا قَبِيلُ لِأَرْبَعَةٍ  
أَوْجِهَ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَدَدِ أَنْ يَكُونَ مَوْثِقًا وَالْأَصْلُ فِي  
الْمَوْتِ أَنْ يَكُونَ بِالْمَاءِ وَالْمَذْكُورُ هُوَ الْأَصْلُ فَاتَّخَذَ الْأَصْلَ الْمَاءَ فَبَقِيَ

المؤنث بغير هاء والوجه الثاني أن المذكر اخفت من المؤنث فلما كان  
 المذكر اخفت من المؤنث أحمل الزيادة والمؤنث لما كان أثقل لم يحتمل  
 الزيادة والوجه الثالث أن الهاء زادت للبالغة كما زدت في علامة  
 ونسابة والمذكر أفضل من المؤنث فكان أولى بزيادتها والوجه الرابع  
 أنهم لما كانوا يجمعون ما كان على مثال فعال في المذكر بالهاء نحو غراب  
 وأغربة ويجمعون ما كان على هذا المثال في المؤنث بغير هاء نحو عقاب  
 وأعقب حملوا العدد على الجمع فأدخلوا الهاء في المذكر وأسقطوها في  
 المؤنث وكذلك حكمها بعد التركيب إلى العشرة إلا العشرة فإنها تتغير  
 لأنها تكون في حال التركيب في المذكر بغير هاء والمؤنث بالهاء لأنهم  
 لما ركبوا الأحاد مع العشرة صارت معها بمنزلة اسم واحد كرهوا أن يفتوا  
 الهاء في العشرة لأن لا يصير بمنزلة الجمع بين تأنيذين في اسم واحد على  
 لفظ واحد فان قيل فلم يبي ما زاد على العشرة من أحد عشر إلى تسعة  
 عشر قيل لأن الأصل في أحد عشر أحد وعشر فلما حذف حرف  
 العطف وهي الواو ضُمَّنا معنى حرف العطف فلما تضمننا معنى الحرف  
 وجب أن يبينوا وبينوا على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء وكانت  
 الفتح أولى لأنه اخفت الحركات وكذلك سائرهما فان قيل فلم لم يبينوا  
 اثنين في اثني عشر قيل لوجهين أحدهما أن علم التثنية فيه هو علم  
 الإعراب فلو نزعوا منه الإعراب لسقط معنى التثنية والثاني أن إعرابه  
 في وسطه وفي حال التركيب لم يخرج عن ذلك فوجب أن يبقى على ما  
 كان عليه وبني عشر لوجهين أحدهما أن يكون بُني على قياس أخوانه  
 لتضمنه معنى حرف العطف والثاني أن يكون بُني لأنه قام مقام النون من  
 اثنين فلما قام مقام الحرف وجب أن يبنى وليس هو كالمضاف والمضاف  
 إليه لأن كل واحد من المضاف والمضاف إليه له حكم في نفسه بخلاف  
 اثني عشر ألا ترى أنك إذا قلت ضربت اثني عشر رجلاً كان الضرب



واقعا بالعشرة والاثنيين كما لو قلت ضربت اثنيين ولو قلت ضربت غلام  
زيد لكان الضرب واقعا بالغلام دون زيد فلهذا قلنا ان العشر قاصر  
مقام النون وخالف المضاف اليه فان قيل فلم حذفت الواو من احد  
عشر الى تسعة عشر وجعل الاسمان اسما واحدا قيل انما فعلوا ذلك  
حملا على العشرة وما قبلها من الآحاد لفرعها منها لتكون على لفظ الاعداد  
المفردة وان كان الاصل هو العطف والذي يدل على ذلك انهم اذا  
بلغوا الى العشرين ردوها الى العطف لانه الاصل وانما ردوها اذا  
بلغوا الى العشرين لبعدها عن الآحاد فان قيل فلهذا اشتقوا من لفظ  
الاثنيين كما اشتقوا من لفظ الثلاثة والاربعة نحو الثلاثين والاربعين قيل  
لانهم لو اشتقوا من لفظ الاثنيين لما كانت يتم معناه إلا بزيادة واو  
ونون او ياء ونون وكان يؤدي الى ان يكون له اعرابان وذلك لا  
يجوز فلم يبق من الآحاد شيء يشتق منه الا العشرة فاشتقوا من لفظها  
عددا عوضا عن اشتقاقهم من لفظ الاثنيين فقالوا عشرون فان قيل  
فلم كسروا العين من عشرين قيل لانه لما كان الاصل ان يشتق من  
لفظ الاثنيين واوّل الاثنيين مكسور كسروا اوّل العشرين ليدلوا بالكسر  
على الاصل فان قيل فلم وجب ان يكون ما بعد احد عشر الى تسعة  
وتسعين واحدا نكرة منصوبة قيل انما كان واحدا نكرة لان المقصود  
من ذكر النوع تعيين المعدود من اي نوع هو وهذا يحصل بالواحد  
النكرة وكان الواحد النكرة اولى من الواحد المعرفة لان الواحد النكرة  
اخف من الواحد المعرفة ولا يلزم فيه ما يلزم في العدد الذي يضاف  
الى ما بعده ولانه ليس بمضاف فيتوهم انه جزء مما يئته كما يلزم بالمضاف  
فلذلك وجب ان يكون واحدا نكرة وانما وجب ان يكون منصوبا لانه  
من احد عشر الى تسعة عشر اصله التنوين وانما حذف للبناء وكأنه  
موجود في اللفظ لانه لم يتم مقامه شيء يبطل حكمه فكان باقيا في الحكم

فجع من الإضافة وأما العشرون إلى التسعين ففيه النون موجودة فجمعت  
 من الإضافة وانتصب على التمييز على ما يشاء في بابه فان قيل فلم اذا  
 بلغت إلى المائة أضيفت إلى الواحد قيل لأن المائة حملت على العشرة  
 من وجه لانها عقد مثلها وحملت على التسعين لانها عليها فالزمت الإضافة  
 تشبيها بالعشرة وبييت بالواحد تشبيها بالتسعين فان قيل فلم قالوا ثلث  
 مائة ولم يقولوا ثلث مئين قيل كان القياس ان يقال ثلث مئين إلا أنهم  
 اكتفوا بلفظ المائة لانها تدل على الجميع وهم يكتفون بلفظ الواحد عن  
 الجميع قال الله تعالى ثُمَّ أَخْرِجْكُمْ طَنَلًا أَي أَطْنَلًا قَالَ الشَّاعِرُ  
 كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعْنُوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِصٌ  
 أي في بطونكم والشواهد على هذا نحو كثيرة فان قيل فلم أجري الألف  
 مجرى المائة في الإضافة إلى الواحد قيل لأن الألف عقد كما أن المائة  
 عقد فان قيل فلم يجمع الألف اذا دخل على الآحاد ولم يفرد مع الآحاد  
 كالمائة قيل لأن الألف طرف كما أن الواحد طرف لأن الواحد أول  
 والألف آخر ثم تكرر الأعداد فلذلك أجري مجرى ما يضاف إلى الآحاد  
 فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الرابع والثلثون

### باب النداء

ان قال قائل لم يبي المنادى المفرد المعرفة قيل لوجهين احدهما انه اشبه  
 كاف الخطاب وذلك من ثلثة اوجه الخطاب والتعريف والإفراد لأن  
 كل واحد منها يتصف بهذه الثلاثة فلما اشبه كاف الخطاب من هذه  
 الأوجه يبي كما أن كاف الخطاب مبنية والوجه الثاني انه اشبه الأصوات  
 لأنه صار غاية ينقطع عندها الصوت والأصوات مبنية فكذلك ما اشبهها  
 فان قيل فلم يبي على حركة قيل لأن له حالة تمكن قبل النداء فبي على

حركة تنفيلا على ما بني وليس له حالة تمكن فان قيل فلم كانت المحركة  
 ضمة قيل لثلاثة اوجه الوجه الاول انه لو بني على الفتح لالتبس بما لا  
 ينصرف ولو بني على الكسر لالتبس بالمضاف الى النفس واذا بطل  
 بناؤه على الكسر والفتح تعين بناؤه على الضم والوجه الثاني انه بني على الضم  
 فرقا بينه وبين المضاف لانه ان كان المضاف مضافا الى النفس كان  
 مكسورا وان كان مضافا الى غيرك كان مفتوحا فبني على الضم لئلا يلتبس  
 بالمضاف لان الضم لا يدخل المضاف والوجه الثالث انه بني على الضم  
 لانه لما كان غايه يتم بها الكلام وينقطع عندها شبه قبل وبعد فبنوه  
 على الضم كما بنوهما على الضم فان قيل فلم جاز في وصنه الرفع والنصب  
 نحو يا زيد الظريف والظريف قبل جاز الرفع حملا على اللفظ ١٠  
 والنصب حملا على الموضع والاختيار عندي هو النصب لان الاصل في وصف  
 المبتدئ هو الحمل على الموضع لا على اللفظ فان قيل فلم جاز الحمل هاهنا  
 على اللفظ وضمة زيد ضمة بناء وضمة الصفة ضمة اعراب قيل لان الضم  
 لما اطرء في كل اسم منادى شبه الرفع للفاعل لاطراده فيه فلما شبه  
 الرفع جاز ان يتبعه الرفع غير ان هذا الشبه لم يخرجها عن كونها ضمة بناء ١٠  
 وان الاسم مبني فلها كان الاقرب هو النصب ويجوز الرفع عندي على  
 تقدير مبتدأ محذوف والتقدير فيه انت الظريف ويجوز النصب على  
 تقدير فعل محذوف والتقدير فيه اعني الظريف وبؤيد الرفع فيه بتقدير  
 المبتدأ والنصب له بتقدير الفعل ان المنادى شبه الاسماء المضمرة  
 والاسماء المضمرة لا توصف فان قيل فلم جاز في العطف ايضا الرفع ١٠  
 والنصب نحو يا زيد والحارث والحارث قبل انما جاز الرفع والنصب  
 على ما بينا في الوصف من الحمل تارة على اللفظ وتارة على الموضع قال  
 الله تعالى يا حِجَالُ اَوْرِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ وَالطَّيْرُ بالرفع والنصب فمن قرأ  
 بالرفع حملة على اللفظ ومن قرأ بالنصب حملة على الموضع فان قيل فلم

كان المضاف والنكرة منصوبين قبيل لأن الأصل في كل منادى أن يكون  
 منصوباً لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناؤه فبقي  
 ما سواه على الأصل فإن قيل فما العامل فيه النصب قبيل اختلاف  
 المفعولين في ذلك فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه النصب فعل مقدر  
 والتقدير فيه أَدْعُو زيدا وأنادي زيدا. وذهب آخرون إلى أنه منصوب  
 ياء لأنها ثابتة عن ادْعُو وأنادي والذي يدل على ذلك أنه يجوز فيه  
 الإمالة نحو يا زيد والإمالة لا تجوز في الحروف إلا أنه لما قام مقام  
 الفعل جازت الإمالة فيه. فإن قيل أليس المضاف والنكرة مخاطبتين فهلا  
 بُنِيَ لوقوعهما موقع أسماء الخطاب كما بُنِيَ المفرد قبيل لوجهين أحدهما  
 أن المفرد وقع بنفسه موقع أسماء الخطاب وأما المضاف فيتعرف بالمضاف  
 إليه فلم يقع موقع أسماء الخطاب كالمفرد وأما النكرة فبعبدة الشبه من  
 أسماء الخطاب ولم يميز بناؤها والوجه الثاني أنا لو سلمنا أن المضاف  
 والنكرة وقعا موقع أسماء الخطاب إلا أنه لم يلزم بناؤها لأنه عرض فيها  
 ما منع من النداء أما المضاف فوجود المضاف إليه لأنه حل محل  
 التنوين ووجود التنوين يمنع البناء فكذلك ما يقوم مقامه وأما النكرة  
 فنصبت لئيفصل بينها وبين النكرة التي يقصد قصدتها وكانت النكرة  
 التي يقصد قصدتها أولى بالتغيير لأنها هي المخرجة عن بابها فكانت  
 أولى بالتغيير فإن قيل فهل يجوز حذف حرف النداء قبل يجوز  
 حذف حرف النداء إلا مع النكرة والميم لأن الأصل فيها النداء يأتي  
 نحو يا أيها الرجل ويا أيها الرجل فلما أطرحوا أيا والالف واللام  
 لم يطرحوا حرف النداء لئلا يؤدي ذلك إلى الإجحاف بالاسم فإن قيل  
 فهل يجوز في وصف أيها هاهنا ما جاز في وصف زيد نحو يا زيد  
 الظريف والظريف قبيل اختلاف المفعولين في ذلك فذهب جماهير  
 المفعولين إلى أنه لا يجوز فيه إلا الرفع لأن الرجل هاهنا هو المنادى في

بحقيقة الآ أنهم ادخلوا أنا فأمنا توصلنا إلى النداء ما فيه الالف واللام  
 لما كانت هو المنادى في الحقيقة لم يجر فيه الآ الرفع مع كونه صفة  
 بلانما بأنه المقصود في النداء وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه يجوز  
 فيه النصب نحو يا أيها الرجل كما يجوز يا زيد الطريف وهو عندي  
 القياس لو ساعده الاستعمال فإن قيل فلم لم يجعل بين يا والالف واللام  
 قسيل لأن يا تنيد التعريف والالف واللام تنيد التعريف فلم يجعل  
 بين علامتي تعريف إذ لا يجمع علامتا تعريف في كلمة واحدة فإن قيل  
 قولم يا زيد هل تعرف بالنداء أو بالعلمية قيل في ذلك وجهان  
 أحدهما أنا نقول أن تعريف العلمية زال منه وحدث فيه تعريف  
 النداء والنقص فلم يجمع فيه تعريفان والثاني أنا نسلم أن تعريف  
 العلمية والنداء اجتماع فيه ولكن جاز ذلك لأننا متعنا عن الجمع  
 بين التعريفين إذا كانا بعلامة لفظية كما مع الالف واللام والعلمية  
 ليست بعلامة لفظية فبان الفرق بينهما فإن قيل أليس قد قال الشاعر  
 قديتك يا التي تيمت قلبي . وقال الآخر . فيا الغلامان اللذان قرأ .  
 فكيف جاز الجمع بين يا والالف واللام قيل أنها قوله  
 قديتك يا التي تيمت قلبي وإنه بجيلة بالوَد عني  
 فإنما جمع بين يا والالف واللام لأن الالف واللام في الاسم الموصول  
 ليستا للتعريف لأنه أنما يتعرف بصلته لا بالالف واللام فلما كانا فيه  
 زائدين لغير التعريف جاز أن يجمع بين يا وبينهما وأما قول الآخر  
 فيا الغلامان اللذان قرأ إياكما أن تكسباني شرا  
 فالتقدير فيه فيا أيها الغلامان فحذف الموصوف وأقام الصفة مقامه  
 لضرورة الشعر وما جاء لضرورة الشعر لا يورد نقضاً فإن قيل قد  
 قالوا يا الله فجمعوا بين يا والالف واللام فسيل أنما جاز أن  
 يجعل بينهما لوجهين أحدهما أن الالف واللام عوض عن حرف سقط

من نفس الاسم فإن أصله إله فأسقطوا الهزة من أوله وجعلوا الالف  
واللام عوضاً منها والذي يدل على ذلك أنهم جَوَزُوا قطع الهزة ليدلوا  
على أنها قد صارت عوضاً عن هزة القطع فلما كانت عوضاً عن هزة  
القطع وفي حرف من نفس الاسم لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينها والوجه  
الثاني أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة لأنه كثر في استعمالهم فحقت على  
الستهم لجَوَزُوا فيه ما لا يجوز في غيره فإن قيل فلم ألحقتم الميم المشددة  
في آخر هذا الاسم نحو اللهم قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب  
البصريون إلى أنها عوض من يا ألهي للتنبيه والماء مضمومة لأنه نداء ولهذا  
لا يجوز أن يجمعوا بينها فلا يقولون يا اللهم لئلا يجمعوا بين العوض  
والمعوض وذهب الكوفيون إلى أنها ليست عوضاً من يا وإنما الأصل  
فيه يا الله آمنا بخير إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على الستهم حذفوا  
بعض الكلام تخفيفاً كما قالوا أبش والأصل فيه أي شيء وقالوا وَيَلِيْهِ  
والأصل فيه ويل أمه وهذا كثير في كلامهم فكذلك هاهنا قالوا والذي  
يدل على أنها ليست عوضاً عنها أنهم يجمعون بينها قال الشاعر  
إني إذا ما حدثت ألباً أقول يا اللهم يا اللهما

وقال الآخر

وما عليك أن تقولى كلما صليت أو سبحت يا اللهما \* أريد علينا شيخنا مسلماً  
فجمع بين الميم ويا ولو كانت عوضاً عنها لم يجمع بينها لأن العوض  
والمعوض لا يجتمعان والصحيح ما ذهب إليه البصريون وأما قول الكوفيين  
أن أصله يا الله آمنا بخير فهو فاسد لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا  
وذهبوا إليه لما جاز أن يستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي إلى هذا المعنى  
ولا شك أنه يجوز أن يقال اللهم العنه اللهم أخره وما أشبه ذلك قال  
الله تعالى وَإِذْ قَالُوا اللَّهُمَّ إِن كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ  
عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ أَوْ ارْسِلْ عَلَيْنَا بَعْدَابٍ إِلَيْهِم ولو كان الأمر على ما

ذهب اليه لكان التقدير فيه أننا يجوز إن كان هذا هو الحق من عندك  
فأمر طينا حجارة من السماء أو أننا بعذاب الميم ولا شك أن هذا  
التقدير ظاهر الفساد إذ لا يكون أنهم بالخير إن بطر عليهم حجارة من  
السماء أو يؤتوا بعذاب الميم وقولهم أنه يجوز أن يجمع بين الميم ويا  
بدليل ما انشده فلا حجة فيه لأنه إنما جمع بينهما لضرورة الشعر ولم  
يقع الكلام في حال الضرورة وإنما سهل الجمع بينهما للضرورة أن العوض  
في آخر الكلمة والجمع بين العوض والمعوّض جائز في ضرورة الشعر  
قال الشاعر . ها نفا في في من فويها . فجمع بين الميم والواو وهي  
عوض منها فكذاك هاهنا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

### الباب الخامس والثلاثون

#### باب الترقيم

ان قال قائل ما الترقيم قبل حذف آخر الاسم في النداء فان قيل  
فلم خص الترقيم في النداء قبل لكثرة دوره في الكلام فحذف طلبا  
للتخفيف وهو باب تغيير الا ترى أنه عرض فيه حذف الإعراب  
والنوين وما من باب تغيير والتغيير يؤنس بالتغيير فان قيل فهل  
يجوز ترقيم ما كان على ثلاثة احرف قبل اخلف النحويون في ذلك  
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ترقيقه وذلك لان الترقيم إنما  
دخل في الكلام لأجل التخفيف وما كان على ثلاثة احرف فهو على غاية  
الخفة فلا يحمل الحذف لان الحذف منه يؤدي الى الإحفاف به وذهب  
الكوفيون الى أنه يجوز ترقيقه اذا كان اوسطه متحركا وذلك نحو قولك  
في عنق يا عن وفي كيف يا كت وما اشبه ذلك لان في الاسماء ما يماثله  
ويضاهيه نحو يد وغد ودم والاصل فيه يدي وغدو ودمو بدليل  
قولم دميان وقيل دميان ايضا فتفصوها للتخفيف فبقيت يد وغد ودم

فكذلك هاهنا وهذا فاسد من وجهين احدهما ان المحذف في هذه  
الاسماء قليل في الاستعمال بعيد عن القياس اما قلته في الاستعمال فظاهر  
لانها كلمات بسيرة معدودة واما بعد عن القياس فلان القياس يقتضي  
ان حرف العلة اذا تحرك وانفتح ما قبله يقلب النوا ولا يحذف فلما  
حذف هاهنا من دمو دل على انه على خلاف القياس والوجه الثاني  
انهم انما حذفوا الياء والواو من يد وغد ودم لاستثقال الحركات  
عليها لان الاصل فيها يدي وغدو ودمو واما في باب الترخيم فانما  
وقع المحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه  
ولم يوجد هاهنا لانه في غابة الخنفة فلا حاجة بنا الى تخفيفه بالمحذف  
١٠ فان قيل فلم جاز الترخيم ما في علامة التانيث نحو قولك في سنة يا سن  
وما اشبه ذلك قيل لان هاء التانيث تنزلة اسم ضم الى اسم وليست  
من بناء الاسم فجاز حذفها كما يحذف الاسم الثاني من الاسم المركب تقول  
في تاريخ حضرموت يا حضراً وفي بعلبك يا بعل وما اشبه ذلك  
فان قيل فهل يجوز تخريم المضاف اليه قبل اخلاف النحويين في ذلك  
١٠ فذهب البصريون الى انه لا يجوز تخريمه لان الترخيم انما يكون فيما  
يؤثر النداء فيه بيا والمضاف اليه لم يؤثر فيه النداء بيا فكذلك لا يجوز  
تخريمه وذهب الكوفيون الى انه يجوز تخريمه واحجبوا بقول زهير  
بن أبي سلي وهو

خذوا حظكم يا آل عكرم واحفظوا اواصرنا والرحم بالغيب يذكر  
٢٠ اراد يا آل عكرمة فحذف الناء للتخيم وهو عكرمة بن خصمة بن قيس  
بن غيلان واحجبوا ايضا بقول الشاعر

أبا عمرو لا تبعك فكل ابن حرة سيدعو داعي مينة فحجب  
اراد ابا عروة الا انه حذف الناء للتخيم واحجبوا ايضا بقول الآخر  
أما نرين اليوم أم حمز قاربت بين عني وجنزي



اراد أم حمزة تحذف التاء للترخيم ~~في~~ على جوازها وما انشدوه لاجته  
فيه لانه رخمه، للضرورة وترخيم المضاف اليه يجوز في ضرورة الشعر  
كما يجوز الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر قال الشاعر  
ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة اماما

يريد امامة وقال الآخر

إن ابن حارث إن أشقت لرويته أو أمتدحه فإن الناس قد علما  
يريد ابن حارثة وهذا كثير في كلامهم فان قيل فهل يجوز ترخيم الاسم  
المفرد الذي قبل آخره حرف ساكن يحذف آخره مع حذف الساكن  
نحو ان تقول في سطر يا سب أو لا قيل اختلف الفحويون في ذلك  
فذهب البصريون الى أنه لا يجوز ذلك لأنه كما بقيت حركة الاسم  
المرخم بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم فكذلك السكون  
لأنه موجود في الساكن حسب وجود الحركة في المتحرك فكما بقيت الحركة  
في المتحرك فكذلك السكون في الساكن وذهب الكوفيون الى أن ترخيمه  
يحذف الأخير منه وحذف الحرف الساكن الذي قبله وذلك لأن الحرف  
إذا سقط من هذا النحو بقي آخره ساكنا فلو قلنا أنه لا يحذف لأذى  
ذلك الى ان يشابه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز  
وهنا ليس بصحيح لأنه لو كان هذا معتبرا لكان ينبغي ان يحذف  
الحرف المكسور لتلا يؤذي ذلك الى ان يشابه المضاف الى المتكلم  
ولا قائل به فدل على فساد ما ذهبوا اليه فان قيل فلم جاز ان  
يبنى المرخم على الضم في احد القولين كما جاز ان يبقى على حركته  
وسكونه قيل لانهم لو قدروا بقية الاسم المرخم بمنزلة اسم لم يحذف  
منه شيء فبنوا على الضم نحو يا حار ويا مال كما لو لم يحذف منه  
شيء فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

# الكتاب السادس والثلاثون

## باب الندبة

ان قال قائل ما الندبة قيل تقع بلحق النادب عند فقد المندوب  
وأكثر ما يلحق ذلك النساء لضعفهن عن تحمل المصائب فان قيل  
فما علامة الندبة قيل ط او يا في اوله والفاء وهاء في آخره وانما  
زيدت ط او يا في اوله والفاء وهاء في آخره ليمد بها الصوت ليكون  
المندوب بين صوتين مديدين وزيدت الهاء بعد الالف لان الالف  
خفية والوقف عليها يريدونها خفاء فزيدت الهاء عليها في الوقف لتظهر  
الالف بزيادتها بعدها في الوقف فان قيل فلم وجب ان لا يندب إلا  
بأعرف اسمائه وأشهرها قيل ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين  
لأنهم اذا عذروه شاركوه في التفع والرزية فاذا شاركوه في التفع هانت  
عليه المصيبة فان قيل فلم لحقت الف الندبة آخر المضاف اليه نحو يا  
عبد الملكاه ولم تلحق آخر الصفة نحو يا زيد الظريفاه قيل لان  
الف الندبة انما تلحق ما يلحقه تنبيه النداء والمضاف والمضاف اليه بمنزلة  
شيء واحد والدليل على ذلك انه لا يتم المضاف إلا بذكر المضاف  
اليه ولا يتم مع ذكر المضاف من ذكر المضاف اليه الا ترى انك لو  
قلت في غلام زيد وثوب خز غلام وثوب لم يتم إلا بذكر المضاف اليه  
فلما كان المضاف والمضاف اليه بمنزلة الشيء الواحد جاز ان تلحق الف  
الندبة آخر المضاف اليه وأما الصفة فليست مع الموصوف بمنزلة شيء  
واحد فلها لا يلزم ذكر الصفة مع الموصوف بل انت مخير في ذكر  
الصفة إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها الا ترى انك اذا قلت  
هذا زيد الظريف كنت مخيرا في ذكر الصفة ان شئت ذكرتها وإن  
شئت لم تذكرها واذا كنت مخيرا في ذكر الصفة دل على انهما ليسا بمنزلة

شيء واحد وإذا لم يكونا بمنزلة شيء واحد وجب أن لا تحقق الصف للثنية  
الصفة بخلاف المضاف إليه وقد ذهب بعض الكوفيين ويونس بن  
حبيب البصري إلى جوار إلحاقها الصفة جملا على المضاف إليه وقد  
بيننا الفرق بينهما ويحكون عن بعض العرب أنه قال ولا عدنيا ولا جمعنا  
الضامتين وهو شاذ لا يقاس عليه فإن قيل فلم جاز ثنية المضاف إلى  
المخاطب نحو ولا غلامكاه ولم يحز نداؤه قيل لأن المندوب لا ينادى  
ليجيب بل ينادى ليُشهر النادب مصيبته وأنه قد وقع في امر عظيم  
وخطب جسم ويظهر فجة كيف لا يكون في حالة من إذا دُعي  
اجاب وإنما المنادي فهو مخاطب فلو جاز نداؤه لكان يؤدي إلى  
أن يجمع فيه بين علامتي خطاب وذلك لا يجوز فاعرفه نصب  
أن شاء الله تعالى

## الباب السابع والثلاثون

### باب لا

أن قال قائل لم بُيت النكرة مع لا على الفخ نحو لا رجل في الدار قيل  
إنما بُيت مع لا لأن التقدير في قولك لا رجل في الدار لا من رجل  
في الدار لأنه جواب قائل قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من  
من اللفظ ورُكبت مع لا تضمنت معنى الحرف فوجب أن تنفي وإنما  
بُيت على حركة لأن لها حالة تمكن قبل البناء وإنما كانت الحركة فجة  
لأنها اخفت الحركات وذهب بعض النحويين إلى أن هذه الحركة حركة  
إعراب لا حركة بناء لأن لا تعمل النصب إجماعا لأنها تقيضة أن لأن  
لا للنفي وأن للإثبات وم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره  
لا ترى أن لا لما كانت فرعا على إن في العمل وأن تنصب مع النون  
نصبت لا بغير تنوين ليخطئ الفرع عن درجة الأصل إذ الفرع يخطئ

عن درجات الاصول ايضا وهذا عندني فاسد لانه لو كان معربا لوجب  
ان لا يحذف منه التنوين لان التنوين ليس من عمل ان وانما هو شيء  
يسبقه الاسم في اصله واذا لم يكن من عمل ان فلا معنى لحذفه مع لا  
ينحذف الفرع عن درجة الاصل لان الفرع انما ينحذف عن درجة الاصل  
فيا كان من عمل الاصل واذا لم يكن التنوين من عمل الاصل وجب  
ان يكون ثابتا مع الفرع ثم انحطاطها عن درجة ان قد ظهر في اربعة  
مواضع الاول ان ان تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل الا في النكرة  
خاصة والثاني ان ان لا تتركب مع اسمها لقوتها ولا تتركب مع اسمها  
لضعفها والثالث ان ان تعمل في اسمها مع الفصل بينهما وبينه بالظرف  
وحرف الجر ولا لا تعمل مع الفصل والرابع ان ان تعمل في الاسم  
والخبر عند البصريين ولا تعمل في الاسم دون الخبر عند كثير من  
الحقوقيين فانحطت لا التي في الفرع عن درجة ان التي في الاصل فان قيل  
فلم اذا عطف على النكرة جاز فيه النصب على اللفظ كما جاز فيه الرفع  
على الموضع والعطف على لفظ المبني لا يجوز قيل لانه لما اطرده البناء  
على النغمة في كل نكرة ركبته مع لالاتها اشبهت النصب للفعول لا طراده  
فيه فاشبهت حركة المعرب فجاز ان يعطف عليها بالنصب فان قيل فلر  
جاز ان تبني صفة النكرة معها على التفع كما جاز ان تنصب حملا على اللفظ  
وترفع حملا على الموضع قيل لان بناء الاسم مع الاسم اكثر من بناء  
الاسم مع الحرف فلما جاز ان تبني الاسم مع الحرف جاز ايضا ان تبني  
مع الصفة لان الصفة قد تكون مع الموصوف كالشيء الواحد بدليل انه  
لا يجوز السكوت على الموصوف دون الصفة في نحو قولك انما الرجل  
ثم ما في المعنى كشيء واحد فجاز ان تبني كل واحد منها مع صاحبه ولا  
يجوز هاهنا ان تتركب لا مع النكرة اذا ركبته مع صفتها لانه يؤول الى  
ان تجعل تلك كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم

فان قيل فلم جاز الرفع اذا كررت نحو لا رجل في الدار ولا امرأة  
 قيل لانك اذا كررت كان جوابا لمن قال ارجل في الدار ام امرأة  
 فتقول لا رجل في الدار ولا امرأة ليكون الجواب على حسب السؤال  
 فان قيل لم يثبت لامع التكرار دون المعرفة قيل لان التكرار يقع بعد  
 من في الاستفهام الا ترى انك تقول هل من رجل في الدار فاذا وقعت  
 بعد من في السؤال جاز تقدير من في الجواب واذا حذف من في  
 السؤال تضمنت التكرار معنى المحرف فوجب ان تنى واما المعرفة فلا تقع  
 بعد من في الاستفهام الا ترى انك لا تقول هل من زيد في الدار  
 فاذا لم تقع بعد من في السؤال لم يجوز تقدير من في الجواب واذا لم يجوز  
 تقدير من في الجواب لم يتضمن المعرفة معنى المحرف فوجب ان يبقى  
 على اصله في الإعراب فاما قول الشاعر : لا هيثم الليلة في المطي .  
 فانها جاز لان التقدير فيه لامثل هيثم فصار في حكم التكرار فجاز  
 ان ينى مع لا وعلى هذا قولهم قضية ولا ابا حسن اي ولا مثل اي  
 حسن ولولا هذا التقدير لوجب الرفع مع التكرار نحو لا زيد  
 عندي ولا عمرو فان قيل فلم وجب التكرار في المعرفة قيل لانه  
 جاء مبتدئا على السؤال كانه قال ازيد عندك ام عمرو فقال لا زيد  
 عندي ولا عمرو والدليل على ان السؤال في تقدير التكرار ان المفرد  
 لا يفتر الى ذكره في الجواب الا ترى انه اذا قيل ازيد عندك كان  
 الجواب ان تقول لا من غير ان تذكره كاتك قلت لا اصل  
 لذلك فاما قولهم لا بد لك ان تفعل كذا فانها لم تكرر لانه صار  
 بمنزلة لا ينبغي لك فاجروها مجراها حيث كانت في معناها كما اجروا  
 يذر في مجرى يدع لاتفاقها في المعنى فان قيل لم لا تنى مع المضاف  
 قيل لم يجوز ان تنى مع المضاف لان المضاف والمضاف اليه  
 بمنزلة شيء واحد فلو بنينا مع لا لكان يؤدي الى ان نجعل ذلك

كلمات بمنزلة كلمة واحدة وهذا لا نظير له في كلامهم والمشبّه للمضاف  
في امتناعه من التركيب حكمه حكم المضاف اليه فاعرفه نصب ان  
شاء الله تعالى

## الباب الثامن والثلاثون

### باب حروف الجز

ان قال قائل لم عملت هذه الحروف الجز فعمل انما عملت لانها  
اختصت بالاسماء والحروف متى كانت مختصة وجب ان تكون عاملة  
وانما وجب ان تعمل الجز لان اعراب الاسماء رفع ونصب وجز فلما  
سبق الابتداء الى الرفع في المبتدأ والفعل الى الرفع ايضا في الفاعل والى  
النصب في المفعول لم يبق الا الجز فلما وجب ان تعمل الجز واجود  
من هذا ان تقول انما عملت الجز لانها تقع وسطا بين الاسم والفعل  
والجز وقع وسطا بين الرفع والنصب فاعطي الاوسط الاوسط ثم ان  
هذه الحروف على ضربين احدهما يلزم الجز فيه والآخر لا يلزم الجز فيه  
فاما ما يلزم الجز فيه فمن والى وفي واللام والباء ورب واما ما لا  
يلزم الجز فيه فالواو والتاء في القسم وحتى ولما مواضع نذكرها فيها  
ان شاء الله تعالى واما ما لا يلزم الجز فيه فعن وعلى والكاف وحاشي  
وخلا ومنذ ومنذ فاما عن فتكون اسما كما تكون حرفا فاذا كانت اسما  
دخل عليها حرف الجز فكانت بمعنى الناحية وما بعدها مجرور بالاضافة  
قال الشاعر

فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها      بينا وضوء النجم من عن شمالك  
وقال الآخر

فلقد اراني للرياح درية      من عن يميني مرة وشالي  
وقال الآخر

جرت عليها كل ریح سهج من عن بين الخط أو ساهج  
 وقال الآخر من عن بين الحميا نظرة قيل . وإذا كانت حرفا  
 كان ما بعدها مجرورا بها كقولك رميت عن القوس وما اشبه ذلك  
 وأما على فتكون اسما وفعلا وحرفا فإذا كانت اسما دخل عليها حرف  
 الجر فكانت بمعنى فوق وما بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر  
 تعدت من عليه بعد ما تم ظمؤها . نصل وعن فوض يزبراء . يميل  
 وقال الآخر

أنت من عليه تنفض الطل بعد ما . رأيت حاجب الشمس استوى فترقعا  
 وقال الآخر

فهي تنوش الحوض نوشا من علا . نوشا به تقطع اجوار الفلا .  
 وإذا كانت فعلا كانت مشتقة من مصدر وتدل على زمان مخصوص  
 نحو علا الجبل يعلو علوا فهو عال كقولك سلا يسلو سلوا فهو سال  
 وما اشبه ذلك وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو على  
 زيد دين واشباهه وأما الكاف فتكون اسما كما تكون حرفا فإذا كانت  
 اسما قدروها . تقدير مثل وجاز ان يدخل عليها حرف الجر وكان ما  
 بعدها مجرورا بالاضافة كقول الشاعر . وصاليات ككا يؤثنين .  
 فالكاف الاولى حرف جر والثانية اسم لانه لا يجوز ان يدخل حرف  
 جر على حرف جر كقول الشاعر . بضمكن عن كالبرد المنهم .  
 وتكون الكاف ايضا فاعلة كقول الشاعر

أنتهمون ولن ينهى ذوي شطط . كالطعن يهلك فيه الزيت والثلث .  
 فالكاف هاهنا اسم لانها فاعلة وهي في موضع رفع بإسناد الفعل اليها  
 فإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا بها نحو جاءني الذي كريد  
 وما اشبه ذلك وأما حاشي وخلا فقد ذكرناها في باب الاستثناء فيما  
 قبل وأما مذ ومنذ فلها باب نذكرها فيه فيما بعد ان شاء الله تعالى

ثم ان معاني هذه الحروف كلها مختلفة فلما من فتكون على اربعة اوجه  
الوجه الاول ان تكون لا يبداء الغاية كقولك سرت من الكوفة الى  
البصرة والوجه الثاني ان تكون للتبويض كقولك اخذت من المال درهما  
والوجه الثالث ان تكون لتبيين الجنس كقوله تعالى قَاتِلُوا الرِّجْسَ  
. مِنَ الْاَوْثَانِ فمن هذه دخلت لتبيين المقصود بالاجتناب ولا يجوز ان  
تكون للتبويض لانه ليس المأمور به اجتناب بعض الاوثان دون بعض  
واما المقصود اجتناب جنس الاوثان والوجه الرابع ان تكون زائدة في  
التي كقوله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ آلِهَةٍ غَيْرُهُ والتقدير ما لكم اليه غيره ومن  
زائدة كقول الشاعر . وما بالربع من أحد . اي اجد وذهب بعض  
المؤرخين الى انه يجوز ان تكون زائدة في الواجب ويستدل بقوله تعالى  
وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن زائدة بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَغْضُوا  
مِنْ آبَائِهِمْ وَمِنْ زَائِنَةٍ وَمَا اسْتَدِلَّ بِهِ لاجتماعه فيه لان من ليست  
زائدة فاما قوله تعالى وَيَكْفُرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ فمن فيه للتبويض لا  
زائدة لانه من الذنوب ما لا يكفر بايذاء الصدقات او اخفائها وابتائها  
للفقر . وفي مظالم العباد واما قوله تعالى بَغْضُوا مِنْ آبَائِهِمْ فمن فيه  
ايضا للتبويض لانهم انما امروا ان بغضوا ابصارهم عما حرم عليهم لا  
عما أحل لهم فدل على انها للتبويض وليست زائدة واما الى فتكون على  
وجهين احدهما ان تكون غاية كقولك سرت من الكوفة الى البصرة والثاني  
ان تكون بمعنى مع كقوله تعالى قَاتِلُوا رِجْسَهُمْ وَأَيَّدِيكُمْ إِلَى الْمُرَافِقِ  
وَأَتَمَّحُوا بِرُؤْسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ اي مع المرافق ومع الكافرين  
واما في معناها الظرفية كقولك زيد في الدار وقد يقع فيها فيقال  
زيد بنظر في العلم واما اللام فمعناها التخصيص والملك كقولك المال  
لزيد اي يختص به ويملكه واما الباء فمعناها الإيضاح كقولك كبرت  
بالقلم اي ألصفت كتابي بالقلم واما رب فمعناها الثقيل وفي مخالف



حرف الجز من اربعة اوجه الوجه الاول انها تقع في صدر الكلام  
 وحروف الجز لا تقع في صدر الكلام والوجه الثاني انها لا تعمل الا  
 في نكرة وحروف الجز تعمل في المعرفة والنكرة والوجه الثالث انه يلزم  
 مجرورها الصفة وحروف الجز لا يلزم مجرورها الصفة والوجه الرابع انها  
 يلزم معها حذف الفعل الذي اوصلته الى ما بعدها وهذا لا يلزم الحرف .  
 واختصاصها بهذه الاشياء لمعان اختصاصت بها فاما كونها في صدر الكلام  
 فانها لما كانت تدل على التقليل وتقليل الشيء يقارب فيه اشبهت  
 حروف النفي وحروف النفي لها صدر الكلام واما كونها لا تعمل الا  
 في النكرة فلانها لما كانت تدل على التقليل والنكرة تدل على التكثير  
 وجب ان نخصص بالنكرة التي تدل على التكثير ليصح فيها التقليل واما  
 كونها تلزم الصفة مجرورها فمحل ذلك عوضا عن حذف الفعل  
 الذي يتعلق به وقد يظهر ذلك في ضرورة الشعر واما حذف الفعل  
 معها فللعلم به الا ترى انك اذا قلت رب رجل يفهم كان التقدير فيه  
 رب رجل يفهم ادركت او لقيت فحذف الفعل لدلالة الحال عليه كما  
 حذف في قوله تعالى وَادْخُلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ اِلى قوله اِلَى فِرْعَوْنَ وَقَوِيْهِ  
 ولم يذكر مرسلا لدلالة الحال عليه فكذلك هاهنا واما عن منعها  
 المجاوزة واما على منعها الاستعلاء واما الكاف فمعناها التشبيه وقد  
 تكون زائدة كقوله تعالى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وتقديره ليس مثله شيء قال  
 الشاعر . لَوَاحِقُ الْاَقْرَابِ فِيهَا كَالْبَقَقِ . وتقديره فيها المفق وهو  
 الطول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب التاسع والثلاثون

### باب حتى

ان قال قائل على كم وجه تستعمل حتى قيل على ثلاثة اوجه الاول

ان تكون حرف جر كالي نحو قوله تعالى سلامٌ على حتى مطلع الفجر وما  
بعدها مجرور بها في قول جماعة النحويين إلا في قول شاذ لا يعرج عليه  
وهو ما قد حكى عن بعضهم أنه قال أنه مجرور بتقدير الى بعد حتى  
وهو قول ظاهر الفساد والوجه الثاني ان تكون عاطفة حملا على الواو  
نحو جاءني القوم حتى زيد ورأيت القوم حتى زيدا ومررت بالقوم حتى  
زيد فان قيل فلم حملت حتى على الواو قبل لانها اشبهتها بوجه الشبه  
بينها ان اصل حتى ان تكون غاية وإذا كانت غاية كان ما بعدها داخلا  
في حكم ما قبلها الا ترى أنك اذا قلت جاءني القوم حتى زيد كان زيد  
داخلا في الهي كما لو قلت جاءني القوم وزيد قلنا اشبهت الواو في هذا  
المعنى جاز ان تحمل عليها فان قيل فلم اذا كانت عاطفة وجب ان يكون  
ما بعدها من جنس ما قبلها ولا يجب ذلك في الواو قبل لانها لما  
كانت للغاية والدلالة على احد طرفي الشيء فلا يتصور ان يكون طرف  
الشيء من غيره فلو قلت جاء الرجال حتى النساء لجعلت النساء غاية  
للرجال ومقطعا لم وذلك محال والوجه الثالث ان تكون حرف ابتداء  
كأنما نحو ضرب القوم حتى زيد ضارب وذهبوا حتى عمرو ذاهب

قال الشاعر

فا زالت الفتلى تخرج دماؤها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

وقال الآخر

مطويتم حتى تكمل ركايتهم وحتى الجياد ما يقدر بأرسان  
فان قيل فهل يكون للجملية بعدها موضع من الإعراب قبل لا يكون  
للجملية بعدها موضع من الإعراب لان الجملية أنها يحكم لها بموضع من  
الإعراب اذا وقعت موقع المفرد يجوز ان تقع وصفا نحو مررت برجل  
يكتب او حالا نحو جاءني زيد يضحك او خبر مبتدأ نحو زيد يذهب  
واذا لم تقع هاهنا موقع المفرد فينبغي ان لا يحكم لها بموضع من الإعراب

فهذه الوجة الثالثة التي في حقي وقد نجسح كلها في مسألة واحدة نحو قولهم  
 أكلت السمكة حتى رأسها وحتى رأسها وحتى رأسها بالجر والرفع  
 والنصب فالجر على أن تجعل حتى حرف جر والنصب على أن تجعلها  
 حرف عطف فتعطفه على السمكة والرفع على أن تجعلها حرف ابتداء  
 فيكون مرفوعا بالابتداء وخبره محذوف وتقديره حتى رأسها مأكول  
 وأما حذف الخبر لدلالة الحال عليه وعلى هذه الوجة الثالثة ينشد  
 ألفي الصحيفة كي يخفف رَحْلَهُ والزاد حتى نَعْلُهُ أَلْفَاها  
 بالرفع والنصب والجر فالجر مجع والنصب على العطف والرفع على  
 الابتداء وألفاها الخبر فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الأربعون

باب مذ ومنذ

ان قال قائل لم قلتم ان الأغلب على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية وكل  
 واحد منهما يكون انما ويكون حرفا جازا قبل انما قلنا ان الأغلب  
 على مذ الاسمية وعلى منذ الحرفية لان مذ دخلها المحذف والاصل فيها  
 منذ فحذف النون منها والمحذف انما يكون في الاسماء والدليل على ان  
 الاصل في مذ منذ انك لو صغرتها او كسرتها لرددت النون اليها  
 فقلت في تصغيرها منيد وفي تكبيرها أمناذ لان التصغير والتكبير يرفقان  
 الاشياء الى اصولها فدل على ان الاصل في مذ منذ فان قيل فلم اذا  
 كانا اسمين كان الاسم بعدها مرفوعا نحو ما رأيت مذ يومان ومنذ  
 ليلتان قيل انما كان الاسم بعدها مرفوعا اذا كانا اسمين لانه خبر  
 المبتدأ لان مذ ومنذ هما للمبتدأ وما بعدها هو الخبر والتقدير في قولك  
 ما رأيت مذ يومان ومنذ ليلتان أمذ ذلك يومان وأمذ ذلك ليلتان  
 فان قيل فلم بنيت مذ ومنذ قسيل لانهما اذا كانا حرفين بنيا لان

الحروف كلها سبعة وإذا كانا السكون ينيا لتضمها معنى الحرف لأنك إذا قلت ما رأيته مد يومان ومنذ ليلتان كان المعنى فيه ما رأيته من أول اليومين إلى آخرها ومن أول الليلتين إلى آخرها ولما تضمنا معنى الحروف وجب أن ينيا ويثبت مد على السكون لأن الأصل في البناء أن يكون على السكون فثبت على الأصل وثبت مد على الضم لأنه لما وجب أن تحرك الدال للبقاء الساكنين ثبت على الضم إنباء لضمة الميم كما قالوا في مثنى مثنى فضموا البناء إنباء لضمة الميم ومنهم من يقول مثنى مثنى فيكسر الميم إنباء لكسرة البناء ونظير هذين الوجهين قرأته من قرأ الحمد لله فضم اللام إنباء لضمة الدال وقرأته من قرأ الحمد لله فكسر الدال إنباء لكسرة اللام فلها كانت مد ومنذ مبيتين وها تختصان بابتداء الغاية في الزمان كما أن ين تختص بابتداء الغاية في المكان وذهب الكوفيون إلى أن ين تستعمل في الزمان كما تستعمل في المكان واستدلوا على جواز ذلك بقوله تعالى لَتَسْعِدُنَّ أُمَّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَادْخُلْ مِنْ عَلَى أَوَّلِ يَوْمٍ وهو ظرف زمان ويستدلون أيضا بقول زهير بن أبي سلي

لمن الديار بقعة الحجر أقوين من حجاج ومن دهر

وما استدلوا به لاجحة لم فيه أما قوله تعالى كَسْبِدُ أُمَسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فَالتقدير فيه من تأسيس أول يوم فحذف المضاف وإقيم المضاف إليه مقامه كقوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْبَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه أهل القرية وأهل البئر وهذا كبير في كلامهم وأما قول زهير بن أبي سلي من حجاج ومن دهر فالرواية فيه مد حجاج ومد دهر وإن صح ما روه فالتقدير فيه من مر حجاج ومن مر دهر كما تقول مررت عليه السنون ومررت عليه الدهور فحذف المضاف وإقام المضاف إليه مقامه على ما بينا فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

## الباب الحادي والأربعون

### باب القسم

أن قال قائل لم حذف فعل القسم قيل أنها حذف فعل القسم لكثرة استعماله فإن قيل فلم قلتم أن الأصل في حروف القسم الباء دون غيرها . يعني الواو والتاء قيل لأن فعل القسم المحذوف فعل لازم لا ترى أن التقدير في قولك بالله لأفعلن أقسم بالله أو احلف بالله والحرف المعدي من هذه الحروف هو الباء لأن الباء هو الحرف الذي يقتضيه الفعل وأنها كانت الباء دون غيرها من الحروف المعدية لأن الباء معناها الإلصاق فكانت أولى من غيرها ليتصل فعل القسم بالقسم به مع تعديته والذي يدل على أنها في الأصل أنها تدخل على المضمر والمظهر والواو تدخل على المظهر دون المضمر والتاء تختص باسم الله تعالى دون غيره فلما دخلت الباء على المظهر والمضمر واختصت الواو بالمظهر والتاء باسم الله تعالى دل على أن الباء هي الأصل فإن قيل فلم جعلوا الواو دون غيرها بدلا من الباء قيل لوجهين أحدهما أن الواو تقتضي الجمع كما أن الباء تقتضي الإلصاق فلما تقاربا في المعنى اقيمت مقامها والثاني أن الواو مخرجها من الشفتين كما أن الباء مخرجها من الشفتين فلما تقاربا في المخرج كانت أولى من غيرها فإن قيل فلم اختصت الواو بالمظهر دون المضمر قيل لأنها لما كانت فرطاً على الباء والتاء تدخل على المظهر والمضمر انقطعت عن درجة الباء التي هي الأصل واختصت بالمظهر دون المضمر لأن الفرع أبداً يقطع عن درجة الأصل فإن قيل فلم جعلوا التاء دون غيرها بدلا من الواو قيل لأن التاء تبدل من الواو كثيرا نحو قولهم تراث وتجاه ونخمة ونبهة ونيفور والأصل فيه وراث ووجاه ووخمة ووهمة وويفور لأنه مأخوذ من الوقار إلا أنهم

أبدلوا التاء من الواو فكذلك هاهنا فان قيل فلم اختصت التاء باسم واحد وهو اسم الله تعالى فسئل لانها لما كانت فرعا للواو التي هي فرع للياء والواو تدخل على المظهر دون المضمحل لانها فرع انحطت عن درجته الواو لانها فرع الفرع فاختصت باسم واحد وهو اسم الله تعالى فان قيل فلم جعلوا جواب القسم باللام وإن وما ولا فسئل لأن القسم وجوابه لما كانا جمليين والحمل تقوم بنفسها وانما تتعلق إحدى الجمليتين بالآخرى برابطة بين وبين جوابه وجوابه لا يخلو إما أن يكون موجبا أو منفيا جعلوا الرابطة بينهما بأربعة أحرف حرفين للإيجاب وما باللام وإن وحرفين للنفي وما ولا وما فان قيل فلم جاز حذف لا نحو قوله تعالى قَالُوا تَاللّٰهِ تَقْتُلُوْا تَدْعُوْا يُوْسُفَ حَتّٰى يَكُوْنَ حَرَضًا اَوْ يَكُوْنَ مِنَ الْهَالِكِيْنَ قيل لدلالة الحال عليه لانه لو كان إيجابا لم يخل من إن أو اللام فلما خلا منها دل على انها نفي فلها جاز حذفها فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثاني والأربعون

### باب الإضافة

ان قال قائل على كم ضربا الإضافة قيل على ضربين إضافة بمعنى اللام نحو غلام زيد أي غلام لزيد وإضافة بمعنى من نحو ثوب خز أي ثوب من خزان قيل فلم حذف التنوين من المضاف وجر المضاف اليه قيل اما حذف التنوين فلانه يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلم يجعل بينهما الا ترى ان التنوين يؤذن بانقطاع الاسم وتامه والإضافة تدل على الاتصال وكون الشيء متصلا منتصلا في حالة واحدة محال واما جر المضاف اليه فلان الإضافة لما كانت على ضربين بمعنى اللام وبمعنى من وحذف حرف الجر قام المضاف مقام

فعمل في المضاف اليه الحمر كما يعمل حرف الحمر فان قيل وجه زيد  
 ويد عمرو هذه الاضافة هل في معنى اللام او بمعنى من قبل بمعنى  
 اللام لان الاضافة التي بمعنى من يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول الا  
 ترى انه يجوز ان تقول في نحو قولك ثوبٌ خمرٌ ثوبٌ خمرٌ فترفع خمر  
 لانه صفة للثوب وكذلك ما اشبهه واما الاضافة بمعنى اللام فلا يجوز ان  
 يكون الثاني وصفا للاول الا ترى انك لا تقول في غلام زيد غلامٌ زيد  
 فلا يجوز ان تجعل زيدا صفة لغلام كما جاز ان تجعل خرا صفة للثوب  
 فلما وجدنا قولم وجه زيد لا يجوز ان يكون الثاني وصفا للاول علما  
 انه بمعنى اللام لا بمعنى من فان قيل فلم كانت اضافته اسم الفاعل اريد  
 به الحال او الاستقبال واضافة الصفة المشبهة باسم الفاعل واضافة افعَل  
 الى ما هو بعض له واضافة الاسم الى الصفة غير محضة في هذه المواضع  
 كلها قبيح اما اسم الفاعل فانما كانت اضافة غير محضة لان الاصل  
 في قولك مررت برجل ضارب زيد غذا اي ضارب زيدا بتوئين ضارب  
 فلما كان تنوين هاهنا مقدرا كانت الاضافة في تقدير الانفعال ولهذا  
 اجري وصفا للنكرة واما الصفة المشبهة باسم الفاعل فانما كانت اضافتها  
 غير محضة لان التدبير في قولك مررت برجل حسن الوجه مررت  
 برجل حسن وجهه فلما كان التنوين ايضا هاهنا مقدرا كانت اضافته  
 ايضا غير محضة واما افعَل الذي يضاف الى ما هو بعض له فانما  
 كانت اضافته غير محضة لان التدبير في قولك زيد افضل القوم زيد  
 افضل من القوم فلما كانت من هاهنا مقدرة كانت اضافته غير محضة  
 واما اضافة الاسم الى الصفة فانما كانت غير محضة لان التدبير في  
 قولك صلاة الاولى صلاة الساعة الاولى فلما كان الموصوف هاهنا مقدرا  
 كانت الاضافة غير محضة لم تعد التعريف بخلاف ما اذا كانت محضة  
 نحو غلام زيد وما لم يتعرف بالاضافة لان اضافته غير محضة كقولم

مررت برجل مثلك وشبهك وما اشبه ذلك وإنما لم يعترف بالإضافة لأنها  
لا تخص شيئاً بعينه فلها وقصد صفة النكرة فأعترفه تصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثالث والأربعون

### باب التوكيد

ان قال قائل ما النانئة في التوكيد قيل النانئة في التوكيد التحقيق وإزالة  
الغور في الكلام لأن من كلامهم المجاز الا ترى انهم يقولون مررت  
بزيد وهم يريدون المرور بمنزله ومحلّه وجاءني القوم وهم يريدون بعضهم  
قال الله تعالى فنادته أَلَمْ لَا تَكُنْ وَأَنْتَا كَانَ جبريل وحده فإذا قلت  
مررت بزيد نفسه زال هذا المجاز وكذلك إذا قلت جاءني القوم كهم  
زال هذا المجاز ايضا قال الله تعالى فسمِعَ أَلَمْ لَا تَكُنْ كهم فزال هذا  
المجاز الذي كان في قوله فنادته أَلَمْ لَا تَكُنْ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمَحَارِبِ  
لوجود التوكيد فيه فان قيل فعلى كم ضربا التوكيد قيل على ضربين  
توكيد بتكرير اللفظ وتوكيد بتكرير المعنى فأما التوكيد بتكرير اللفظ  
فمخو جاءني زيد زيد وجاءني رجل رجل وما اشبه ذلك وأما التوكيد  
بتكرير المعنى فيكون بتسعة النماط وهي نفسه عينه كله أجمع أجمعون  
جماً جميع كلاً كلنا فان قيل فلم وجب تقديم نفسه وعينه على كلاً  
وأجمعين قيل لأن النفس والعين يدلان على حقيقة الشيء وكلاً وأجمعين  
يدلان على الإحاطة والعموم والاحاطة والعموم يدلان على محاط به  
فكان فيها معنى التبع والنفس والعين ليس فيها معنى التبع فكان تقديمها  
أولى وقسم كلاً على اجمعين لأن معنى الإحاطة في اجمعين اظهر منها  
في كلاً لأن اجمعين مشتقة من الاجتماع وكل لا اشتقاق له وأما ما بعد  
اجمعين فتبع لاجمعين وأنها كان ذلك لأنهم كرهوا إعادة لفظ اجمعين  
فراادوا ألفاظاً بعد اجمعين تبعاً له لأنها لا معنى لها سوى التبع فلم لما



وجب أن تكون بعد اجمعين فإن قيل أجمع وجمعه وجميع هل من  
 معارف أم تكرات قيل في معارف والذي يدل على ذلك أنها تكون  
 تأكيداً للمعارف نحو جاء الجيش أجمع ورأيت القبيلة جمعاء ومررت  
 بين جميع فلما كانت تأكيداً للمعارف دل على أنها معارف فإن قيل  
 فلم كانت غير معروفة قيل إنما أجمع فللتعريف ووزن الفعل وإنما  
 جمعاء فلا نفي التأنيت نحو صحراء وإنما جمع فللتعريف والعدل عن  
 أجمع جمعاء وقياسه جمع كحمر فعدل وحرك فاجمع فيه العدل  
 والتعريف وإنما كلا وكلنا ففيها إفراد لفظي وثنية معنوية والذي يدل  
 على ذلك أنها تارة يرجع الضمير اليها بالإفراد اعتباراً باللفظ وتارة  
 بالثنية اعتباراً بالمعنى قال الله تعالى كَلِمَاتُ الْحَيِّتَيْنِ آتَتْ أَكْثَرَهَا فَرْدُ الضَّمِيرِ  
 إلى اللفظ فأفرد ثم قال الشاعر

كلا أخوين ذو رجال كأنهم أسود الشرى من كل أغلب ضيغم  
 وقال الآخر وهو الفرزدق

كلاهما حين جدّ الجري بينهما قد أقلعا وكلا أنفها راب

قرء إلى اللفظ والمعنى فقال أقلعا اعتباراً بالمعنى وقال راب اعتباراً  
 باللفظ والذي يدل على أن الألف فيها ليست للثنية أنها لو كانت  
 للثنية لانقلبت في النصب والجر إذا أضفنا إلى المظهر لأن الأصل هو  
 المظهر تقول رأيت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين ورأيت كلنا  
 المرأتين ومررت بكلتا المرأتين فلو كانت للثنية لوجب أن تقلب مع  
 المظهر فلما لم تقلب دل على أنها الألف المقصورة وليست للثنية  
 وذهب الكوفيون إلى أن الألف فيها للثنية واستدلوا على ذلك  
 بقول الشاعر

في كلت رجلها سلامى واحدة كلتاها مقرونة بزايدة  
 فأفرد في قوله كلت فدل على أن كلتا مثني واستدلوا على ذلك أيضاً

بأن الالف فيها تنقلب الى الياء في حال النصب والحجر اذا اضيفتا  
 الى المضمر تقول رأيت الرجلين كليهما ومررت بالرجلين كليهما وكذلك  
 تقول رأيت المرأتين كليهما ومررت بالمرأتين كليهما ولو كانت الالف  
 المنصورة لم تنقلب كالف عصا ونحوها وما ذهب اليه الكوفيون ليس  
 بصحيح فانما استدلالهم بقول الشاعر في البيت المتكتم . في كلت رجلهما  
 سلامي واحدة . فلا حجة فيه لانه يحمل انه حذف الالف للضرورة  
 الشعر وأما قولهم انهما تنقلب في حال النصب والحجر اذا اضيفت الى  
 المضمر قلنا انما قلبت مع المضمر لانها اشبهت الف الى وعلى ولدى فلما  
 اشبهتها قلبت انهما مع المضمر ياء كما قلبت الف الى وعلى ولدى مع  
 المضمر في اليك وعليك ولديك ووجه المشابهة بينهما وبين هذه الكلم  
 ان هذه الكلم يلزم دخولها على الاسم ولا تقع الا مضافة كما ان هذه الكلم  
 لما حال النصب والحجر وليس لما حال الرفع فان قيل فهل يجوز توكيد  
 النكرة قبل ان كانت التوكيد بتكرير اللفظ جاز توكيد النكرة كما  
 يجوز توكيد المعرفة نحو جاتي رجل رجل وان كان التوكيد بتكرير  
 المعنى فقد اختلف الفخويون في ذلك فذهب البصريون الى انه لا يجوز  
 وذلك لان كل واحدة من هذه الالفاظ التي يؤكد بها معرفة فلا يجوز  
 ان يجري على النكرة تأكيد كما لا يجوز ان يجري عليها وصفا وذهب  
 الكوفيون الى انه يجوز واستدلوا على جوازه بقول الشاعر  
 ليك شاقة ان قيل ذا رجب يا ليت عدة حول كله رجب  
 فحجر كلاً على التوكيد بحول وهذه نكرة واستدلوا ايضا بقول الشاعر  
 اذا التعود كر فيها حقد يوما جديدا كله مطردا  
 فانكد يوما وهو نكرة بكله واستدلوا ايضا بقول الآخر . وقد صرت  
 البكرة يوما اجمعا . وما استدلوا به من هذه الايات لا حجة فيه اما  
 قول الشاعر . يا ليت عدة حول كله رجبا . فالرواية . يا ليت

هذه حول كله رجب . بالاضافة وهو معرفة لا نكرة . وربما منصوب  
 فان القصيدة منصوبة واما قول الآخر . يوما جديها كله مطرنا .  
 فيستدل ان يكون تأكيداً للضمير في جديد والمضمرات لا تكون الا  
 معارف وكان هذا اولى لانه اقرب اليه من اليوم فعلى هذا يكون  
 الانشاد بالرفع واما قول الآخر . قد صرث البكرة يوما اخمنا .  
 فلا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة ثم لو صححت هذه الايات على ما  
 روي فلا يجوز الاحتجاج بها لقولها وشذوذها في بابها والشاذ لا يحجج  
 به فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الرابع والاربعون

### باب الوصف

ان قال قائل ما الغرض في الوصف قبل التخصيص والتفضيل فان  
 كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص لان الاشتراك يقع  
 فيها الا ترى ان المسمين يزيد ونحوه كثير فاذا قال جاءني زيد لم يعلم  
 انهم يريد فاذا قال زيد العاقل او العالم او الاديب وما اشبه ذلك  
 فقد خصه من غيره وان كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف  
 التفضيل الا ترى انك اذا قلت جاءني رجل لم يعلم اي رجل هو فاذا  
 قلت رجل عاقل فقد فضّلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصه  
 لاننا نعني بالتخصيص شيئا بعينه ولم يوجد هاهنا فان قيل ففي كم حكما  
 تتبع الصفة الموصوف قبل في عشرة اشياء في رفعه ونصبه وجره  
 وافراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتانيته وتعريفه وتنكيره فان قيل فلر  
 لم توصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة وكذلك سائرهما قيل لان  
 المعرفة ما خص الواحد من جنسه والنكرة ما كان شائعا في جنسه  
 والصفة في المعنى هي الموصوف ويستحيل الشيء الواحد ان يكون شائعا

مخصوصا وإذا استحال هنا في وصف المعرفة بالنكرة والنكرة بالمعرفة  
 كان في وصف الواحد بالاثني والاثني بالجميع أشد استحالة وكذلك  
 سائرهما فإن قيل فما العامل في الصفة قبل هو العامل في الموصوف  
 فإذا قلت جاني زيد الظريف كان العامل فيه جاني. وإذا قلت رأيت  
 زيدا الظريف كان العامل فيه رأيت وإذا قلت مررت بزيد الظريف  
 كان العامل فيه الياء هذا مذهب سيبويه ومذهب أبو الحسن  
 الاختلي أن كونه صفة لمرفوع أوجب له الرفع وإلى أن كونه صفة  
 منصوب أوجب له النصب وإلى أن كونه صفة لمجرور أوجب له الجزم  
 والذي عليه الأكثر هو الأول وهو مذهب سيبويه فأعرفه نصب  
 إن شاء الله تعالى

## الباب الخامس والأربعون

### باب عطف البيان

١. أن قال قائل ما الغرض في عطف البيان قبل الغرض فيه رفع  
 اللبس كما في الوصف ولهذا يجب أن يكون أحد الاسمين يريد على الآخر  
 في كون الشخص معروفا به ليخصه من غيره لأنه لا يكون إلا بعد اسم  
 مشترك لا ترى أنك إذا قلت مررت بولدك زيد قد خصصت ولدا  
 واحدا من أولاده فإن لم يكن له إلا وادا واحدا كان بدلا ولم يكن  
 عطف بيان لعدم الاشتراك وعطف البيان يشبه البدل من وجه  
 ٢. ويشبه الوصف من وجه فوجه شبهه للبدل أنه اسم جامد كما أن  
 البدل يكون إما جامدا ووجه شبهه للوصف أن العامل فيه هو العامل  
 في الاسم الأول والدليل على ذلك أنك تجعله تارة على اللفظ وتارة  
 على الموضع فتقول يا زيد زيد زيدا فالرفع على اللفظ والنصب على  
 الموضع قال الشاعر

إِنِّي وَأَسْطَارِي سَاطِرُونَ سَاطِرًا لِقَائِلٍ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا  
وهذا باب يترجمه البصريون ولا يترجمه الكوفيون فاعرفه نصب  
ان شاء الله تعالى

## الباب السادس والأربعون

### باب البدل

ان قال قائل ما الغرض في البدل قيل الايضاح ورفع الالتباس  
وإزالة التوسع والحجاز فان قيل فعلى كم ضربا البدل قيل على اربعة  
اضرب بدل الكل من الكل وبدل البعض من الكل وبدل الاشتغال  
وبدل الغلط فاما بدل الكل من الكل فقولك جاءني اخوك زيد  
ورأيت اخاك زيدا ومررت بأخيك زيد قال الله تعالى إلهي زيدا الصراط  
الستقيم صراط الذين أنعمت عليهم وبدل البعض من الكل كقولك  
جاءني بنو فلان ناس منهم ولا بد ان يكون فيه ضمير يعلقه بالبدل  
منه قال الله تعالى وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ  
الْآخِرِ واما قوله تعالى وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ أَلْبِسَ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ  
سَبِيلًا فمن استطاع بدل من الناس وتقديره من استطاع سبيلا منهم  
فحذف الضمير للعلم به واما بدل الاشتغال فمخو قولك سلب زيد ثوبه  
ويجبني عمرو عقله ولا بد فيه ايضا من ضمير يعلقه بالبدل منه قال  
الله تعالى يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ فَقُلْ هُوَ قِتَالٌ فِيهِ بَدَلٌ  
مِنَ الشَّهْرِ وَالْضَمِيرُ فِيهِ عَائِدٌ إِلَى الشَّهْرِ فاما قول الشاعر  
لقد كان في حولي نَوَاءٌ ثَوْبَةٌ تَقْضِي كِبَانَاتِي وَيَسَامُ سَائِمُ  
والتقدير فيه ثوبته فيه فحذف للعلم فاما بدل الغلط فلا يكون في قرآن  
ولا كلام فصيح وهو ان يريد ان يلفظ بشيء فيسبق لسانه الى غيره  
فيقول لثيت زيدا عمرا فعبروا هو المقصود وزيد وقع في لسانه غلط

به فأتى بالذي قصده وأبدله من المخلوط به والاجود في مثل هذا  
 ان يستعمل معه بل فيقول بل عمرا فان قيل فما العامل في البذل  
 قيل اختلف النحويون في ذلك فذهب جماعة منهم الى ان العامل  
 في البذل غير العامل في المبدل وهو جملتان ويحكي عن ابي علي  
 الفارسي انه قيل له كيف يكون البذل ايضاحا للمبدل وهو من غير  
 جملة فقال لهما لم يظهر العامل في البذل وانما دل عليه العامل في  
 المبدل واتصل البذل بالمبدل في اللفظ جاز ان يوضحه والذي يدل  
 على ان العامل في البذل غير العامل في المبدل قوله تعالى وَلَوْلَا اَنْ  
 يَكُونَ النَّاسُ اُمَّةً وَاحِدَةً جَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِعَهُمْ سُقُوطًا مِنْ  
 فَضِيٍّ فظهور اللام في يوقع وهي يدل من من ويدل على ان العامل في  
 البذل غير العامل في المبدل قوله تعالى قَالَ الْمَلَأَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ  
 قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ فظهور اللام مع من هو يدل  
 من الذين استضعفوا فدل على ان العامل في البذل غير العامل في  
 المبدل وذهب قوم الى ان العامل في البذل هو العامل في المبدل  
 ١٠ منه كما ان العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاكثرون على  
 الاول فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب السابع والاربعون

### باب العطف

ان قال قائل كم حروف العطف قيل تسعة الواو والفاء وثم وان  
 ولا ويل ولكن وام وحتى فان قيل فلم كان اصل حروف العطف  
 الواو قيل لان الواو لا تدل على اكثر من الاشتراك فقط وانما  
 غيرها من الحروف فتدل على الاشتراك وعلى معنى زائد على ما سبقين  
 واذا كانت هذه الحروف تدل على زيادة معنى ليس في الواو صارت

الواو بمنزلة الشيء المنفرد وبالي الحروف بمنزلة المركب والمنفرد اصل  
للمركب فان قيل فما الدليل على ان الواو تقتضي الجمع دون الترتيب  
قيل الدليل على ذلك قوله تعالى وَاَدْخُلُوا الْاَبَابَ حُدُودًا وَقُولُوا حِطَّةٌ  
وقال في موضع آخر وَقُولُوا حِطَّةٌ وَاَدْخُلُوا الْاَبَابَ حُدُودًا ولو كانت  
الواو تقتضي الترتيب لما جاز ان يتقدم في احدي الآيتين ما يتأخر في  
ال اخرى قال ليد

أَغْلَى السَّيِّئَاتِ بِكُلِّ أَذْكَنِّ طَائِفَةٍ أَوْ جَوْنَةٍ قُدَحَتْ وَقُضِّ خَتَامُهَا  
وتقديره قُضِّ خَتَامُهَا وَقُدَحَتْ لانه يريد بالجوقة هاهنا القدر وقُدَحَتْ  
اي عُزِفَتْ والمعرفة يقال لها المقدحة وقُضِّ خَتَامُهَا اي كُشِفَ غَطَاؤُهَا  
والعرف انما يكون بعد الكشف هكذا ذكره الثماني في الاظهر انه  
اراد بالجوقة الخاية وقد ذكرنا ذلك في كتابنا الموسوم بالمنجمل في  
شرح السبع الطول والذي يدل على انها للجمع دون الترتيب قولهم  
المال بين زيد وعمرو كما يقال بينهما ويقال اختمم زيد وعمرو ولو  
كانت الواو تفيد الترتيب لما جاز ان يقال ان تقع هاهنا لان هذا  
الفعل لا يقع الا من اثنين ولا يجوز الاقتصار على احدهما فدل على  
انها تفيد الجمع دون الترتيب فاما الفاء فانها تفيد الترتيب والتعقيب  
وتم تفيد الترتيب والتراخي واو تفيد الشك والتخيير والاباحة ولا تفيد  
الشيء وبلى تفيد الانتقال من قصة الى قصة اخرى ولكن تفيد  
الاستدراك وانما تعطف في الشيء دون الاثبات بخلاف بل فانها  
تعطف في الشيء والاثبات معا فان قيل فلم جاز ان تستعمل بل بعد  
الشيء لكن ولم يجوز ان تستعمل لكن بعد الاثبات كجبل قيل لان بل  
انما تستعمل في الإيجاب لأجل الغلط والسيان لما قبلها وهذا انما  
يقع في الكلام نادرا فاقصرنا على حرف واحد واما استعمال لكن  
فانها يكون بعد الشيء فجاز ان يشترك معها فيه لان الكلامين صواب

ولا ينكر تكرار ما يقتضي الضرب فذلك افترق الحكم فيها وإما  
 أم فتكون على ضربين متصلة ومنقطعة فأما المتصلة فتكون بمعنى أي  
 نحو أريد عندك أم عمرو أي أيها عندك وإما المنقطعة فتكون بمنزلة  
 بل والهزة كقولهم أنها لابل أم شاء والتقدير فيه بل أي شاء كأنه  
 رأى شخصا فغلب على ظنه أنها لابل فخير بحسب ما غلب على ظنه  
 ثم أدركه الشك فرجع إلى السؤال والاستنباط فكأنه قال بل أي شاء  
 ولا يجوز أن يتقدم بل وحدهما والذي يدل على ذلك قوله تعالى أم  
 له البتات ولكم البتون ولو كان بمعنى بل وحدهما لكان التقدير بل  
 له البتات ولكم البتون وهذا كفر محض فدل على أنها بمنزلة بل والهزة  
 فأما إما فليست حرف عطف ومعناها كعني أو إلا أنها أقعد في باب  
 الشك من أو لأن أو يمضي صدر كلامك معها على البتة ثم يطرأ  
 الشك من آخر الكلام إلى إزله وإما إما فينبى الكلام معها من أوله  
 على الشك وإثباتها فلما لم يثبت حرف عطف لأن حرف العطف لا  
 يخلو إما أن يعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة فإذا قلت قام  
 إما زيد وإما عمرو لم تعطف مفردا على مفرد ولا جملة على جملة ثم  
 لو كانت حرف عطف لما جاز أن يتقدم على الاسم لأن حرف العطف  
 لا يتقدم على المعطوف عليه ثم لو كانت أيضا حرف عطف لما جاز  
 أن يجمع بينها وبين الواو فلما جُمع بينهما دل على أنها ليست حرف عطف  
 لأن حرف العطف لا يدخل على مثله فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب الثامن والأربعون

باب ما لا ينصرف

أن قال قائل كم العلل التي تمنع الصرف قبل تسع وهي وزن الفعل  
 والوصف والتانيث والالف والنون الزائدتان والتعريف والعجبة



والعدل والتركيب والجمع ويجزئها بيتان من الشعر وهي  
 جمع ووصف وتانيث ومعرفة ونجبة ثم عدل ثم تركيب  
 والتون رائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول يقرب  
 فان قيل ومن أين كانت هذه العلل فروعا قيل لأن وزن الفعل  
 فرع على وزن الاسم والوصف فرع على وزن الموصوف والتانيث فرع  
 على التذكير والالف والتون الرائدتان فرع لانهما تجريان مجرى علامة  
 التانيث في امتناع دخول علامة التانيث عليها الا ترى انه لا يقال  
 عظيمة وسكرانة كما لا يقال حمراء وصفراء والتعريف فرع على التكثير  
 والنجبة فرع على العربية والجمع فرع على الواحد والعدل فرع لانه  
 متعلق بالمعدول عنه والتركيب فرع على الافراد فهذا وجه كونها فروعا  
 فان قيل فلم وجب ان تكون هذه العلل تمنع الصرف قيل لانها لما  
 كانت فروعا على ما بينا والفعل فرع على الاسم وهو اثنان من الاسم  
 لكونه فرعا فقد اشبهت الفعل فاذا اجتمع في الاسم علتان من هذه  
 العلل وجب ان يمتنع من الصرف لشبهه الفعل فان قيل فلم لم يمتنع  
 الصرف بعلّة واحدة قيل لأن الاصل في الاسماء الصرف ولا يمتنع من  
 الصرف بعلّة واحدة لانها لا تقوى على تنقله عن اصله الا ان تكون العلة  
 تقوم مقام علتين فحيثما تمنع من الصرف بعلّة واحدة لقيام علة مقام  
علتين فان قيل لم منع ما لا يتصرف التنوين والجر قبل لوجهين  
 احدهما انه انما منع من التنوين لانه علامة التصرف فلما وجد ما يوجب  
 منع التصرف وجب ان يحذف ومنع الجر نبيّا له والوجه الثاني انه  
 انما منع الجر اصلا لا نبيّا له لانه انما منع من الصرف لانه اشبه  
 الفعل والفعل ليس فيه جر ولا تنوين فكذلك ايضا ما اشبهه فان قيل  
 فلم حمل الجر على النصب فيما لا يتصرف قيل لأن بين الجر  
 والنصب مشابة ولما حمل الجر على النصب في التثنية وجمع المذكر

والموت السالم فلما حُلِ الجَزْ على النصب في تلك المواضع فكذلك  
 يحمل الجَزْ على النصب هاهنا فان قيل فلم كان جميع ما لا يتصرف  
 في المعرفة يتصرف في النكرة ألا خمسة اَنْواع اَفْعِل اذا كان نعتا نحو  
 ازهر وما كان آخره الف الثاني نحو حلى وحرأ وما كان على  
 فعلان مؤنثه فعلى نحو سكران وسكرى وما كان جمعا بعد الله حرفان  
 او ثلاثة اوسطها ساكن نحو مساجد وقناديل وما كان مقدولا عن  
 العدد نحو مئتي وثلاث ورباع واشباهه ففعل أما اَفْعِل فانها لم  
 يتصرف معرفة ولا نكرة لأنه اذا كان معرفة فقد اجتمع فيه التعريف  
 ووزن الفعل واذا كان نكرة فقد اجتمع فيه الوصف ووزن الفعل  
 وذهب ابو الحسن الاخفش الى انه اذا سمي به ثم نكر انصرف لأنه  
 لِمَا سَمِيَ به زال عنه الوصف واذا نكر بقي وزن الفعل وحده فوجب  
 ان يتصرف والصحيح انه لا يتصرف لأنه اذا نكر رجع الى الاصل وهو  
 الوصف فيجتمع فيه علتان وهو وزن الفعل والوصف كما انهم صرفوا  
 قولهم مررت بنسوة اربع وان كان على وزن الفعل وهو صفة الا ان  
 الاصل ان يكون اسما لا صفة مراعاة للاصل فكذلك هاهنا نراعي  
 اصله في الوصف وان كان قد سمي به وأما ما كان آخره الف الثاني  
 فانها لم يتصرف لأنه مؤنث وفائيه لازم فكأنه أثبت مرتين فلها لا  
 يتصرف لان العلة فيه قامت مقام عَظْمٍ وأما ما كان على فعلان مؤنثة  
 فعلى نحو سكران وسكرى فلان الالف والنون فيه اشبهتا التي الثاني  
 نحو حرأ وذلك من وجهين احدهما امتناع دخول ناء الثاني والثاني  
 ان بناء مذكروه مخالف لبناء مؤنثه وان لم يكن له مؤنث على فعلى  
 نحو عثمان فانه لا يتصرف معرفة ويتصرف نكرة وليس من هذه الانواع  
 وأما ما كان جمعا بعد الله حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن فانها منع  
 من الصرف البتة وذلك لاربعة اوجه ذكرها التائي الوجه الاول انه

لها كان جمعا لا يمكن جمعه مرة ثانية فكأنه قد جمع مرتين والوجه  
 الثاني أنه جمع لا نظير له في الآحاد فعدم النظير يقوم مقام علة ثانية  
 والوجه الثالث أنه جمع ولا يمكن أن يكسر مرة ثانية فأشبه الفعل  
 لأن الفعل لا يدخله التكسير والوجه الرابع أنه جمع لا نظير له في  
 الأسماء العربية فجرى مجرى الاسم الأعجمي لأن الأعجمي يكون على غير  
 وزن العربي والوجهان الآخران يرجعان إلى الأولين وأما ما كان  
 معدولا عن العدد نحو مثنى وثلاث فأنها منع الصرف في النكرة  
 وذلك للعدل والوصف وقيل لأنه عدل عن اللفظ والمعنى فأما عدله  
 في اللفظ فظاهر وأما عدله في المعنى فلأن العدد يراد به قبل العدل  
 الدلالة على قدر المعداد لا ترى أنك إذا قلت جأتي اثنان أو ثلاثة  
 أردت قدر ما جأك وإذا قلت جأتي مثنى وثلاث لم يجر حتى يتنضم  
 قبله جمع لتدل بذكر المعداد على الترتيب فنقول جأتي القوم مثنى  
 مثنى وثلاث ثلاث أي اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة فدل على أنه معدول  
 من جهة اللفظ والمعنى فلذلك لم ينصرف في النكرة فان قيل فلما  
 دخل جمع ما لا ينصرف المجر مع الألف واللام أو الإضافة قيل  
 لثلاثة أوجه الأول أنه أمن فيه التنوين لأن الألف واللام والإضافة  
 لا تكون مع التنوين فلما لا وجدت مع التنوين أمن فيه التنوين  
 فدخله المجر في موضع المجر والوجه الثاني أن الألف واللام والإضافة  
 قامت مقام التنوين ولو كان التنوين فيه لجاز فيه المجر فكذلك  
 مع ما قام مقامه والوجه الثالث أنه بالألف واللام والإضافة بعد  
 عن شبه الفعل فلما بعد عن شبه الفعل دخله المجر في موضع المجر  
 لأنه قد صار بمنزلة ما فيه علة واحدة فلها المعنى دخله المجر مع  
 الألف واللام والإضافة فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

## الباب التاسع والأربعون

### باب اعراب الافعال ونائبها

ان قال قائل لم كانت الافعال ثلثة ماضي وحاضر ومستقبل قيل لان  
الارمنة ثلثة ولما كانت ثلثة وجب ان يكون الافعال ثلثة ماض  
وحاضر ومستقبل فان قيل فلم يبي الفعل الماضي على حركة ولم كانت  
الحركة فتحة قيل انما يبي الفعل اولاً لان الاصل في الافعال البناء  
ويبي على حركة تفضيلاً له على فعل الامر لان الفعل الماضي اشبه  
الاسماء في الصيغة نحو قولك مررت برجل ضرب كما تقول مررت  
برجل ضارب فاشبه ايضا ما اشبه الاسماء في الشرط والجزاء فالك  
تقول ان فعلت فعلت والمعنى فيه ان تفعل ففعل فلما قام الماضي مقام  
المستقبل والمستقبل قد اشبه الاسماء وجب ان يبي على حركة تفضيلاً  
له على فعل الامر الذي ما اشبه الاسماء ولا اشبه ما اشبهها وانما  
كانت الحركة فتحة لوجهين احدهما ان الفتحة اخف الحركات فلما وجب  
بناءؤه على حركة وجب ان يبي على اخف الحركات والوجه الثاني  
انه لا يخلو اما ان يبي على الكسر او على الضم او على الفتح فبطل ان  
يبي على الكسر لان الكسر ثقيل والفعل ثقيل والتثنية لا ينبغي ان  
يبي على ثقل واذا كان الجزاء لا بدخله وهو غير لازم لثقله فان لا  
يدخله الكسر الذي هو لازم كان ذلك من طريق الاولى واذا بطل  
ان يبي على الكسر بطل ان يبي على الضم ايضا لثلاثة اوجه الوجه  
الاول ان الضم اقل واذا بطل ان يبي على الثقيل فلان لا يبي على  
الاقل اولى والوجه الثاني ان الضم اخو الكسر لان الواو اخت الياء  
لا ترى انهما يجتمعان في الردف نحو قوله

ولا تُكْثِرْ على ذي الضغن عتبا ولا ذُكِرَ العجزم للذنوب

ولا تسأله عنها سوف يهدي ولا عن حبيب لك بالمحسب  
في تلك في صديق أو عدو تحبرك العيون عن القلوب  
والوجه الثالث أنها لم يبن على الضم لأن من العرب من يجزئ بالضم  
عن الواو فيقول في قاموا قام وفي كانوا كان قال الشاعر  
فلو أن الأطباء كان حولي وكان مع الأطباء الشفاء

وإذا بطل ان يبنى على الكسر والضم وجب ان يبنى على الفتح فان قيل  
لم يبن فعل الامر على الوقف قيل لأن الأصل في الأفعال البناء  
والأصل في البناء ان يكون على الموقف فبنى على الوقف لأنه الأصل  
وذهب الكوفيون الى أنه معرب وأعرابه المجرم واستدلوا على ذلك  
من ثلاثة اوجه الوجه الأول أنهم قالوا أنها قلنا أنه معرب مجزوم لأن  
الأصل في تم وإذهب لنتم ولتذهب قال الله تعالى قَبْلَكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ  
خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ وذكر أنها قرآءة النبي صلى الله عليه وسلم وقد روي  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في بعض مغاربه لتأخذوا مصابكم  
فدل على ان الأصل في تم لنتم وإذهب لتذهب إلا أنه لما كثر كلامهم  
وجرى على الستم استعملوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه  
فحذفوا مع حرف المضارعة تخفيفا كما قالوا ايش والأصل فيه ائي شيء  
وكقولهم وبه والأصل فيه ويل أمه فحذفوا لكثرة الاستعمال فكذلك  
هاهنا والوجه الثاني أنهم قالوا اجمعنا على ان فعل النبي معرب مجزوم  
نحو لا تم ولا تذهب فكذلك فعل الامر نحو تم واقعد لأن النبي ضد  
الامر وم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره والوجه الثالث  
أنهم قالوا الدليل على أنه مجزوم أنك تقول في المعنل أغرر إزم إخش  
فحذف الواو والياء والألف كما تقول لم يغز لم يرم لم يخش فدل على أنه  
مجزوم بلام مقدرة وقد يجوز افعال حروف المجرم مع الحذف قال الشاعر  
محمَّدٌ قَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إذا ما خَشَتْ من أمرٍ تَبَالَا

وأما ما ذهب اليه الكوفيون فقايد وقولهم ان الأصل في تم نتم وذهب  
 لذهب إلا أنهم حذفوه لكثرة الاستعمال قلنا ليس كذلك وأنه لو  
 كان الامر كما زعموا لوجب ان يختص الحذف بما يكثر استعماله دون  
 ما لا يكثر استعماله قلنا قيل افعنس واخرنم واعلوط وما اشبه ذلك  
 بالحذف ولا يكثر استعماله دل على فساد ما ذهبوا اليه فقولهم ان فعل  
 النبي معرب مجزوم فكذلك فعل الامر قلنا هذا فاسد لان فعل النبي  
 في اوله حرف المضارعة الذي اوجب المشابهة بالاسم فاستحق الاعراب  
 فكان معربا وأما فعل الامر فليس في اوله حرف المضارعة الذي  
 يوجب للفعل المشابهة بالاسم فيستحق الاعراب فكان باقيا على اصله  
 وقولهم انه يحذف الواو والياء والالف نحو اغز وارم واخش كما تقول  
 لم يغز لم يرم لم يخش فنقول انما حذفنا هذه الاحرف للبناء لا  
 للاعراب حملا للفعل الممثل على الفعل الصحيح حملا للرفع على الأصل  
 والذي يدل على ذلك صحة ما ذكرناه ان حروف الجزم لا تعمل مع  
 الحذف فحروف الجزم اولى وأما البيت الذي انشدوه وهو قوله  
 محمد فقد نفست كل نفس . فقد أنكره ابو العباس المبرد ولو سلمنا  
 صحته فنقول قوله قد نفست كل نفس لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة  
 وانما حذفت الياء للضرورة اجتناء بالكسرة عن الياء وهو في كلامهم  
 اكثر من ان يحصى وان سلمنا ان الأصل لتند وأنه مجزوم بلام مقدرة  
 غير انا نقول انما حذفت اللام لضرورة الشعر وما حذف للضرورة  
 لا يجوز ان تجعل اصلا يقاس عليه وقد بينا هذه المسألة مستقصاة في  
 المسائل الخلافية فان قيل فلم أعرب الفعل المضارع قيل لانه اشبه  
 الاسماء من الخمسة الواجهة التي ذكرناها قبل في صدر الكتاب واعرابه  
 الرفع والنصب والجزم فأما الرفع فلقيامه مقام الاسم وقد ذكر ايضا  
 في صدر الكتاب وأما النصب والجزم فستذكرها ايضا فيما بعد هذا

الباب ان شاء الله تعالى فان قيل فلم قالوا هو يغزو ويرمي ويخشي  
 فأنشأ الواو والياء والالف ساكنة في حالة الرفع وحذفوها في حالة  
 الجزم ونحو الواو والياء في حالة النصب فسواء في يخشي بين النصب  
 والرفع قيل انما ابتوها ساكنة في الرفع لان الاصل ان يقال هو  
 يغزو ويرمي ويخشي بضم الواو في يغزو والياء في يرمي ويخشي الا انهم  
 استعملوا الضمة على الواو من يغزو وعلى الياء من يرمي فحذفوها فبقيت  
 الواو من يغزو ساكنة وكذلك الياء من يرمي واما الياء من يخشي  
 فانقلبت النون لتحركها وانفتاح ما قبلها وانما حذفوا هذه الحروف في  
 الجزم لانها اشبهت الحركات ووجه الشبه من وجهين احدهما ان هذه  
 الحروف مركبة من الحركات على قول بعض النحويين والحركات  
 مأخوذة منها على قول آخرين وعلى كلا القولين فقد حصلت المشابهة  
 بينهما والوجه الثاني ان هذه الحروف هاهنا لا تقوم بها الحركات كما ان  
 الحركات كذلك وكما انما تحذف للجزم فكذلك هذه الحروف وقد حكي  
 عن ابي بكر بن السراج انه شبه المجازم بالدواء والحركة في الفعل  
 بالنضلة التي يخرجها الدواء وكما ان الدواء اذا صادف فضلة حذفها  
 وان لم يصادف فضلة اخذ من نفس الجسم فكذلك المجازم اذا دخل  
 على الفعل ان وجد حركة اخذها والا اخذ من نفس الفعل وسهل  
 حذفها وان كانت اصلية لسكونها لانها بالسكون تضعف فتصير في  
 حكم الحركة فكما ان الحركة تحذف فكذلك هذه الحروف وانما فنحو  
 الواو والياء في يغزو ويرمي في النصب لحقة الفتحة فانقلبت الياء في  
 نحو يخشي النون لتحركها في النصب وانفتاح ما قبلها كما قبلناها في حالة  
 الرفع لتحركها بالضم في الاصل وانفتاح ما قبلها فان قيل فلم كانت  
 الخمسة الامثلة نحو يفعلان وتعلنان وينعلون وتنعلون في حالة  
 الرفع بثبوت النون وفي حالة النصب والجزم بحذفها قيل لان هذه الامثلة

لنا وجب أن تكون معرفة لم يمكن أن يجعل اللام حرف الاعراب وذلك  
لأنه من الاعراب المحزوم فلو أنها حرف اعراب لوجب أن يستطع في  
حالة المحزوم فكان يوثق الى أن يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز ولم  
يمكن أيضا أن يجعل الضمير حرف الاعراب لأنه في الحقيقة ليس بحزوم  
الفاعل وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز أن يجعل  
حرف اعراب لكلمة أخرى فوجب أن يكون الاعراب بعدها فزادوا  
النون لأنها تنفي حروف المد واللين وجعلوا ثبوتهما علامة للرفع  
والخذف علامة للحزوم والنصب وإنما جعلوا الثبوت علامة للرفع والخذف  
علامة للحزوم والنصب ولم يكن بعكس ذلك لأن الثبوت أول والخذف  
أول على ما أن الرفع أول والمحزوم والنصب طاريان عليه فأعطوا  
الأول الأول والطارى الطارى والنصب فيها محمول على المحزوم لأن  
المحزوم في الأفعال نظير المحزوم في الاسماء وكما أن النصب في التثنية والجمع  
محمول على المحزوم فكذلك النصب هاهنا محمول على المحزوم فان قيل  
فلم استوى النصب والمحزوم في قولهم أنت تغلبين للواحدة وليس في الاسماء  
الأحاد ما حمل نصبه على جزء قيل لأن قولهم أنت تغلبين يشابه  
لفظ الجمع الا ترى أن الجمع في حالة النصب والمحزوم يكون في آخره  
ياء قبلها كسرة وبعدها نون كقولهم تغلبين فلما أشبه لفظ الجمع حمل  
عليه ولهذا فتح النون منه حملا على الجمع أيضا وكذلك كسروا  
النون في يفعلان وفخوما من يفعلون حملا على تثنية الاسماء وجمعها وهذه  
الأمثلة معرفة لا حرف اعراب لها وذلك لما بينا من استحالة جعل  
اللام أو الضمير أو النون حرف الاعراب وليس لها نظير في كلامهم  
فان قيل فهلا كان يفعلان يفعلون تثنية وجمعا لينفع كما كان زيدان  
وزيدون تثنية وجمعا لزيد قيل لأن الفعل لا يجوز تثنيته ولا جمعه  
وإنما لم يجر ذلك لاربعة اوجه الوجه الأول أن الفعل يدل على



المصدر والمصدر لا يفتي ولا يجمع لأنه يدل على الجنس ألا أن تختلف  
 أنواعه فيجوز ثنيته وجمعه فلما كان الفعل يدل على المصدر الميم  
 الدال على الجنس لم يجر ثنيته ولا جمعه والوجه الثاني أن الفعل لم  
 يجازت ثنيته مع الاثنين وجمعه مع الجماعة لجازت ثنيته وجمعه مع  
 الواحد فكان يجوز أن يقال زيد قاما وقاموا إذا فعل ذلك مرتين  
 أو مرارا فلما لم يجر ذلك دل على أنه لا يفتي ولا يجمع والوجه  
 الثالث أن الفعل ليس بذات يقصد إليها بأن يضم إليها غيرها كما  
 يكون ذلك في الأسماء فلذلك لم يثن ولم يجمع والوجه الرابع أن  
 الفعل يدل على مصدر وزمان فصار في المعنى كأنه اثنان فكما لا يجوز  
 ثنية الاسم المثنى كذلك لا يجوز ثنية الفعل فان قيل أليس الالف بـ  
 يفعلان تدل على الثنية والواو في يفعلون تدل على الجمع قيل الالف  
 والواو تدلان على الثنية والجمع لكن على ثنية الضمير وجمعه لا على  
 ثنية الفعل وجمعه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

### الباب الخمسون

#### باب الحروف التي تنصب الفعل المستقبل

ان قال قائل لم وجب ان تعمل ان ولن واذن وكى التنصب قيل انها  
 وجب ان تعمل لاختصاصها بالفعل ووجب ان يكون عليها التنصب  
 لان ان الخفيفة تشبه ان الثقيلة وان الثقيلة تنصب الاسم فكذلك ان  
 هذه يجب ان تنصب الفعل وحملت لن واذن وكى على ان وانما حملت  
 عليها لانها تشبهها ووجه الشبه بينهما ان ان الخفيفة تخلص الفعل المضارع  
 للاستقبال وهذه الحروف تخلص الفعل المضارع للاستقبال فلما اشتركا  
 في هذا المعنى حملت عليها وبحكي عن الخليل بن احمد انه قال لا  
 ينصب من الافعال الا بان مظهرة او مقننة والاكثرون على خلافه

وتكون ان مع الفعل بعدها بمنزلة المصدر الا ترى انك اذا قلت ان  
تفعل كذا خير لك يعني كان التقدير ففعلك كذا خير لك وما اشبه  
ذلك واما لن ففيها قولان فذهب الخليل الى انها مركبة من كلمتين  
واصلها لا ان فحذفوا الالف من لا والهزة من ان لكثرة الاستعمال  
. كقولهم ويل امة ويله وركبوا احداها مع الاخرى فصار لن وذهب  
سيبويه الى انها ليست مركبة من كلمتين بل هي بمنزلة شيء على حرفين  
لن فيه زيادة قال سيبويه ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت  
اما زيدا فلن اضرب لان ما بعد ان لا يعمل فيما قبلها ويمكن ان يعتذر  
عن الخليل بان يقال ان الحرف اذا رُكبت تغير حكمها بعد التركيب  
. عما كانت عليه قبل التركيب الا ترى ان هل لا يجوز ان يعمل ما بعدها  
فما قبلها واذا رُكبت مع لا ودخلها معنى التفضيض جاز ان يعمل ما  
بعدها فيما قبلها فيقال زيدا هلا ضربت فكذلك هاهنا ويمكن ان يقال  
على هذا ايضا ان هلا ذهب منها معنى الاستنهام فجاز ان يتغير حكمها  
واما لن فعني النفي باق فيها فينبغي ان لا يتغير حكمها واما اذن فتستعمل  
. على ثلاثة اضرب الاول ان تكون عاملة وهو ان يدخل على الفعل المضارع  
فيراد به الاستقبال ويكون جوابا نحو ان يقول القائل انا ازورك  
فتقول اذن اكرمك فيجب اعمالها لا غير والثاني ان يدخل عليها الواو  
والفاء للعطف فيجوز اعمالها واهالها نحو قولك ان تكرمني انا اكرمك  
واذا احسن اليك فيجوز اعمالها فتتصب الفعل بعدها كما لو ابتدأت  
. بها فترجع الى القسم الاول ويجوز اهاها فترفع الفعل بعدها لانها مع  
الضمير المستكن فيه خبر مبتدأ محذوف والتقدير فيه انا اذن اكرمك  
واحسن اليك فرجع الى القسم الثالث والثالث ان تدخل بين كلامين  
احدهما متعلق بالآخر نحو ان تدخل بين الشرط وجوابه نحو ان تكرمني  
اذن اكرمك وبين المبتدأ وخبره نحو زيد اذن يقوم وما اشبه ذلك

فلا يجوز افعالها بحال وكذلك اذا دخلت على فعل الحال نحو قولك  
 اذن اظنك كاذبا اذا اردت انك في حال ظن وذلك لان اذن  
 انها عملت لانها اشبهت ان وان لا تدخل على فعل الحال ولا يكون  
 بعدها الا المستقبل فاذا زال الشبه بطل العمل واما كي فتستعمل  
 على ضربين احدهما ان تعمل بنفسها فتكون مع الفعل بمنزلة الاسم الواحد  
 نحو جئتكم لكي تعطيني حتى والثاني ان تعمل بتقدير ان لانهم يجعلونها  
 بمنزلة حرف جر ولا يتم يقولون كذا كما يقولون كذا وانما وجب ان  
 يندر بعدها ان لان حروف الجر لا تعمل في الفعل فان قيل فلم وجب  
 تقدير ان بعدها وبعد الفاء والواو واو واللام وحتى دون اخواتها  
 قيل لثلاثة اوجه الاول ان في الاصل في العمل والوجه الثاني ان  
 ان ليس لها معنى في نفسها بخلاف لن واذن وكي فلنقصان معناها  
 كان تقديرها اولى من سائر اخواتها والوجه الثالث ان ان لما كانت  
 تدخل على الفعل الماضي والمستقبل ولا يوجد هذا في سائر اخواتها فقد  
 وجد فيها مزية على سائر اخواتها في حالة اظهارها فاذا وجد فيها مزية  
 على سائر اخواتها في حالة الاظهار كانت اولى بالاظهار فاعرفه نصب  
 ان شاء الله تعالى

## الباب الحادي والخمسون

### باب حروف الجزم

ان قال قائل لم وجب ان تعمل لم ولما ولام الامر ولا في النهي  
 في الفعل المضارع الجزم قيل انها وجب ان تعمل الجزم  
 لاختصاصها بالفعل وذلك لان لم ولما كانت تدخل على الفعل  
 المضارع فتنتقل الى معنى الماضي كما ان ان التي للشرط والجزاء تدخل  
 على الفعل الماضي فتنتقل الى معنى المستقبل فقد اشبهت حرف الشرط

وحرف الشرط. يعمل المحرم وكذلك ما اشبهه وأما وجب لحرف الشرط أن يعمل المحرم لأنه يقتضي حملين فطول ما يقتضيه حرف الشرط أخيره المحرم لأنه حذف وتخفيف فيتركه لم في الفعل وكان محمولاً عليه وأما لام الأمر فأنها وجب أن تعمل المحرم لاشتراك الأمر باللام وبغير اللام في المعنى فوجب أن تعمل لام المحرم ليكون الأمر باللام مثل الأمر بغير اللام في اللفظ وإن كان أحدهما كان جرماً والآخر وقفاً فلما لا في النهي فأنها وجب أن تجزم حملاً على الأمر لأن الأمر صيغة النهي ومحمولون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره ولما كان الأمر مبنياً على الوقف وقد حمل النهي عليه جعل النهي نظيراً له في اللفظ وإن كان أحدهما جرماً والآخر وقفاً على ما بينا فلهذا وجب أن تعمل المحرم فإن قيل فإذا كان الأصل في لم أن تدخل على الماضي فلم نقل إلى لفظ المضارع قيل لأن لم يجب أن تكون عاملة فلو لمزير ما بعدها الماضي لما تبين عملها فنقل الماضي إلى المضارع لينتج عملها فإن قيل فهلاً جوزم دخولها على الماضي والمستقبل كما جاز في حرف الشرط والمجزأ قيل الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن الأصل في حروف الشرط والمجزأ أن تدخل على فعل المستقبل والمستقبل أثقل من الماضي فعُدل عن الانتقال إلى الأخف فأمّا لم فالأصل فيها أن تدخل على الماضي وقد وجب سقوط الأصل فلو جوزنا دخولها على الماضي الذي هو الأصل لما جاز دخولها على الفعل المضارع الذي هو الفرع لأنه إذا استعمل الأصل الذي هو الأخف لم يستعمل الفرع الذي هو الأثقل فاعرفه نصب إن شاء الله تعالى

## الباب الثاني والخمسون

### باب الشرط والمجزأ

أن قال قائل لم عملت إن المحرم في الفعل المضارع قيل إنما عملت

لاخصاصها وعملت الحزم لما ثبت من انها تقتضي جملتين الشرط والجزاء  
 قاطول ما يقتضي اختيار لما الحزم لانه حذف وتخفيف فاما ما عدا ان  
 من الالفاظ التي يجازي بها نحو من وما واي ومما ومتى واين وايمان واني  
 واي حين وحيثا واذا فاتها عملت لانها قامت مقام ان فعملت عملها  
 وكلها مبنية لقيامها مقامها ما عدا ايان وسنذكر معانيها ولم اقبست مقام  
 الحرف مستوفى في باب الاستفهام فان قيل فا العامل في جواب الشرط  
 قيل اختلف المحققون في ذلك فذهب بعض النحاة الى ان العامل  
 فيه حرف الشرط كما يعمل في فعل الشرط وذهب بعضهم الى ان  
 حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه وذهب آخرون الى ان حرف  
 الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط  
 وذهب ابو عثمان المازني الى انه مبني على الوقف فمن قال ان حرف  
 الشرط يعمل فيها جميعا قال لان حرف الشرط يقتضي جواب الشرط  
 كما يقتضي فعل الشرط ولهذا المعنى يسمى حرف الجزاء فكما عمل في  
 فعل الشرط فكذلك يجب ان يعمل في جواب الشرط واما من قال  
 انها جميعا يعملان فيه فلان فعل الشرط يقتضي الجواب كما ان حرف  
 الشرط يقتضي الجواب فلما اقتضياه معا عملا فيه معا واما من قال  
 ان حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في الجواب  
 فقال لان فعل الشرط يقتضي الجواب وهو اقرب اليه من الحرف فكان  
 عمله فيه اولى من الحرف واما من قال انه مبني على الوقف فقال لان  
 الفعل المضارع انها اعرب لوقوعه موقع الاسماء والجواب هاهنا لم يقع  
 موقع الاسماء فوجب ان يكون متبليا وذهب الكوفيون الى انه مجزور  
 على الجوار لان جواب الشرط مجاور لفعل الشرط فكان محمولا عليه  
 في الحزم والحمل على الجوار كثير في كلامهم قال الشاعر  
 كانتا صرمت قدام أعينها      فطنا بمسخصد الاوتار محلو

وكان يقتضي ان يقال محلوها فتنضمه على الجوار وكقول الآخر  
 كان نعم التعكيوت التزمك وكقولهم جهر صبي تحرب وما  
 اشبه ذلك وهذا ليس بصحيح لان الحمل على الجوار قليل يقتصر  
 فيه على السماع ولا يقاس عليه لقته وقد اعترض على هذه المناهج كلها  
 باجترافات فلما من قال ان حرف الشرط يعمل فيها وحده فاعترض  
 عليه بان حرف الشرط حرف جزم والمحروف المجازمة لا تعمل في شيئين  
 لضعفها ولما قول من قال ان حرف الشرط وفعل الشرط يعملان في  
 الجواب فلا يجوز عن ضعف وذلك ان الاصل في الفعل ان لا يكون  
 عاملا في الفعل فاذا لم يكن له تاثير في العمل في الفعل وحرف الشرط  
 له تاثير فاضافة ما لا تاثير له الى ما له تاثير لا تاثير له ولما قول من  
 قال انه مبني على الوقف لانه لم يقع موقع الاسم ففاسد ايضا وذلك لان  
 الفعل اذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الاعراب بتلك  
 المشابهة لم يشترط ذلك في كل موضع الا ترى ان الفعل المضارع يكون  
 معربا بعد حروف النصب نحو لن تقوم وبعد حروف الجزم نحو لم يتم  
 ١٥ وان لم يحسن ان يقع موقع الاسماء فكذلك هاهنا على ان وقوعه موقع  
 الاسماء انها هو موجب لنوع من الاعراب وهو الرفع وقد زال حملا  
 لجنس الاعراب وليس من ضرورة زوال نوع من الاعراب زوال حملا  
 الجنس والصحيح عندي ان يكون العامل حرف الشرط بثوسط فعل  
 الشرط لانه عامل معه لما بينا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثالث والخمسون

### باب المعرفة والتكرة

ان قال قائل هل المعرفة اصل او التكرة قبل لابل التكرة في الاصل  
 لان التعريف طارئ على التنكير فان قيل ما حدة التكرة والمعرفة قبل

حد النكرة ما لم يخص الواحد من جنسه نحو رجل وقرين ودار وما  
 أشبه ذلك وحد المعرفة ما خص الواحد من جنسه فان قيل قباي  
 شيء تحير النكرة من المعرفة قبل بشقين أحدهما دخول الالف واللام  
 نحو القريس والغلام ودخول رب عليها نحو رب قريس وغلام وما أشبه  
 ذلك فان قيل فعلى كم نوتا تكون المعرفة قبيل في على خمسة أنواع  
 الاسم المظهر والعلم والميم وهو اسم الإشارة وما عرفت بالالف واللام  
 وما أضيف الى أحد هذه المعارف فاما الاسم المظهر فعلى ضربين متصل  
 ومتصل فاما المتصل فعلى ضربين مرفوع ومنصوب فاما المرفوع فهو  
 انا ونحن وانت وانتما وانتم وانت وانتن وهو وهما وهم وهي وهن واما  
 المنصوب المتصل فإياي وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياكن وإياه  
 وإياها وإياهم وإياها وإياهن وذهب الخليل الى أنه مظهر استعمل استعمال  
 المظهر ومنهم من قال أنه اسم ميم أضيف للتخصيص ولا يعلم اسم ميم  
 أضيف غيره ومنهم من قال أنه بكال اسم مظهر ولا يعلم اسم مظهر يختلف  
 آخره غيره ومنهم من قال أنه اسم مظهر أضيف الى الكاف ولا يعلم  
 اسم مظهر أضيف غيره والصحيح أن إيا اسم مظهر والكاف للخطاب ولا  
 موضع لما من الأعراب وذهب الكوفيون الى أن المظهر هو الكاف  
 وإيا عماد وهذا ليس بصحيح لأن الشيء لا يعبد بما هو أكثر منه وقد  
 بينا فساد ذلك مستقصى في المسائل الخلافية واما المتصل فعلى ثلاثة  
 أصرب مرفوع ومنصوب ومجرور فاما المرفوع فمخروقت وقمت وقت  
 وقمتا وقمت وقمتن والمظهر في قام وقاما وقامتا وقامت وقمتا وقمتن  
 والمظهر في اسم الفاعل نحو ضارب والمظهر في اسم المفعول نحو مضروب  
 وما أشبه ذلك واما المنصوب المتصل فمخرو رأيتني ورأيتنا ورأيتك  
 ورأيتكما ورأيتكم ورأيتكن ورأيتهم ورأيتهن ورأيتنا ورأيتكم  
 أشبه ذلك واما المجرور فلا يكون الا متصلا نحو مري وبنا وبلت

وبكنا وبكم وبك وبكن وبه وبها وبهم وبها وبهن وما اشبه ذلك فان قيل  
 فلم كان المرفوع والمنصوب ضميرين متصلا ومنصلا ولم يكن المحرور  
 كذلك قيل لان المرفوع والمنصوب يجوز في كل واحد منهما ان  
 يفصل بينه وبين عامله الا نرى ان المرفوع يجوز ان يتقدم فيرفع  
 بالابتداء فلا يتعاقب بعامل لفظي وكذلك المنصوب يجوز ان يتقدم على  
 الناصب كتقدم المفعول على الفعل والتفاعل فلما كانا متصلين بالتفاعل  
 تارة وبفصلان تارة اخرى وجب ان يكون لهما ضميران متصل ومتصل  
 واما المحرور فلا يجوز ان يتقدم على عامله ولا يفصل بين عامله ومفعوله  
 الا في ضرورة لا يعتد بها فوجب ان يكون ضميره متصلا لا غير واما  
 الاسم العلم فحقو زيد وعمرو وابي محمد واشباه ذلك واما الميم فحقو  
 هذا وهذان وهن وهاتان وتك وتلك وتلك وتينك وهاولاء وما  
 اشبه ذلك واما ما عرّف بالالف واللام فحقو قولك الرجل واللام  
 وقد اختلف النحويون في ذلك فذهب الخليل الى ان تعريفه بالالف  
 واللام معا وذهب سيبويه الى ان تعريفه باللام وحدها وانما لما زيدت  
 للتعريف ساكنة ادخلوا عليها الهزة لثلاثا يبتداء بالساكن لان الابتداء  
 بالساكن محال في الخلاف بينهما كلام طويل لا يليق ذكره بهذا المختصر  
 وقد افردنا كتابا فيه واما ما اضيف الى احد هذه المعارف فحقو غلامي  
 وغلّام زيد وغلّام هنا وغلّام الرجل وغلّام صاحب عمرو وما اشبه  
 ذلك فان قيل فما اعرف هذه المعارف قيل اختلف النحويون في ذلك  
 فذهب بعضهم الى ان الاسم المضمّر اعرف المعارف ثم الاسم العلم ثم  
 الاسم الميم ثم ما فيه الالف واللام واعرف الضمائر ضمير المتكلم لانه لا  
 يشاركه فيه احد غيره فلا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر  
 المعارف والذي يدل على ان الضمائر اعرف المعارف انها لا تقتصر الى  
 ان توصف كغيرها من المعارف وهو قول سيبويه وذهب بعضهم الى



ان الاسم الميم اعرف المعارف ثم المضمر ثم العلم ثم ما فيه الالف واللام  
وهو قول ابي بكر بن السراج وذهب آخرون الى ان اعرف المعارف  
الاسم العلم لانه في اول وضعه لا يكون له مشارك به ثم المضمر ثم الميم  
ثم ما عزف بالالف واللام وهو قول ابي سعد السيرافي قايما ما عرق  
بالاضافة فتعريفه بحسب ما يضاف اليه من المضمر والعلم والميم وما  
فيه الالف واللام على اختلاف الاقوال فان قيل فلم يفي الاسم المضمر  
والميم دون سائر المعارف قيل انما المضمر قائما بفي لانه اشبه الحرف  
لانه جعل دليلا على المظهر فاذا جعل علامة على غيره اشبه تاء التانيث  
فقد اشبه الحرف واذا اشبه الحرف فيجب ان يكون مبنيا واما الميم  
وهو اسم الإشارة قائما بفي لتضمنه معنى حرف الإشارة فان قيل اين  
حرف الإشارة قيل حرف الإشارة وان لم ينطق به الا ان القيام كان  
يقضي ان يوضع له حرف كغيره من المعاني كالاستفهام والشرط والنفي  
والنهي والتمني والترجي والعطف والنداء والاستثناء الى غير ذلك الا  
انهم لم ينطقوا به وضمنوا معناه اسم الإشارة وان لم ينطق به وجب ان  
يكون مبنيا فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الرابع والخمسون

### باب جمع التكسير

ان قال قائل لم جمع قتل بفتح القاء وسكون العين في القلة على أفعل  
وسائر اوزان الثلاثي وهي فَعَلَ فَعَلَّ فَعِلَّ فَعِلَّ فَعِلَّ فَعِلَّ فَعِلَّ فَعِلَّ فَعِلَّ  
على افعال قيل لان قولا اكثر استعمالا من غيره ومن سائر الاوزان  
وافعل اخفت من افعال فاعطوا ما يكثر استعماله الاخفت واعطوا ما  
يقل استعماله الاثقل ليعادلوا بينها قائما قولهم قرح واغراخ وانف وآناف  
وزند وازناد في حروف معدودة فشاذا لا يقاس عليه على انهم قد

تَكْمِلُوا عَلَيْهَا فَقَالُوا أَنَّمَا قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَحٍ أَفْرَاحٍ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا أَنَّهُمْ  
 جَمَعُوهُ عَلَى مَعْنَى طَيْرٍ فَكَأَنَّ قَالُوا فِي جَمْعِ طَيْرٍ أَطْيَارٌ فَكَذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِ فَرَحٍ  
 أَفْرَاحٍ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ فِيهِ الزَّيْدَ وَهُوَ حَرْفُ تَكَرُّرٍ فَيَتَرَدَّدُ  
 التَّكَرُّرُ فِيهَا بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ بَفَحِ الْعَيْنِ فَجَمَعَ عَلَى أَفْعَالٍ  
 كَجَمَلٍ وَاجِبَالٍ وَجَمَلٍ وَاجِبَالٍ قَالَ الشَّاعِرُ

مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَحٍ رُغِبَ الْخَوَاصِلُ لِأَمَّا وَلَا شَجَرَ  
 أَلَيْسَتْ كَأَسْمِهِمْ فِي قَعْرِ مُظْلِمَةٍ فَأَغْفِرْ عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ يَا عَمْرُ  
 وَأَمَّا أَنْتَ فَأَنْتَ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ قَالُوا أَنَا فِ لَانَ فِيهَا النُّونُ وَالنُّونُ  
 فِيهَا غَنَّةٌ فَصَارَتْ الْغَنَّةُ فِيهَا بِمِثْلَةِ الْحَرَكَةِ فَصَارَ بِمِثْلَةِ فَعَلٍ فَجَمَعَ عَلَى  
 أَفْعَالٍ وَأَمَّا زَيْدٌ فَأَنْتَ جَمَعَ عَلَى أَفْعَالٍ فَقَالُوا أَزِيدُ لَوْجِهَيْنِ أَحَدَهُمَا لَمَّا  
 ذَكَرْنَا أَنَّ النُّونَ فِيهَا غَنَّةٌ فَصَارَتْ كَأَنَّهَا مَفْرُكَةٌ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّ زَيْدًا  
 فِي مَعْنَى عَوْدٍ وَعَوْدٌ يَجْمَعُ عَلَى أَعْوَادٍ فَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَإِنْ قِيلَ  
 فَلَمْ يَجْعَلُوا فَعَلًا إِذَا كَانَتْ عَيْنُهُ يَاءً أَوْ وَاوًا عَلَى أَفْعَالٍ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ عَلَى  
 أَفْعَالٍ قِيلَ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَمَعُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ لَأَدَّى ذَلِكَ  
 إِلَى الْإِسْتِفْهَالِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ فِي جَمْعِ بَيْتٍ أَيْتٌ وَفِي جَمْعِ عَوْدٍ  
 أَعُودٌ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى ضَمِّ الْيَاءِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ تُسْتَقْبَلُ عَلَيْهَا الضَّمَّةُ  
 لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلَةُ يَاءٍ وَوَاوٍ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ أَيْضًا تُسْتَقْبَلُ عَلَيْهَا  
 الضَّمَّةُ أَكْثَرَ مِنَ الْيَاءِ لِأَنَّهَا مَعَهَا بِمِثْلَةُ وَاوٍ فَلَمَّا كَانَ ذَلِكَ مُسْتَقْبَلًا  
 عَدِلُوا عَنْهُ إِلَى أَفْعَالٍ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَجْعَلُوا بَيْنَ فَعَالٍ وَفَعُولٍ فِي جَمْعِ  
 الْكَثْرَةِ قِيلَ لِأَشْتَرَاكِهِمَا فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ وَإِنْ كَانَ فِي أَحَدِهِمَا حَرْفٌ لَيْسَ  
 فِي الْآخَرِ فَإِنْ قِيلَ فَلَمْ يَخْصُلْ فِي جَمْعِ التَّكْسِيرِ مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ مِمَّا  
 عَيْنُهُ وَاوٍ يَفْعَالٌ نَحْوُ ثَوْبٍ وَثِيَابٍ وَمِمَّا عَيْنُهُ يَاءٌ يَفْعُولٌ نَحْوُ شَيْخٍ وَشَيْوخٍ  
 وَهَذَا عَكْسُ قِيلِ أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا مَا كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْوَاوِ عَلَى  
 فَعُولٍ لِأَنَّهُ كَانَ يُوْدِّي إِلَى الْإِسْتِفْهَالِ وَلَا يُوْدِّي إِلَى ذَلِكَ إِذَا جَمَعَ عَلَى

فعال الا ترى انه لو جمع على فعول لكان يؤدي الى اجتماع واوين  
 وضة نحو محبوب وحروض وذلك مستثقل لاجتماع واوين وجوزوا ذلك  
 في الياء لا في اخف من الهاو فكذلك خصص ما كان عينه واوا بفعل  
 وما كان عينه ياء بفعل فان قيل فمن اين زعمهم ان افعل لا يكون الا  
 في جمع فعل وقد قالوا زمن وازمن فجمعوا فعلا بفتح العين على افعل  
 قيل انها قالوا زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ازمان  
 الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع على ادهر فكذلك ايضا  
 جمعوا زمنا على ازمن لانه في معناه كقولهم

امترلي مي سلام عليكما هل الازمن اللاتي مضين رواج

فان قيل فلم جمع ما جاء على فُعَل في الاغلب على فِعْلان قيل  
 لان فعلا مقصور من فُعَال وما كان على فُعَال فانه يجمع على  
 فعْلان نحو غُرَاب وغُرَيَان وعُقَاب وعُقَيَان وكذلك ما كان  
 مقصورا منه يجمع على فعْلان فان قيل فلم وجب تحريك العين من  
 فَعْلَة بفتح الفاء وسكون العين في المجمع نحو جَفَنَات وقَصَعَات وسَكَت  
 في نحو خَذَلَات وصَعَبَات من فعْلَة قيل لان فعْلَة بفتح الفاء وسكون  
 العين تكون اسما غير صفة نحو جَفَنَة وقَصَعَة وتكون صفة نحو خَذَلَة  
 وصَعْبَة فحركت العين منها اذا كان اسما غير صفة نحو جَفَنَات وقَصَعَات  
 للفرق بينها وبين الصفة نحو خَذَلَات وصَعَبَات فان قيل فلم كان الاسم  
 اولي بالتحريك من الصفة وهلا عكسها وكان الفرق حاصلًا قيل انها  
 كان الاسم اولي بالتحريك من الصفة لان الاسم اقوى واخف والصفة  
 اضعف وانقل فلما كان الاسم اقوى واخف والصفة اضعف وانقل كان  
 الاسم للتحريك احمل قال الشاعر

ابث ذِكْرَ عَوْدُنَ احشَاء قلبه خنوقا ورفضات الهوى في المناصل  
 فسكن رَفَضَات واصل رَفَضَات بالفتح لأجل ضرورة الشعر فان قيل

فلم اذا كانت العين من فعلة معتلة او مضاعفة تكون ساكنة كالصفة نحو عَوْرَاتٍ وَيَضَاتٍ وَسَلَاتٍ وما اشبه ذلك فسيل انما كانت ساكنة اذا كانت العين معتلة لان الحركة توجب ثقلا في الواو والياء فسكوها هربا من ثقل الحركة عليهما وخرضا على فصيحيتها ومن العرب من يفتح الياء والواو فيقول عورات ويضات كما لو كان صحيح العين وعلى هذه اللغة قراءة من قرأ تلك عَوْرَاتٍ لَكُمْ يفتح الواو قال الشاعر  
 أخو يَضَاتٍ رَائِحٌ مَبْأُوبٌ رَفِيقٌ بِمَسْمَعِ الْمَشْكِينِ سُبُوحٌ  
 وانما كانت ساكنة اذا كانت مضاعفة لثلا يجتمع حرفان متحركان من جنس واحد وذلك مستثقل الا ترى انك لو قلت في جمع سلة سلالات وملة ملالات لكان ذلك مستثقلا فان قيل فلم جازي في جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين ضم العين وفتحها وسكونها نحو ظلمة وظلمات وظلمات وظلمات قيل اما الضم فللاتباع واما الفتح فرارا من اجتماع ضمتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في عَضُدٍ عَضُدٍ فان قيل فلم جاز في جمع فعلة بكسر الفاء وسكون العين كسر العين وفتحها وسكونها نحو سِدْرَةٍ وَسِدْرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ فسيل اما الكسر فللاتباع واما الفتح فرارا من اجتماع الكسرتين واما السكون فللتخفيف كقولهم في كَيْفٍ كَيْفٍ كما بينا في جمع فعلة والالف والياء في جميع ذلك كله للقاء عند بعض النحويين ويخفون بما روي عن حسان بن ثابت انشد النابغة قصيدته التي يذكر فيها

لنا المَحْنَاتُ الْعُرَى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَاسِيَانَا يَطْرُنَ مِنْ غَجْدَةٍ دَمَا  
 فلم ير فيه اهتزازا فعاتبه على ذلك فقال له النابغة قد اخطأت في بيت واحد في ثلثة مواضع واغضبني عنها ثم جئت تلومني فقال له حسان ما تلك المواضع فقال له الاول انك قلت المحنات وهي تدل على عدد قليل ولا فخر لك ان يكون لك في ساحتك ثلث حنات

أو أربع والثاني أنك قلت بلعن واللمعة يياض قليل فليس فيه كثير  
 شأن والثالث أنك قلت يقطرن والقطرة تكون للقليل فلا يدل ذلك  
 على فرط بحة وكان يجب أن تقول الحفان ويسلن وهذا عندي ليس  
 صحيح لأن هذا الجمع بجي للكثرة كما بجي للقلّة قال الله تعالى وقم في  
 العرقات آمين والمراد به الكثرة لا القلّة والذي يدل على ذلك أنه  
 جمع صحيح فصار بمنزلة قولم الزيدون والعمرن وكما أن قولم الزيدون  
 والعمرن يكون للكثرة والقلّة فكذلك هذا الجمع وأما ما روى النابغة  
 وحسان فقد كان أبو علي الفارسي يقدح فيه ولو صح فيحصل أن يكون  
 النابغة قصد ذكر شيء يدفع عنه ملامة حسانت ويعارضها في الحال  
 فإن قيل فلم جاز أن يكفي بيناء القلّة عن ببناء الكثرة وبيناء الكثرة  
 عن ببناء القلّة قيل أنها جاز أن يكفي بيناء القلّة عن ببناء الكثرة  
 نحو قلم وأقلام ورسن وأرسات وأذن وأذان وطنب وإطناب وكثف  
 وأكثاف وابل وأبال وإن يكفي بيناء الكثرة عن ببناء القلّة نحو رجل  
 ورجال وسبع وسباع وشسع وشسوع لأن معنى الجمع مشترك في القليل  
 والكثير فجاز أن ينوي بجمع القلّة جمع الكثرة لاشتراكها في الجمع كما  
 جاز ذلك فيما يجمع بالواو والنون نحو الزيدون وجاز أن ينوي بجمع  
 الكثرة جمع القلّة كما يجوز أن ينوي بالعموم الخصوص فإن قيل فلم جمع  
 ما كان رباعياً على مثال واحد وهو مثال فعالل قيل لأن ما كان  
 على أربعة أحرف لمّا كان أثقل ممّا كان على ثلاثة أحرف ألزم طريقة  
 واحدة وزيدت الألف على واحد دون غيرها لأنها اخفت الحروف  
 لأنها قط لا تكون إلا ساكنة فإن قيل فلم حذف آخر ما كان خماسياً  
 في الجمع نحو سفرجل وسفارج قيل أنها وجب حذف آخر حروفه  
 لطوله ولو أتى به على الأصل لكان مستثلاً فحذف طلباً للختة وكان  
 الآخر أولى بالحذف لأنه أضعف حروف الكلمة لأن الحذف في آخر

الكلمة أكثر من غيره فان قيل فلم جاز ان يقول في جمع سفرجل  
سفرجج بالياء قيل لانهم لما حذفوا اللام جعلوا الياء عوضا عن  
اللام المحذوفة منه فان قيل فلم عوض بالياء دون غيرها قيل لان ما  
بعد الف التفسير مكسور فكأنهم اشبعوا الكسرة فنشأت الياء وذلك  
ليس بتثقيب فلها كانت الياء اولى من غيرها فان قيل فلم حذفوا  
الزيادة منه في الجمع اذا لم تقع رابعة ولم يحذفوها اذا وقعت رابعة  
قيل انها حذفوا الزيادة اذا لم تقع رابعة لانهم اذا حذفوا منه الحرف  
الاصلي فالزائد اولى وانما لم يحذفوها اذا وقعت رابعة لانهم يحتلون  
لها الياء قبل الطرف واذا وجدت قبل الطرف وهي من نفس الكلمة  
فينبغي ان لا تحذف لانها اولى بالثبات من المحتلة فان قيل فلم قالوا  
في جمع مفتاح مفاتيح وجرموق جراميق فقلبو الالف والواو وابتعوا  
الياء على حالها قيل انها قبلوا الالف والواو ياء لسكونها وانكسار  
ما قبلها وابتعوا الياء على حالها لان الكسرة نوجب قلب الالف والواو  
ياء فلان يبقى الياء على حالها كان ذلك من طريق الاولى فاعرفه  
١٠ نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الخامس والخمسون

### باب التصغير

ان قال قائل لم ضم أول المصغر قيل لوجهين احدهما ان الاسم  
المصغر يتضمن المكبر ويدل عليه فاشبه فعل ما لم يُسم فاعله فكما بُني  
أول فعل ما لم يُسم فاعله على الضم فكذلك أول الاسم المصغر  
والوجه الثاني ان التصغير لما صيغ له بناء جمع له جميع الحركات فبني  
الأول على الضم لانه اقوى الحركات وبني الثاني على الفتح تبينا للضمة  
وبني ما بعد ياء التصغير على الكسر في تصغير ما زاد على ثلاثة احرف

دون ما كان على ثلاثة أحرف لأن ما كان على ثلاثة أحرف يقع ما بعد  
 الياء منه حرف الاعراب فلا يجوز ان يبنى على التكرير فان قيل فلم  
 كان التصغير بزيادة حرف ولم يكن بتقصان حرف قيل لأن التصغير  
 قام مقام الصفة الا ترى أنك اذا قلت في رجل رجلاً وفي درهم درهم  
 وفي دينار دينار قام رجل مقام رجل صغير وقام درهم مقام درهم صغير  
 وقام دينار مقام دينار صغير فلما قام التصغير مقام الصفة وفي لفظ  
 زائد جعل بزيادة حرف وجعل ذلك المحرف دليلاً على التصغير لانه  
 مقام ما يوجب التصغير فان قيل فلم كانت الزيادة ياء ولم كانت ساكنة  
 ولم كانت ثالثة قيل انها كانت ياء لانهم لما زادوا الالف في التكرير  
 والتصغير من واد واحد زادوا فيه الياء لانه اقرب الى الالف من الواو  
 وانما كانت ساكنة ثالثة لأن الف التكرير لا تكون الا كذلك فان قيل  
 فلم حمل التصغير على التكرير ومن اين زعمتم انها من واد واحد قيل  
 انها حمل التصغير على التكرير لانه بغير اللفظ والمعنى كما ان التكرير  
 بغير اللفظ والمعنى الا ترى أنك اذا قلت في تصغير رجل رجلاً أنك  
 قد غيرت لفظه بضم أوله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة ثالثة وغيرت  
 معناه لانك نقلته من الكبير الى الصغير كما أنك اذا قلت في تكريره  
 رجال غيرت لفظه بزيادة الالف وفتح ما قبلها وغيرت معناه لانك نقلته  
 من الافراد الى الجمع ولهذا المعنى قلنا انها من واد واحد فان قيل  
 فلم الرمول التصغير طريقة واحدة ولم تختلف ابنته كاختلاف ابنة  
 التكرير قيل لأن التصغير اضعف من التكرير الا ترى أنك اذا  
 قلت رجلاً فقد وصفته بالصغير من غير ان نضم اليه غيره واذا قلت  
 رجال فقد ضمت اليه غيره وصيرت الواحد جمعاً فلما كان التصغير  
 اضعف من التكرير في التغيير وكان المراد به معنى واحداً ألزم طريقة  
 واحدة ولما كان التكرير اقوى من التصغير في التغيير ويكون كثيراً

وقليلًا وليس له نهاية ينتهي إليها حصن بأية تدل على القلة والكثرة  
 فكذلك اختلف إتيته فان قيل فلم اذا كان الاسم خماسيًا يحذف آخر  
 حروفه في التصغير نحو سرجل وسفريج قيل انما وجب حذف آخر  
 حروفه في التصغير لطوله على ما يتأ في التكسير لأن التصغير يجري مجرى  
 التكسير ولهذا يجوز فيه التعويض فيقال سفريج كما قالوا في التكسير  
 سفريج ولهذا ايضا اذا كانت الزيادة غير رابعة حذفت واذا كانت رابعة  
 لم تحذف حملا للتصغير على التكسير لأن التصغير والتكسير من واحد  
 فان قيل فلم زادوا الناء في تصغير المؤنث اذا كان الاسم ثلاثيًا نحو  
 شمس وشمسة ولم يردوها اذا كان على اربعة احرف نحو زينب وزينب  
 قيل انما ردتوا الناء في التصغير لأن التصغير يرد الاشياء الى اصولها  
 الا ترى انهم قالوا في تصغير باب بويب وفي تصغير ناب نيب فردوا  
 الالف الى اصلها واصلها في باب الواو لانك تقول في تكسيره ابواب  
 ويؤبئ بابا واصلها في ناب الياء لانك تقول في تكسيره انياب وتيئئ نايا  
 وفي الامر منه نيب وفي الامر من الاول بوب فاذا كان التكسير والتصغير  
 بمرتان الاشياء الى اصولها والاصل في نحو شمس ان تكون بعلامة التانيث  
 للفرق بين المذكور والمؤنث وجب ردتها في التصغير واخص ردت الناء  
 في الثلاثي لثقة لنظرة فاما الرباعي فلم يرد فيه الناء لطوله فصار الطول  
 بدلا من ناء التانيث فاما ما لم يرد فيه الناء في التصغير من الثلاثي  
 فنحو قولهم في قوس قويس وفي فرس فريس وفي عرس عريس وفي حرب  
 حريب وفي ناب الابل نيب وفي ذرع الحديد ذريع واما ما ائتمروا  
 فيه الناء في التصغير من الرباعي فنحو قولهم في قدام قديمة وفي وراء  
 ورؤية وفي امام امية فقد تكلموا عليه فقالوا انما لم يلحق الناء بغير  
 التصغير لما كان ثلاثيًا لانه أجري مجرى المذكور لانه في معناه وذلك  
 لأن القوس في معنى العود والعرس ينطلق على المذكور والمؤنث والمذكر



هو الاصل في لفظ التصغير على اصله والعرض في معنى التعريض  
والجرب في الاصل مصدر حُرِبْتُ حرباً والمصدر في الاصل مذكّر  
والناب روي فيها معنى الناب الذي هو السن وهو مذكّر لانها سُميت  
به عند سقوطه ودرج الحديد في معنى الدرع الذي هو القمص وانما  
اثبتوا التاء في التصغير فيما كان رباعياً نحو قديدية وورثة وامية لوجهين  
احدهما ان الاغلب في الظروف ان تكون مذكّرة فلو لم يدخلوا التاء  
في هذه الظروف وهي مؤنثة لالتبس بالمذكّر والوجه الثاني انهم زادوا  
التاء تاكيداً للتانيث ويحمل ايضاً وجهاً ثالثاً وهو انهم اثبتوا التاء  
تنبيهاً على الاصل المرفوض كما صححوا الواو في العود والحركة تنبيهاً على  
ان الاصل في باب بوب ودار دور وهو اصل مرفوض على كلّ حال  
فكلا التسمين شاذ لا يقاس عليه فان قيل فلم خالفوا بين تصغير الاسماء  
المهمة وما اشبهها وبين الاسماء المتمكّنة قالوا في تصغير ذا ذبياً وفي ثانياً  
وفي الذي الدبياً وفي التي اثنيّاً قيل انها فعلوا ذلك جرباً على اصول  
كلامهم في تغيير الحكم عند تغيير الباب لان الاسماء المهمة لها كانت  
مغايرة للاسماء المتمكّنة جعلوا لها حكماً غير حكم الاسماء المتمكّنة لتغايرها  
فلم يضموا اوائلها في التصغير كما فعلوا في الاسماء المتمكّنة وزادوا في  
آخرها الفا ليكون علماً للتصغير كالضمة في اوائل الاسماء المتمكّنة وجوزوا  
ان يقع ياء التصغير فيها ثانية كقولهم في ذا ذبياً وفي ثانياً فان قيل فلم  
لم يمتنع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكّنة قيل انها لم  
يتمتع وقوع ياء التصغير فيها ثانية كما امتنع في الاسماء المتمكّنة لان  
اوائلها مفتوحة فلم يمتنع وقوع ياء التصغير الساكنة بعدها بخلاف الاسماء  
المتمكّنة فان اوائلها مضمومة فيمتنع وقوع الياء الساكنة بعدها فان قيل  
فلم زادوا الالف في آخرها علامة للتصغير قيل انها حسن زيادة الالف  
في آخرها علامة للتصغير لانها اسماء مبنية فجعل في آخرها الف لتكون

على صيغة لا يتصور دخول الحركة التي في آله الاعراب عليه فاعرفه  
نصب ان شاء الله تعالى

## الباب السادس والخمسون

### باب النسب

ان قال قائل لم زيدت الياء في النسب مشددة مكسورا ما قبلها نحو  
زيدني وعمرني وبغدادني ومصريني ونحو ذلك قبل اولا انما كانت ياء  
تشبيها ياء الاضافة لان النسب في معنى الاضافة ولذلك كان المتقدمون  
من النحويين يترجمونه بباب الاضافة وكانت الياء مشددة لان النسب  
ابلغ من الاضافة فشددوا الياء ليدلوا على هذا المعنى وكانت مكسورا  
ما قبلها نون موحدة لما فان قيل فلم حذفوا تاء التانيث في النسب نحو  
قولهم في النسب الى مكة مكِّي ونحو ذلك قبل خمسة اوجه احدها انما  
انما حذفت لتلا تقع في حشو الكلمة وتاء التانيث لا تقع في حشو  
الكلمة والثاني انما انما حذفت لتلا يؤدي الى الجمع بين تاء التانيث  
في النسب الى المؤنث اذا كان المنسوب مؤنثا الا ترى انك اذا قلت  
في النسب الى الكوفة والبصرة في المذكر رجل كوفتي وبصريني فقلت  
في المؤنث امرأة كوفية وبصرية فلما كان يؤدي الى الجمع بين تاء  
تانيث في المؤنث نحو كوفية وبصرية والجمع بين علامتي تانيث في  
كلمة واحدة لا يجوز حذف التاء من المذكر لتلا يجمعوا بين علامتي  
٢. تانيث في المؤنث والثالث انما انما حذفت لان ياء النسب قد تنزلا  
منزلة تاء التانيث في الفرق بين الواحد والجمع الا ترى انهم قالوا روي  
ودوم وزنجي وزنج ففرقوا بين الواحد والجمع ياء النسب كما فرقوا  
بتاء التانيث بين الواحد والجمع في قولهم نخلة ونخل ونمرة ونمر فلما  
وجدت المشابهة بينهما من هذا الوجه لم يجعلوا بينهما كما لم يجعلوا بين

علامتي تانيث والرابع انها حذف لان هذه التاء حكمها ان تنقلب في  
 الوقت هاء فلما كانت تنغير ولا يمكن ان تجري على حكمها في ان تكون  
 تارة تاء وتارة هاء كان حذفها اسهل عليهم والخامس ان تاء التانيث  
 بمنزلة اسم ضم الى اسم ولو نسبت الى اسم ضم الى اسم لحذفت الاسم الثاني  
 فكذلك هاهنا تحذف تاء التانيث فان قيل فلم تحذف الياء من باب فَعِيلَة  
 وفَعِيلَة نحو قَوْمٌ في النسب الى جِهِيَّة جُهَيَّة والى رِيعة رَبِيَّة دون باب  
 فَعِيل وفَعِيل نحو قولك في النسب الى ثَقِيف ثَقِيَّة وفي النسب الى هَذِل  
 هَذِلِي قيل انها وجب حذف الياء في باب فَعِيلَة وفَعِيلَة دون باب  
 فَعِيل وفَعِيل لان باب فَعِيلَة وفَعِيلَة اجتمع فيه سببان موجبان للحذف  
 وهما طلب التخفيف وتأنيث التغير لحذف تاء التانيث وباب فَعِيل  
 وفَعِيل ليس فيه الا سبب واحد وهو طلب التخفيف فلما كان في باب  
 فَعِيلَة وفَعِيلَة سببان لزمه الحذف ولما كان في باب فَعِيل وفَعِيل سبب  
 لم يلزم الحذف فان قيل فلم قالوا حتى بالفتح وان كان الاصل هو الكسر  
 قيل لانهم قلبوا الكسرة فتحه طلبا للتخفيف كما قالوا في النسب الى شَقِير  
 شَقِيرِي والى نَمِر نَمَرِي بالفتح وان كان الاصل هو الكسر طلبا للتخفيف  
 الا نرى انهم لو قالوا شَقِيرِي ونَمَرِي بالكسر لآدى ذلك الى نوالي كسرين  
 بعدها ياء مشددة وذلك مستثقل فعدلوا عن الكسرة الى الفتح فقالوا  
 شَقِيرِي ونَمَرِي فكذلك هاهنا وكذلك قالوا في النسب الى عَلِيَّ عَلَوِيَّ  
 بالفتح لانهم لما حذفوا الياء الاولى التي هي ياء فَعِيل بني على وزن فَعِيل  
 وايدلوا من الكسرة فتحه فانقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار  
 عَلِيَّ كَرَحًا وعَصا فقلوب من الالف واوا فقالوا علوي كما قالوا رَحَوِيَّ  
 وعَصَوِيَّ فان قلب فلم وجب قلب الف رَحًا وعَصا واوا قيل انها  
 وجب قلب الالف واوا لانها ساكنة والياء الاولى من ياء النسب ساكنة  
 وساكان لا يجتمعان فوجب فيها القلب وكان القلب اولى من الحذف

كثرة ما يلحق النسب من التغيير والتغير بالمحذف الياء من القلب  
وأقوى لذلك كان القلب أولى وكان قلب الالف واولى من قلبها  
ياء لانها لو قلبت ياء لآتى ذلك الى اجتماع الامثال الا ترى انك لو  
قلت رحى وعصى لآتى ذلك الى اجتماع تلك ياءات وذلك مستقل  
فعدلوا عن الياء الى الواو لانها ابعد من اجتماع الامثال فان قيل فلما  
قالوا في النسب الى شجر شجوي قيل لانهم ابدلوا من الكسرة فتحه للعلمة  
التي ذكرناها فانقلب الياء الفا لمحركها وانفتح ما قبلها فالتحق بالمحصور  
نحو عصا ورجا فقالوا فيه شجوي كما قالوا رحوي وعصوي فان قيل فلم  
قالوا في النسب الى مغزى وقاض مغزى ومغزوي وقاضي وقاضوي قيل  
اما من قال مغزوي فابدل فلان الالف من نفس الكلمة فابدل منها  
واو كما ابدل فيما كان على ثلثة احرف نحو رحوي واما قاضوي فابدل  
من الكسرة فتحه وقلب الياء الفا فصار قاضا كمغزى فقالوا قاضوي كما  
قالوا مغزوي واما من قال مغزى وقاضى فحذف الالف والياء فلان  
الالف ساكنة والياء الاولى من ياءى النسب ساكنة وساكنان لا يجتمعان  
فحذفت الالف لانقاء الساكنين كما حذفت فيما كان على خمسة احرف  
فان قيل فلم وجب حذف الالف والياء اذا كان الاسم على خمسة احرف  
نحو قولهم في النسب الى مرتجى مرتجى والى مشتر مشترى قيل انها وجب  
حذف الالف والياء في الاسم اذا كان على خمسة احرف لطول الكلمة  
وإذا جاز المحذف فيما كان على اربعة احرف لزم فيما زاد على ذلك  
فان قيل فلم لزم المحذف فيما كان على اربعة احرف نحو قولهم في النسب  
الى بشكى بشكى والى جيمزى جيمزى قيل لانه لما توالى فيه ثلث  
حركات متواليات تنزل منزلة ما كان على خمسة احرف لان الحركة قد  
تنزل منزلة الحرف الا ترى ان من يجوز ان يصرف هند لا يجوز ان يصرف  
سعدى كما لا يجوز ان يصرف زينب لان الحركة المحذرة بما كان على

اربعة احرف فكذاك ما هنا المحفنة الفحة وما كانت على خمسة احرف  
 فان قيل فلم وجب حذف اليا المتحركة مما قبل آخره ياء مشددة نحو  
 قولهم في النسب أسيد أسيدتي ونحو ذلك قيل لئلا تجتمع اربع ياءات  
 وكثرتان وذلك مستغفل وانما وجب حذف المتحركة لان المقصود  
 بالحذف التخفيف والمتحركة أثقل من الساكنة فكان حذفها أولى لانهم لو  
 حذفوا الساكنة لكانت المتحركة تنقلب الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها  
 فلذلك كان حذف المتحركة أولى فان قيل فلم وجب قلب همزة التانيث  
 في النسب واو في نحو قولهم حمراء حمراوي ولم يجب ذلك في النسب الى  
 كساء وعلباء ونحو ذلك قيل لان همزة التانيث ثقله لانها عوض عن  
 علامة التانيث التي توجب ثقلا فوجب قلبها واو واما همزة كساء فلم  
 يجب قلبها لانها منقلبة عن حرف اصلي فأجريت مجرى همزة الاصلية  
 نحو قرآء ووضآء وكذلك همزة في علباء ملحقة بحرف اصلي فأجريت  
 مجرى همزة الاصلية وكما لا يجب قلب همزة الاصلية واو في النسب فكذلك  
 ما اجزي مجراها فان قيل فلم وجب الرد الى الواحد في النسب الى الجميع  
 نحو قولهم في النسب الى الفرائض فرضي ونحو ذلك قيل لان نسبته الى  
 الواحد تدل على كثرة نظره فيها وحكم الواحد من الفرائض كحكم  
 الجميع فاذا كان حكم الواحد كحكم الجميع وجب الرد الى الواحد لانه  
 اخف في اللفظ مع انه الاصل فاما قولهم انما ربي ومدايني فانتها نسبوا الى  
 الجميع لانه صار اسم شيء بعينه وليس المقصود منه ان يدل على ما يقتضيه  
 اللفظ من الجميع فلما صار اسما للواحد تنزل منزلة الواحد فاعرفه نصب  
 ان شاء الله تعالى

### الباب السابع والخمسون

#### باب اسماء الصلوات

ان قال قائل لم سمي الذي والقي ومن وما وأي اسماء الصلوات قيل

لانها تنصرف الى صلات توضيحها ونفيها لانها لم تهم معانيها بانفسها الا  
 ترى انك لو ذكرتها من غير صلة لم تهم معناها حتى تضم الى شيء  
 بعدها كقولك الذي ابوه منطلق او الذي انطلق ابوه وكذلك التي  
 اخوها ذاهب والتي ذهب اخوها وكذلك ساثرها وفي الذي اربع لغات  
 الذي ياء ساكنة والذي ياء مشددة والذي بكسر اللال من غير ياء  
 والذي بسكون اللال بغير ياء وكذلك في التي اربع لغات التي ياء ساكنة  
 والتي ياء مشددة والتي بكسر التاء من غير ياء والتي بسكون التاء من  
 غير ياء والالف واللام فيهما زائدتان وليستا فيهما للتعريف لان  
 التعريف بصلتها وهي الجملة التي بعدها بدليل اخواتها نحو من وما  
 فلو كانتا فيهما للتعريف لآدى ذلك الى ان يجمع فيها تعريقتان وذلك  
 لا يجوز فان قيل فلم ادخلت الذي والتي في الكلام قيل توصلتا الى  
 وصف المعارف بالجمال لانهم لما رأوا التكرار توصف بالمفردات والجمال  
 نحو مررت برجل ذاهب ومررت برجل ابوه ذاهب وذهب ابوه وما اشبه  
 ذلك ولم يحسنوا ان يجعلوا النكرة اقوى من المعرفة وآثروا التسوية  
 بينهما جأؤا باسم ناقص لا يتم الا بجملة فجعلوه وصفا للمعرفة توصلتا الى  
 وصف المعارف بالجمال كما اتوا بذي التي بمعنى صاحب توصلتا الى الوصف  
 بأسماء الاجناس نحو قولك مررت برجل ذي مال واتوا بأي توصلتا الى  
 نداء ما فيه الالف واللام نحو يا ايها الرجل ونحو ذلك فان قيل فلم  
 وجب العائد من الصلة الى الموصول قيل لان العائد يعلقها بالموصول  
 وينتهي به ولذلك لم يجز ان يرتفع زيد خرج في قولم الذي خرج زيد  
 لانه يؤدى الى ان تخلو الصلة من العائد الى الموصول فان قيل فلم  
 حذف في قوله تعالى اَمْهَنَّا الَّذِي تَعَتَّ اللَّهُ رَسُولًا فَيَسِيلَ لَانَ الْعَائِدِ  
 ضمير المنصوب المتصل والضمير المنصوب المتصل يجوز حذفه لانه  
 صار الاسم الموصول والفعل والفاعل والمنعول بمنزلة شيء واحد فلما

صارت هذه الاشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبنا لما التخصيص وكان حذف  
 المفعول اولى لأن المفعول فضلة بخلاف غيره من هذه الاشياء فكان  
 حذفه اولى فان قيل فهل يجوز ان تكون الاسماء المفردة صلوات قبل  
 لا يجوز ذلك لان اسماء الصلوات انما ادخلوها في الكلام توصلا الى  
 الوصف بالجمل كما انما يذوي توصلا الى الوصف بالاجناس وبأي  
 توصلا الى نداء ما فيه الالف واللام فكما لا يجوز اضافة ذو الى غير  
 الاجناس ولا يأتي بعد أي الا ما فيه الالف واللام فكذلك هاهنا لا  
 يجوز ان تكون الصلوات الا جملا ولا يجوز ان تكون مفردة فانما قراءة  
 من قرأ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ بِالرَّفْعِ فَالتقدير فيه على الذي هو  
 احسن فكذلك قوله عز وجل تَمَلَّأَ مَا بَعُوضَةٌ بِالرَّفْعِ فتقديره ما هو  
 بعوضة وكذلك قوله عز وجل اَيُّهُمْ اَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا اي هو اشد  
 فحذف المبتدأ في هذه المواضع كلها وحذف المبتدأ جائز في كلامهم  
 فان قيل فهذه الضمة في اَيُّهُمْ ضمة اعراب او ضمة بناء فبطل اختلاف  
 النحويين في ذلك فذهب سيبويه الى انها ضمة بناء لانهم لما حذفوا  
 المبتدأ من صلواتها دون سائر اخواتها نقصت فبُيِّنَتْ وكان بناءها على  
 الضم اولى لانها اقوى المحركات فبُيِّنَتْ على الضمة كقبول وبعد والذي  
 يدل على انهم انما بنوها لحذف المبتدأ انهم لو اظهروا المبتدأ فقالوا  
 ضربت اَيُّهُمْ هو في النار لنصبوا ولم يبنوا وذهب الخليل الى ان الضمة  
 ضمة اعراب ويرفعه على المحكاة والتقدير عنده قال الله سبحانه وتعالى  
 ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ الَّذِي يَقَالُ لَمْ اَيُّهُمْ وذهب يونس الى الإلغاء  
 الفعل قبله وينزل الفعل المؤثر في الإلغاء منزلة افعال القلوب والصحيح  
 ما ذهب اليه سيبويه وانما قول الخليل انه مرفوع على المحكاة فالمحكاة  
 انما تكون بعد جري الكلام فتعود المحكاة اليه وهذا الكلام يصح  
 ابتداءه من غير تقدير قول قائل قاله وانما قول يونس فضعيف جدا

لأن الفعل اذا كانت مؤثراً لا يجوز الغاؤه فان قيل فلم يثبت اسماء  
 الصلات قيل لوجهين احدهما ان الصلة لما كانت مع الموصول  
 بمنزلة كلمة واحدة صارت بمنزلة بعض الكلمة وبعض الكلمة مفتي والوجه  
 الثاني ان هذه الاسماء لما كانت لا تنقيد الا مع كلمتين فصاعداً اشبهت  
 المحروف لانها لا تنقيد الا مع كلمتين فصاعداً غلب قيل فاي لم كانت  
 معرفة دون سائر اخواتها قيل لوجهين احدهما انهم بقوا على الاصل  
 في الاعراب تنسبها على ان الاصل في الاسماء الاعراب كما ينسب الفعل  
 المضارع اذا اتصلت به نون التاكيد وصير جماعة النسوة تنسبها على  
 ان الاصل في الاقوال البناء والوجه الثاني انهم حملوها على نظيرها  
 ونقبضها فنظيرها جزء ونقبضها كل واحد معربان فكانت معرفة فاعرفه  
 تصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثامن والخمسون

### باب حروف الاستفهام

١٠ ان قال قائل كم حروف الاستفهام قيل ثلثة حروف الهزة وأم وهل  
 وما عدا هذه الثلثة فاسماء وظروف اقيمت مقامها فالاسماء من وما وم  
 وكيف والظروف اين واي ومتى واي حين واين واي يحكم عليها بما  
 تضاف اليه فاما الهزة وأم فقد بينهما في باب العطف واما هل فتكون  
 استفهاما وتكون بمعنى قد قال الله عز وجل هل آتى على الإنسان حين  
 من الدهر اي قد آتى ثم قال الشاعر

سائل فوارس يربوع يشد نسا أهل راونا يسبح الثقت ذي الإكم  
 اي قد راونا ولا يجوز ان تجعل هل استفهاما لأن الهزة للاستفهام  
 وحرف الاستفهام لا يدخل على حرف الاستفهام فان قيل فلم اقامت  
 العرب هذه الاسماء والظروف مقام حروف الاستفهام قيل انها اقاموها



مقام حروف الاستفهام توسعا في الكلام ولكل واحد منها موضع يخص  
 به فمن سؤال عن يعقل وما سؤال عما لا يعقل وكما سؤال عن العدد  
 وكيف سؤال عن الحال وابن ولقي سؤال عن المكان ومتى وأي حين  
 وأين سؤال عن الزمان وأي يحكم عليها بما تضاف اليه فانها لا تكون  
 الا مضافة الا ترى أنك لو قلت من عندك لوجب ان يقول المحيى  
 زيد او عمرو وما اشبه ذلك ولو قال فرس او حمار لم يجوز ان من  
 سؤال عن يعقل لا عما لا يعقل وكذلك لو قلت ابن زيد لوجب  
 ان تقول في الدار او في المسجد وما اشبه ذلك ولو قال يوم الجمعة لم  
 يجوز ان يسأل عن المكان لا عن الزمان وكذلك ايضا لو قلت  
 متى الخروج لوجب ان تقول يوم الجمعة او يوم السبت وما اشبه ذلك  
 ولو قال في الدار او في المسجد لم يجوز ان متى سؤال عن الزمان لا  
 عن المكان وكذلك سائرهما فان قيل فلم اقاموا هذه الكلم مقام حرف  
 واحد وهي همزة الاستفهام وهم يتوحدون بالاجاز والاختصار في الكلام  
 قيل انما فعلوا ذلك للبالغة في طلب الاجاز والاختصار وذلك  
 لان هذه الكلم تشتمل على الجنس الذي يدل عليه الا ترى ان من  
 تشتمل على جميع من يعقل وابن تشتمل على جميع الامكنة ومتى تشتمل  
 على جميع الازمنة وكذلك سائرهما فلما كانت تشتمل على هذه الاجناس  
 كان فيها فائدة ليست في الهمزة الا ترى أنك لو قلت ازيد عندك  
 لجاز ان لا يكون زيد عنه فيقول لا فتحتاج الى ان تعيد السؤال  
 وتعد شخصا شخصا وربها لا يذكر الشخص الذي هو عنه فلا يحصل  
 لك الجواب عن عند لانه لا يلزمه ذلك في سؤالك فلما كان ذلك  
 يؤدي الى التطويل لان استيعاب الاشخاص مستحيل اتي بلفظة تشتمل  
 على جميع من يعقل وهي من فاقاموها مقام الهمزة ليلزم السؤال الجواب  
 عن عند وكذلك لو قلت في الدار زيد او في المسجد لجاز ان لا يكون

في واحد منها فيقول لا يحتاج ايضا ان تعيد السؤال وتعد مكانا  
مكانا وربها لا يذكر ذلك المكان الذي هو فيه فلا يحصل لك  
الجواب عن مكانه لانه لا يلزم ذلك في سؤالك فلما كان ذلك يؤدي  
الى التطويل اتى بان لانها تشتتل على جميع الامكنة ليلزم المسؤل  
الجواب عن مكانه وكذلك لو قلت اخرج زيد يوم السبت لخازان  
لا يخرج في ذلك اليوم فحتاج ايضا الى تكرير السؤال وربها لا يذكر  
ذلك الوقت الذي يخرج فيه فلما كان ذلك يؤدي الى التطويل  
اقاموا على مقامها لانها تشتتل على جميع الازمنة كما تشتتل اين على  
جميع الامكنة وكذلك سائرهما فلها المعنى من الاجاز والاختصار اقاموها  
مقام الهمزة فان قيل فلم كانت مبنية ما عدا آيا قيل انها بنيت لانها  
تضمنت معنى حرف الاستفهام وهو الهمزة ولما ايتى فاتها أعربت وان  
كانت قد تضمنت معنى حرف الاستفهام لما بينا في باب اسماء  
الصلوات قبل فاعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب التاسع والخمسون

### باب الحكاية

ان قال قائل لم دخلت الحكاية الكلام قيل لانها تزيل الالتباس  
وتزيل التوسع في الكلام فان قيل فهل يجوز الحكاية في غير الاسم العلم  
والكنية قيل اختلفت العرب في ذلك فمن العرب من يجوز الحكاية  
في المعارف كلها دون التكرات قال الشاعر

سمعت الناس يتجمعون غيثا فقلت لصبيح انجعي بلالا

فقال الناس بالرفع كأنه يسمع قائلا يقول الناس يتجمعون غيثا فحكي الاسم  
مرفوعا كما سمع ومن العرب من يجوز الحكاية في المعرفة والتكرار ومن  
ذلك قول بعضهم وقد قيل له عندي تمرتان فقال دعني من تمرتان

وأما أهل الحجاز فخصّوها بالاسم العلم والكنية فيقولون إذا قال رأيت  
 زيدا من زيدا إذا قال مررت بزيد من زيدا فيجعلون من في موضع  
 رفع بالابتداء وزيدا في موضع الخبر ويجكون الأعراب وتكون الحركة  
 قائمة مقام الرفع التي تحجب بغير المبتدأ وأما بنو تميم فلا يجكون ويقولون  
 من زيد بالرفع في جميع الأحوال فيجعلون من في موضع رفع لأنه  
 مبتدأ وزيد هو الخبر ولا يجكون الأعراب وهو القياس والذي يدل  
 على ذلك أن أهل الحجاز يوافقون بني تميم في العطف والوصف فالعطف  
 كقولك إذا قال لك القائل رأيت زيدا ومن زيد والوصف كقولك  
 إذا قال لك القائل رأيت زيدا الظريف من زيد الظريف فان قيل  
 فلم خصّ أهل الحجاز المحكاة بالاسم العلم والكنية قيل لأن الاسم  
 العلم والكنية غيرا ونفلا عن وضعها فلما دخلها التغيير والتغيير يوتس  
 بالتغيير فان قيل فلم رفع أهل الحجاز مع العطف والوصف قيل  
 لارتفاع اللبس فان قيل فما هذه الزيادات التي تلحق من في الاستفهام  
 عن النكرة في الوقف في حالة الرفع والنصب والجر والثاني والثنية  
 والجمع نحو متو ومنا ومفي ومنان ومئين ومنون وميين ومئة ومئتان  
 ومئين ومئات هل هي أعراب أو لا قيل هذه الزيادات التي تلحق  
 من من تغييرات الوقف وليست بأعراب والدليل على ذلك من  
 وجهين أحدهما أن من مبنية ولمبني لا يلحقه الأعراب والثاني أن الأعراب  
 يثبت في الوصل ويسقط في الوقف وهذا بعكس الأعراب يثبت في  
 الوقف ويسقط في الوصل فدل على أنه ليس بأعراب وأما قول الشاعر  
 أنها ناري فقلت متون انم فقالوا الجح فقلت عموا ظلما  
 فائتوا الزيادة في حال الوصل فالجواب عنه من وجهين أحدهما أنه  
 أجرى الوصل مجرى الوقف لضرورة الشعر وإذا كان ذلك لضرورة  
 الشعر فلا يكون فيه حجة والثاني أنه يجوز أن يكون من قبيلة تعرب من

فقد حكى عن سيبويه أنه من العرب من يقول ضرب من ساء كما تقول  
ضرب رجل رجلا ولم يقع الكلام في لغة من اعرها وأنها وقع في  
لغة من بناها فمنون في هذه اللغة بمنزلة قام الزيدون وعلى كل حال فهي  
من القليل الشاذ الذي لا يقاس عليه فأعرفه تصبب إن شاء الله تعالى

## الباب الستون

### باب الخطاب

ان قال قائل ما ضابط هذا الباب فويل ان يجعل أول كلامك للسؤل  
عنه الغائب وآخره للسؤل المخاطب فتقول اذا سألت رجلا عن رجل  
قلت كيف ذلك الرجل يا رجل وإذا سأله عن رجلين قلت كيف  
ذاتك الرجلان يا رجل وإذا سأله عن رجال قلت كيف اولائك  
الرجال يا رجل وإذا سألت رجلا عن امرأة قلت كيف تلك المرأة  
يا رجل وإذا سأله عن امرأتين قلت كيف تاتك المرأتان يا رجل  
وإذا سأله عن نسوة قلت كيف اولئك النسوة يا رجل وإذا سألت  
امراة عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا امرأة وإذا سألتها عن  
امرأتين قلت كيف تاتك المرأتان يا امرأة وإذا سألتها عن نسوة قلت  
كيف اولئك النسوة يا امرأة وإذا سألت امرأة عن رجل قلت كيف  
ذلك الرجل يا امرأة وإذا سألتها عن رجلين قلت كيف ذاتك  
الرجلان يا امرأة وإذا سألتها عن رجال قلت كيف اولئك الرجال  
يا امرأة وإذا سألت اثنين عن امرأة قلت كيف تلك المرأة يا رجلان  
قال الله عز وجل أَلَمْ أَنهَكُمَا عَنْ تِلْكَمَا الشَّجَرَةِ إِذَا خَاطَبْتِ نِسْوَ  
وَاشْرَيْتِ إِلَى رَجُلٍ قُلْتَ كَيْفَ ذَاكَ الرَّجُلُ يَا نِسْوَ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى  
قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنِنِي فِيهِ وَعَلَىٰ مِثْقَالِ ذَرَّةٍ هَذَا الْبَابُ فَإِنْ قِيلَ  
فَلَمْ يَدْعُ الْمَشَارَ إِلَى الْغَائِبِ فَيَلْ عَنَاءُ بِالْمَسْئُولِ عَنْهُ وَالْكَافِ بَعْدَ

أسماء الإشارة وهي ذلك وتلك وأولئك لمجرد الخطاب ولا موضع لها  
 من الأعراب لأنه لو كان لها موضع من الأعراب لكان موضعها الجزم  
 بالإضافة وذلك محال لأن أسماء الإشارة معارف والمعارف لا تضاف  
 فصارت بمنزلة الكاف في التجاك لأن ما فيه الالف واللام لا تضاف  
 ومنزلة الكاف في أياك لأنه مضمرة والمضمرات كلها معارف والمعارف لا  
 تضاف واللام في ذلك وتلك زائدة للتنبيه كما في هذا ولهذا لا يحسن  
 أن يقال هنالك ولا هنالك وأصل اللام أن تكون ساكنة فإن قيل  
 فلم كسرت اللام في ذلك وحدها قيل أنها كسرت ذلك لوجهين  
 أحدهما أنها كسرت لالتقاء الساكنين لسكونها وسكون الالف قبلها  
 والثاني أنها كسرت لئلا تلبس بلام الملك لا ترى أنك لو قلت ذاك  
 يقع اللام لالتبس وتوهم السامع أن المراد به أن هذا الشيء ملك لك  
 فلما كان يؤدي إلى الالتباس كسرت اللام لإزالة هذا الالتباس وأنها  
 فحقت كاف الخطاب في المذكر وكسرت في المؤنث للفرق بينهما  
 والكاف في تلكا أيضا للخطاب وما أتى بعدها علامة التثنية وكذلك  
 الكاف أيضا في أولئك للخطاب والميم والواو المحذوفة علامة لجمع  
 المذكر وكذلك الكاف أيضا في أولئك للخطاب والنون المشددة  
 علامة لجمع المؤنث ومن العرب من يأتي بالكاف مفردة في التثنية  
 والجمع على خطاب الواحد إذا فهم المعنى قال الله سبحانه وتعالى ذَلِكَ  
 بِمَا قَدَّمْتُمْ أَبْيُكُم ولم يقل ذالكهم وقيل أنها أفرد لأنه أراد به الجمع  
 كأنه قال أنها الجمع والجمع لفظه مفرد فاعرفه نصب أن شاء الله تعالى

## الباب الحادي والستون

### باب الالفات

أن قال قائل على كم ضربا الالفات التي تدخل أوائل الكلم قيل

على ضربين همزة وصل وهمزة قطع فهمزة الوصل هي التي يتصل ما قبلها  
بما بعدها في الوصل ولذلك سُميت همزة الوصل وهمزة القطع هي التي  
تقطع ما قبلها عن الاتصال بما بعدها فلذلك سُميت همزة القطع فان قيل  
ففي ما اذا تدخل همزة الوصل من الكلم قسيل في جميع اقسام الذكر  
من الاسم والفعل والحرف اما الاسم فتدخل منه على اسم ليس بمصدر  
وعلى اسم هو المصدر فاما ما ليس بمصدر فابن وابنة واثنان واثنتان  
واسم طاست وامرؤ وامرأة وابن فالهمزة دخلت في اوائل هذه الكلم  
عوضا عن اللام المحذوفة منها ما عدا امرأ وامرأة وابن فاما امرؤ  
وامرأة فانما دخلت عليهما لانها لما كان آخرها همزة والهمزة معدن  
التغيير تنزلا منزلة الاسم الذي قد حذف منه اللام فادخلت الهمزة  
عليهما كما ادخلت على ما حذف منه اللام فاما ابن فهو جمع بين الا  
انهم وصلوها لكثرة الاستعمال وقيل انهم حذفوها حذفاً وزيدت الهمزة  
في اوله لثلاثاً يبتدأ بالساكن واما ما كان مصدراً فهو انطلاق واقتطاع  
واحمرار واحمرار واستخراج واغديان واخروط واسحنكك واسلقناه  
واخرنجام واسبطرار وما اشبه ذلك واما الفعل فتدخل همزة الوصل  
منه على افعال هذه المصادر نحو انطلق واقتطع واحمر واحمر واستخرج  
واغدون واخروط واسحنكك واسلقنا واسبطر ونحو ذلك وانما  
دخلت همزة الوصل في اوائل هذه الافعال ومصادرهما لثلاثاً يبتدأ  
بالساكن وكذلك ايضا تدخل همزة الوصل على امثلة الامر من الفعل  
الذي يسكن فيه ما بعد حرف المضارعة نحو ادخل واضرب واسمع  
لثلاثاً يبتدأ بالساكن واما الحرف فلا تدخل همزة الوصل منه الا على  
حرف واحد وهي لام التعريف نحو الرجل والغلام وما اشبه ذلك في  
قول سيبويه للغة التي ذكرناها واما التحليل فذهب الى ان الالف  
واللام زيدتا معا للتعريف الا انهم جعلوا الهمزة همزة وصل لكثرة

الاستعمال وقد ذكرناه مستوفى في كتاب الألف واللام فان قيل علم  
 فتح الهزة مع لام التعريف والفتح عين فمثل اما الهزة مع لام  
 التعريف ففتح لثلاثة اوجه احدها ان الهزة لها دخلت على لام التعريف  
 وهي حرف ارادوا ان يجعلوها مخالفة للهزة التي تدخل على الاسم  
 والفتح والوجه الثاني ان الحرف اقبل فاخاروا له الفحة لانه اخف  
 الحركات والوجه الثالث ان الهزة مع لام التعريف بكسر دورها في  
 الكلام فاخاروا لما اخف الحركات وهو الفتح واما هزة عين فانها  
 ثبتت على الفتح لوجهين احدهما ان الاصل فيها ان تكون هزة قطع  
 مفتوحة فاذا وصلت لكثرة الاستعمال بقيت حركتها على ما كانت عليه  
 والثاني انها فتحت لان هذا الاسم ناب عن حرف القسم وهو الواو فلما  
 ناب عن الحرف شبه بالحرف وهو لام التعريف فوجب ان تفتح هزته  
 كما فتحت مع لام التعريف فان قيل فلم ضمت الهزة في نحو ادخل  
 وكسرت في نحو اضرب وما اشبه ذلك قيل اختلف النحويون في ذلك  
 فذهب البصريون الى ان الاصل في هذه الهزة الكسر وانما ضمت  
 في نحو ادخل وما اشبه ذلك لان الخروج من كسر الى ضم مستقل  
 ولما ليس في كلام العرب شيء على وزن فعل وذهب الكوفيون الى  
 ان هزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل فان كان مكسورا كسرت وان  
 كان مضموما ضمت وما عدا ما ذكرناه في هزة الوصل فهو هزة قطع  
 لان هزة القطع ليس لها اصل بمصرها غير انا نذكر بينها فرقا على  
 جهة التقریب فقول نفرق بين هزة الوصل وهزة القطع في الاسماء  
 بالتصغير فان ثبتت في التصغير فهي هزة قطع وان سقطت فهي هزة  
 وصل نحو هزة آب وابن فالهزة في آب هزة قطع لانها تثبت في  
 التصغير لانتك تقول في تصغيره ابي والهزة في ابن هزة وصل لانها  
 تسقط في التصغير لانتك تقول في تصغيره بني ونفرق بين هزة الوصل

وهزة القطع في الأفعال بان يكون ياء المضارعة منه مفتوحة او  
 مضمومة فان كانت مفتوحة فهي هزة وصل نحو ما قدمناه ولن كانت  
 مضمومة فهي هزة قطع نحو أجمل وأحسن وما اشبه ذلك لانك تقول  
 في المضارع يجمل ويحسن وما اشبه ذلك وهزة مصدره ايضا هزة  
 قطع كالفعل واتيا كسرت من اجمال ونحوه لئلا يلتبس بالجمع فانهم  
 لو قالوا اجمل آجالا بفتح الهزة في المصدر لالتبس بجميع جمل فلما كان  
 ذلك يؤدى الى اللبس كسر الهزة لازالة اللبس فان قيل فلم تفعلوا  
 حرف المضارعة في الثلاثي وضموه من الرباعي قبل لان الثلاثي أكثر  
 من الرباعي والفتح اخف من الضمة فاعطوا الأكثر الاخف والاقل  
 الاثقل ليعادلو بينهما فان قيل فالخماسي والسداسي اقل من الرباعي  
 فهلا وجب ضمهم قسيل انما وجب فتحه لوجهين الثقل من الثلاثي أكثر  
 من الرباعي فلما وجب الحمل على احدهما كان الحمل على الأكثر اولى  
 من الحمل على الأقل والثاني ان الخماسي والسداسي ثقلان لكثرة  
 حروفهما فلو بنوها على الضم لآدى ذلك الى ان يجعلوا بين كثرة  
 الحروف وثقل الضم وذلك لا يجوز فاعطوها اخف الحركات وهو  
 الفتح وعلى ان بعض العرب يضم حروف المضارعة منها فيقول  
 يُنطَلِقُ ويُستخرج يضم حرف المضارعة حملا على الرباعي فاعرف  
 نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثاني والستون

### باب الامالة

ان قال قائل ما الامالة قيل ان نحو بالفتح نحو الكسرة وبالالف  
 نحو الياء فان قيل فلم ادخلت الامالة الكلام قيل طلبا للنشاكل  
 لئلا تختلف الاصوات فتتنافر وهي تختص بلفظ اهل الحجاز ومن جاورهم



من بني تميم وعهرم وفي فرع على الضم والفتح هو الأصل بدليل أن  
 الامالة تنقل الى اسباب توجبها وليس الضم كذلك فان قيل فما اسباب  
 التي توجب الامالة قيل هي الكسرة في اللفظ أو كسرة تعرض للحرف  
 في بعض المواضع أو الياء الموجودة في اللفظ أو لأن الألف منقلة عن  
 الياء أو لأن الألف تنزل منزلة المنقلة عن الياء أو إمالة لإمالة هذه  
 ستة اسباب توجب الامالة فاما الامالة للكسرة في اللفظ فهو قولهم في  
 عالم عالم وفي سالم سالم واما الامالة للكسرة بشي تعرض للحرف في  
 بعض المواضع فهو قولهم في خاف خاف فأمالوا لأن الخاء تكسر في  
 خفت واما الامالة للياء فهو قولهم في شيبان شيبان وفي غيلان غيلان  
 واما الامالة لأن الألف تنقلب عن الياء فهو قولهم في رعى رعى وفي  
 رعى رعى واما الامالة لأن الألف تنزل منزلة المنقلة عن الياء فهو  
 قولهم حبارى حبارى وفي سكارى سكارى واما الامالة للامالة فهو  
 رأيت عمادا وقرأت كتابا فان قيل فما يمنع من الامالة قيل حروف  
 الاستعلاء والإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء  
 والقاف فهذه سبعة احرف تمنع الامالة فان قيل فلم تمتع هذه الاحرف  
 الامالة قيل لأن هذه الحروف تمتعلي وتتصل بالحنك الاعلى فيجذب  
 الألف الى الفتح وتمتعه من التسفل بالامالة فان قيل فلم اذا وقعت  
 بعد الألف مكسورة تمتع الامالة واذا وقعت مكسورة قبلها لم تمنع  
 قيل انها تمتع من الامالة اذا وقعت مكسورة بعد الألف لأنه  
 يؤدي الى التصعد بعد الانحدار لأن الامالة تقتضي الانحدار وهذه  
 الحروف تقتضي التصعد فلو آملت هاهنا لآدى ذلك الى التصعد بعد  
 الانحدار وذلك صعب ثقل فلذلك تمتع من الامالة بخلاف ما اذا  
 وقعت مكسورة قبل الألف فإنه لا يؤدي الى ذلك فانك اذا انبت  
 بالمستعلي مكسورا اضعفت استعلاءه ثم اذا املت انحدرت بعد تصعد

والانحدار بعد التصعد سهل خفيف فبان الفرق بينهما فان قيل فهلا  
جازت الامالة اذا وقعت قبل الالف مفتوحة في نحو صامت وذلك  
انحدار بعد تصعد قيل لان الحرف المستعلي مفتوح والحرف المستعلي  
اذا كان مفتوحا زاد استعلاء فامتنعت الامالة بخلاف ما اذا كان  
مكسورا لان الكسرة تضعف استعلاء فصارت سلما الى جواز الامالة  
ولم يكن جواز الامالة هناك لانه انحدار بعد تصعد فقط وانما كان  
كذلك لان الكسرة ضعفت استعلاء لانه انحدار بعد تصعد فباعبار هذين  
الوصفين جازت الامالة هاهنا فان وجد احدهما وهو كونه انحدارا بعد  
تصعد فلم يوجد الآخر وهو تضعيف حرف الاستعلاء بالكسرة التي  
هي سلم الى جواز الامالة فالامالة في ضرب المثال مع الكسرة بمنزلة  
التزول من موضع عالي بدرجة او سلم والامالة مع غير الكسرة بمنزلة  
التزول من موضع عالي بغير درجة او سلم فبان الفرق بينهما فان قيل  
فلم اذا كانت الراء مفتوحة او مضمومة منعت من الامالة واذا كانت  
مكسورة وجبت الامالة فيسل لان الراء حرف تكرير فاذا كانت  
مفتوحة او مضمومة فكأنه اجتمع فيها فتحان او ضمّان فلذلك منعت  
الامالة واما اذا كانت مكسورة فكأنه قد اجتمع فيها كسرتان فلذلك  
اوجبت الامالة فان قيل فلم غلبت الراء المكسورة حرف الاستعلاء  
نحو طارد والراء المفتوحة نحو دار الفرار وما اشبه ذلك قيل انما  
غلبت الامالة للراء المكسورة مع الحرف المستعلي لان الكسرة في الراء  
اكتسبت تكريرا فقويت لان الحركة تقوى بقوة الحرف الذي يحتملها  
فصارت الكسرة فيها بمنزلة كسرتين فغلبت بتسللها تصعد المستعلي وكما  
غلبت الراء المكسورة الحرف المستعلي فكذلك الراء المفتوحة المشبهة به  
فان قيل فلم لم تدخل الامالة في الحرف قبل لان الامالة ضرب من  
التصرف او لتدل الالف على ان اصلها ياء والحروف لا تصرف ولا

تكون المقام مقلدة عن ياء ولا واو فان قيل فلم تجازت الإمالة في  
 ياء في النداء قيل أما يلى فانما أمليت لأنها أغنت عناء الجملة  
 وأما يا في النداء فانما أمليت لأنها قامت مقام الفعل فجازت إمالتها  
 كالنعل فأعرفه نصب ان شاء الله تعالى

## الباب الثالث والستون

### باب الوقف

ان قال قائل على كم وجهها يكون الوقف قيل على خمسة اوجه  
 السكون وهو حذف الحركة والتنوين والاثتمام وهو ان تَضُمَّ شَتِيتك  
 من غير صوت وهذا يدركه البصير دون الضير والروم وهو ان  
 تشير الى الحركة بصوت ضعيف وهذا يدركه البصير والضير  
 والتشديد وهو ان تشدد الحرف الاخير نحو هذا عَمَزَ وهذا خَالِدَ  
 والاتباع وهو ان تحرك ما قبل الحرف الاخير اذا كان ساكناً حركة  
 الحرف الاخير في الرفع والحز نحو هذا بَكَّرَ ومررت بَيْكُرَ فان قيل  
 فلم خصص الوقف بهذه الوجوه الخمسة قيل اما السكون فلان راحة  
 المتكلم ينبغي ان تكون عند الفراغ من الكلمة والوقف عليها والراحة في  
 السكون لا بالحركة فان قيل فلم ابدلوا من التنوين النان في حال  
 النصب ولم يبدلوا من التنوين واو في حال الرفع ولا ياء في حال  
 الحز قيل لوجهين احدهما اننا ابدلوا من التنوين النان في حال النصب  
 لحقة الفحة بخلاف الرفع والحز فان الضمة والكسرة ثقلتان والوجه  
 الثاني انهم لو ابدلوا من التنوين واو في حالة الرفع لكان ذلك يؤدي  
 الى ان يكون اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة وليس في كلام  
 العرب اسم متمكن في آخره واو قبلها ضمة ولو ابدلوا من التنوين ياء  
 في حالة الحز لكان ذلك يؤدي الى ان تلبس بياء المتكلم فلذلك لم

يبدل منه ياء على أنه من العرب من يبدل في حالة الرفع طاء وفي  
 حالة الجز ياء ومنهم من لا يبدل في حالة النصب ألفا كما لا يبدل في  
 حالة الرفع واو ولا في حالة الجز ياء. ويجب لغة قليلة وأجود اللغات  
 الإبدال في حال النصب وترك الإبدال في حال الرفع والجز على ما  
 بينا. وأما الإتمام فالمراد به أن تبين أن هذه الكلمة أصل حركة في  
 حال الوصل وكذلك الروم والتشديد فإن قيل فلم لم يجر الإتمام في  
 حال الجز قيل لأنه يؤدي إلى تشويه المحقق وأما الإتياع فلأنه لما  
 وجب التحريك لالتقاء الساكنين اختاروا لها الضمة في حالة الرفع لأنها  
 المحركة التي كانت في حالة الوصل وكانت أولى من غيرها قال الشاعر  
 أنا ابن مارية إذ جدّ النقر. وكذلك حكم الكسرة في قول الآخر  
 أرثني بختلا على ساقها قهش قواذي لذلك المحجل

بكسر الحاء والجيم فإن قيل فهلا جاز ذلك في حالة النصب كما جاز  
 في حالة الرفع والجز قيل لأن حرف الاعراب تلزمه الحركة إذا  
 كان متونا في حالة النصب نحو قولك رأيت بكرا ولا تلزمه في حالة  
 الرفع والجز فإن قيل فهلا جاز فيما لم يكن فيه تنوين نحو قولك رأيت  
 البكر قيل حملا على ما فيه التنوين لأن الأصل هو التنكير فإن قيل  
 فهلا جاز أن يقال هذا عدل بضم الدال ومررت بالبسر بكسر السين  
 في الوقف كما جاز هنا بكر ومررت بيكر قيل لأنهم لو قالوا هذا  
 عدل بضم الدال لأدنى ذلك إلى إثبات ما لا نظير له في كلامهم لأنه  
 ليس في كلامهم شيء على وزن فِعْل فلما كان ذلك يؤدي إلى إثبات  
 ما لا نظير له في كلامهم عدلوا عن الضم إلى الكسر كما قالوا في جمع  
 حقو أحق وجرو أجر وفلسوة قلنس وقالوا هنا عدل بكسر الدال  
 لأن له نظيرا في كلامهم نحو إبل وإطل ولم يقولوا مررت بالبسر بكسر  
 السين لأنه ليس في الأسماء شيء على وزن فِعْل إلا عدل وهو اسم دويبة

وَرُبَّمَا اسْمُ السُّنَّةِ وَهِيَ فَعْلَانَتْ فَقَالَا إِلَى الْأَسْبَةِ وَحَكِي بَعْضُهُمْ وَعِلَّ فَلَمَّا  
كَانَ ذَلِكَ يَوْمَئِذِي إِلَى اثْنَاتِ مَا لَا يُظْهَرُ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ رَفُضُهُ وَعَدْلُهُ  
عَنِ الْكُسْرِ إِلَى الضَّمِّ فَقَالُوا مَرَرْتُ بِالْبَيْتِ لِأَنَّهُ لَمْ يَظْهَرْ فِي كَلَامِهِمْ نَحْوُ  
طَلَبٍ وَحَرَضٍ فَأَعْرِفْهُ نَصَبَ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

## الباب الرابع والستون

### باب الإدغام

أَنْ قَالَ قَائِلٌ مَا الْإِدْغَامُ قِيلَ أَنْ تَصِلَ حَرْفَانِ بِحَرْفٍ مِثْلُهُ مِنْ غَيْرِ  
أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِحَرْفٍ أَوْ وَقِفٍ فَيَنْبَغِي لِللسانِ عَنْهَا نِيَّةٌ وَاحِدَةٌ فَإِنْ قِيلَ  
فَعَلَى كَمْ ضَرْبًا الْإِدْغَامُ قِيلَ عَلَى ضَرْبَيْنِ ادْغَامُ حَرْفٍ فِي مِثْلِهِ مِنْ  
غَيْرِ قَلْبٍ وَادْغَامُ حَرْفٍ فِي مُقَابِرِهِ بَعْدَ الْقَلْبِ فَأَمَّا ادْغَامُ الْحَرْفِ فِي  
مِثْلِهِ فَخَوْشِدٌ وَرَدٌّ وَكَانَ الْأَصْلُ فِيهِ شَدْدٌ وَوَرَدٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اجْتَمَعَ  
حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ سَكَنُوا الْأَوَّلُ مِنْهُمَا وَادْغَمُوا فِي الثَّانِي  
وَحُكِمَ الْمَضَارِعُ فِي الْإِدْغَامِ حُكْمُ الْمَاضِي نَحْوُ بَشْدٌ وَبَرْدٌ وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ  
وَأَمَّا ادْغَامُ الْحَرْفِ فِي مُقَابِرِهِ فَهُوَ أَنْ يَبْدُلَ أَحَدُهُمَا مِنْ جِنْسِ الْآخَرِ  
وَيَدْغَمَهُ فِي الثَّانِي نَحْوُ الْحَقِّ كُنْةً وَأَنْهَكَ قَطْنَا وَاسْلَخَ غَنَمَكَ وَادْمَغَ خَلْقًا  
وَمَا اشْبَهَ ذَلِكَ غَيْرَ أَنَّهُ لَا طَرِيقَ إِلَى مَعْرِفَةِ تَقَارُبِ الْحُرُوفِ إِلَّا بَعْدَ  
مَعْرِفَتِهَا وَمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهَا وَأَقْسَامِهَا وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعِشْرُونَ حَرْفًا وَهِيَ  
مَعْرُوفَةٌ وَقَدْ تَبْلُغُ خَمْسَةً وَثَلَاثِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ مَعْفُوسَةٍ وَهِيَ النُّونُ الْمُخَفَّفَةُ  
وَهَمْزَةُ بَيْنَ يَيْنَ وَالْأَلِفُ الْمَالَةُ وَالْفُ التَّخْفِيمُ وَهِيَ الَّتِي يُتَخَفَّى بِهَا نَحْوُ الْوَاوِ نَحْوُ  
الضَّلَوةِ وَالصَّادِ كَالرَّاءِ وَالسِّينِ كَالجِيمِ وَتَبْلُغُ نِيفًا وَارْبَعِينَ حَرْفًا بِحُرُوفٍ  
غَيْرِ مَعْفُوسَةٍ وَهِيَ الْقَافُ الَّتِي بَيْنَ الْقَافِ وَالْكَافِ وَالْكَافُ الَّتِي بَيْنَ  
الْجِيمِ وَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالْكَافِ وَالْجِيمُ الَّتِي كَالشَّيْنِ وَالصَّادُ الَّتِي  
كَالسِّينِ وَالطَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالظَّاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَالْبَاءُ الَّتِي كَالنَّاءِ وَحَكِي

أبو بكر بن الضاد الضعيفة المبذلة من التاء وحكي أن منهم من يقول  
 في أثرد أضرد ومخرجها ستة عشر مخرجا فالأول للهزة وإلحاق التاء  
 وهو من أقصى الحلق مما يلي الصدر والثاني للعين والتاء وهو من  
 وسط الحلق والثالث للثين والتاء وهو من أدنى الحلق مما يلي الفم  
 والرابع للقف وهو من أقصى اللسان وما فوقه من الحنك والخامس  
 للكاف وهو أسفل من ذلك وأقرب إلى مقدم الفم والسادس للميم  
 والسين والتاء وهو من وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى والسابع  
 للضاد وهو من أول حافة اللسان وما يليها من الاضراس وهي من  
 الجانب الأيسر أسهل والثامن لللام وهو من أدنى حافة اللسان إلى  
 منتهى طرفه والتاسع للنون وهو من فوق ذلك فوق الثنايا والعاشر  
 للراء وهو من مخرج النون إلا أن الراء أدخل بطرف اللسان في الفم  
 ولها تكرير في مخرجها والحادي عشر للطاء والتاء والذال وهو من  
 بين طرف اللسان وأصول الثنايا العليا والثاني عشر للصاد والسين  
 والراء وهو من طرف اللسان وفوق الثنايا السفلى ونسب هذه الحروف  
 إلى الثلاثة حروف الصغير والثالث عشر للتاء والذال والطاء وهو من بين  
 طرف اللسان وإطراف الثنايا العليا والرابع عشر للتاء وهو من باطن  
 الشفة السفلى وإطراف الثنايا العليا والخامس عشر للباء والميم والواو  
 وهو من بين الشفتين والسادس عشر للنون الخفيفة وهو من الخياشيم ولا  
 عمل للسان فيها فهذه مخرج الحروف وهي تنقسم إلى المهموسة والمجهورة  
 والمندقة والمصنعة والشديدة والرخوة وما بين الشديدة والرخوة والمندقة  
 والمفتوحة والمستعيلة والمختنضة والمعلقة فالمهموسة عشرة أحرف التاء والتاء  
 والكاف والسين والثين والصاد والتاء والتاء والتاء والتاء والتاء  
 قولك ستشحك خصنة والمجهورة ما عدا هذه العشرة وهي تسعة عشر  
 حرفا ويجمعها مدغطا وجعظر وقل ند ضيزن والمندقة ستة أحرف

اللام والنون والراء واليم والباء والفاء ويجمعها قمر من لب والمصنعة  
 ما عدا هذه الستة والشديدة ثمانية احرف ويجمعها اجذث طينك  
 وكذلك ما بين الشديدة والرخوة ثمانية ايضا يجمعها قولك نوري لايح  
 والرخوة ما عداها والمطبقة اربعة احرف الصاد والضاد والطاء والظاء  
 والمفتوحة ما عدا هذه الاربعة \* والمستعيلة سبعة احرف اربعة منها  
 هي التي ذكرنا انها مطبقة والثلاثة الاخر القاف والغين والحاء  
 والمنخفضة ما عدا هذه السبعة \* والمعتلة اربعة احرف الهزة وحروف المد  
 واللين وهي الالف والياء والواو ومعنى المهموسة انها حروف اضعف  
 الاعتماد في موضعها فجرى النفس معها فأخفاها وأهيس الصوت الخفي  
 فذلك سُميت مهموسة ومعنى المجهورة انها حروف أشيع الاعتماد في  
 موضعها فمنعت النفس ان يجري معها فخرجت ظاهرة والجهر هو الاظهار  
 ولذلك سُميت مجهورة ومعنى المذلفة انها حروف لها فضل اعتماد على  
 ذلق اللسان وهو طرفه ولذلك سُميت مذلفة \* ومعنى المصنعة انها  
 حروف ليس لها ذلك الاعتماد على ذلق اللسان وأصبت بان تختص  
 بالباء اذا كانت الكلمة رباعية او خماسية ولذلك سُميت مصنعة \*  
 ومعنى الشديدة انها حروف صلبة لا يجري فيها الصوت فلذلك سُميت  
 شديدة \* ومعنى الرخوة انها حروف ضعيفة يجري فيها الصوت ولذلك  
 سُميت رخوة \* ومعنى ما بين الشديدة والرخوة انها حروف لا مفرطة  
 في الصلابة ولا ظاهرة للضعف بل هي في اعتدال بينهما ولذلك كانت  
 بين الشديدة والرخوة \* ومعنى المطبقة انها حروف يرتفع بها اللسان  
 الى الحنك الاعلى فيطبق عليها فتصير محصورة ولذلك سُميت مطبقة \*  
 ومعنى المفتوحة انها حروف لا يرتفع اللسان بها الى الحنك الاعلى فيفتح  
 عنها ولذلك سُميت مفتوحة \* ومعنى المستعيلة انها حروف تستعلى الى  
 الحنك الاعلى ولذلك سُميت مستعيلة \* ومعنى المنخفضة عكس ذلك \*

ومعنى المعتلة أنها حروف تتغير باقتراب بعضها الى بعض بالقلب  
 الموجبة لذلك ولذلك سميت معتلة وسميت الالف والياء واللوا  
 حروف المد واللين اما المد فلان الصوت يمتد بها واما اللين فلانها  
 لا تبت في مخارجها وانسعت واوسعت مخرجا الالف ويسمى الماوي هو  
 في الحلق فهذا ما اردنا ان نذكره من معرفة مخارج الحروف واقسامها  
 التي تعرف بها تقارب الحروف بعضها من بعض فان قيل فلم جاز  
 ان تدغم الباء في الميم لتقاربهما ولا يجوز ان تدغم الميم في الباء فقبل  
 انها لم يجوز ان تدغم الميم في الباء نحو اكرم بكرا كما يجوز ان تدغم  
 الباء في الميم اصحبت مطرا الا ان الميم فيها زيادة صوت وفي الغنة فلو  
 ادغمت في الباء لذهبت الغنة التي فيها بخلاف الباء فانه ليس فيها  
 غنة تذهب بالادغام فكذلك ايضا لا يجوز ان تدغم الراء في اللام كما  
 يجوز ان تدغم اللام في الراء لان في الراء زيادة صوت وهو التكرير  
 فلو ادغمت اللام لذهب التكرير الذي فيها بالادغام بخلاف اللام فانه  
 ليس فيها تكرير يذهب بالادغام فاما ما روي عن ابي عمرو من  
 ادغام الراء في اللام في قوله عز وجل تغير لكم خطاياكم فالعلماء  
 ينسبون الغلط في ذلك الى الراوي لا الى ابي عمرو ولعل ابا عمرو  
 اخفى الراء فحذف على الراوي فتوهمه ادغاما وكذلك كل حرف فيه  
 زيادة صوت لا يدغم فيما هو انقص صوتا منه وانما لم يجوز ادغام  
 المحرف فيما هو انقص صوتا منه لانه يؤدي الى الاجحاف به وباطال  
 ما له من النضل على مقاربه فان قيل فلام التعريف في كم حرفا  
 يدغم قبل في ثلثة عشر حرفا وهي التاء والتاء والذال والذال والراء  
 والراء والسين والسين والصاد والصاد والطاء والطاء والنون نحو  
 الثائب والثابت والداعي والذاكر والراهب والراهد والساھر والشاكر  
 والصابر والصامر والطائع والظافر والناصر فهي احدى عشر حرفا من



حروف طرف اللسان وحرفان بحالطان طرف اللسان وها الصاد  
والخين وإنما ادغم لام التعريف في هذه الحروف لوجهين أحدهما أن  
هذه الحروف مقاربة لها والثاني أن هذه اللام كثير دورها في الكلام  
ولذلك تدخل في سائر الأسماء سوى أسماء الأعلام والأسماء غير  
التمكئة وإنما أجمع فيها المقاربة لهذه الحروف وكثرة دورها في الكلام  
لزم فيها الإدغام وإما من أظهر اللام على الأصل فمن الشاذ الذي  
لا يعتد به فان قيل فما الأصل في ست وبلغت قيل أما ست فأصلها  
سدس يدلل قولهم في تصغيره سدس وفي تكبيره سداس إلا أنهم  
أبدلوا من السين تاء كما أبدلوا من التاء سيناً في اتخذ فقالوا استخذ  
فلما أبدلوا هاهنا من السين تاء صار إلى سدث ثم ادغموا الدال في  
التاء فصار ست وإما بلغت فأصله بنو العنبر إلا أنهم حذفوا الحرف  
المعتل لسكونه وسكون اللام لم يمكنهم الإدغام لحركة النون وسكون  
اللام فحذفوا النون بدلا من الإدغام ومن ذلك قولهم بلغم يريدون  
بني العنبر قال الشاعر

إذا غاب غدا عنتك بَلْعَمَ لم يكن جليدا ولم تعطف عليك العواطف  
ومن ذلك قولهم عَلِمَاءُ بنو فلان يريدون على الماء قال الشاعر  
عَدَاةَ طَفَتْ عِلْمَاءُ بَكْرٍ بِنِ وَأَثَلِ وَغَنَّا صُدُورَ الْخَيْلِ شَطْرَ نَجْمِ  
يريد على الماء وهذا كله ليس بمطرد في القياس وإنما دغام إلى  
ذلك كثرة الاستعمال وهو من الشاذ الذي لا يقاس عليه فاعرفه  
نصيب أن شاء الله تعالى

تم  
 كتاب اسرار العريّة والحمد لله ربّ العالمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد خير خلقه  
 وعلى آله وعترته الكرام اجمعين  
 وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة  
 الا بالله العلي العظيم

الطبعة الاولى

نقله من النسخ الموجودة وصححه العبد الفقير العالم خريستيان فريدريخ  
 سبيلد الألماني والنسخة الاولى هي لشخي العزيز المدرّس العلامة بدار  
 فنون العلوم طويينكة الهام البرت صوسين اخرجها من دار السلام  
 بغداد وهي فاخرة قديمة والنسخة الثانية برلينية متأخرة والثالثة  
 والرابعة مغريتان محفوظتان بالمكتبة الملكية التي بالقصر المشهور  
 باشكوريال بديار الاندلس

## فهرس هذا الكتاب

١	باب علم ما الكلم	الباب الاول
٢	باب الاعراب والبناء	الباب الثاني
١١	باب المعرب والمبني	الباب الثالث
١٦	باب اعراب الاسم المفرد	الباب الرابع
٢١	باب الثنية والجمع	الباب الخامس
٢٦	باب جمع التانيث	الباب السادس
٢٨	باب جمع التكسير	الباب السابع
٢٩	باب المبتدا	الباب الثامن
٣١	باب خبر المبتدا	الباب التاسع
٣٤	باب الفاعل	الباب العاشر
٣٧	باب المفعول	الباب الحادي عشر
٣٨	باب ما لم يسم فاعله	الباب الثاني عشر
٤١	باب نعم وبش	الباب الثالث عشر
٤٥	باب حيناً	الباب الرابع عشر
٤٧	باب التعجب	الباب الخامس عشر
٥٢	باب عسى	الباب السادس عشر
٥٥	باب كان وأخواتها	الباب السابع عشر
٥٩	باب ما	الباب الثامن عشر
٦١	باب إن وأخواتها	الباب التاسع عشر
٦٤	باب ظننت وأخواتها	الباب العشرون
٦٧	باب الإغراء	الباب الحادي والعشرون
٦٨	باب التحذير	الباب الثاني والعشرون

٧٤	الباب الثالث والعشرون	باب المصدر
٧٥	الباب الرابع والعشرون	باب المفعول فيه
٧٦	الباب الخامس والعشرون	باب المفعول معه
٧٦	الباب السادس والعشرون	باب المفعول له
٧٧	الباب السابع والعشرون	باب الحال
٧٩	الباب الثامن والعشرون	باب التمييز
٨١	الباب التاسع والعشرون	باب الاستثناء
٨٢	الباب الثلاثون	باب ما يجز به في الاستثناء
٨٥	الباب الحادي والثلاثون	باب ما ينضب به في الاستثناء
٨٦	الباب الثاني والثلاثون	باب كم
٨٧	الباب الثالث والثلاثون	باب العدد
٩٠	الباب الرابع والثلاثون	باب النداء
٩٥	الباب الخامس والثلاثون	باب الترخيم
٩٨	الباب السادس والثلاثون	باب الندة
٩٩	الباب السابع والثلاثون	باب لا
١٠٢	الباب الثامن والثلاثون	باب حروف الجز
١٠٥	الباب التاسع والثلاثون	باب حتى
١٠٧	الباب الأربعون	باب مذ ومنذ
١٠٩	الباب الحادي والأربعون	باب القسم
١١٠	الباب الثاني والأربعون	باب الإضافة
١١٢	الباب الثالث والأربعون	باب التوكيد
١١٥	الباب الرابع والأربعون	باب الوصف
١١٦	الباب الخامس والأربعون	باب غطف البيان
١١٧	الباب السادس والأربعون	باب البدل

١١٨	الباب السابع والأربعون	باب العطف
١٢٠	الباب الثامن والأربعون	باب ما لا ينصرف
١٢٤	الباب التاسع والأربعون	باب اعراب الأفعال وبنائها
١٢٩	الباب الخمسون	باب الحروف التي تنصب الفعل المستقل
١٣١	الباب الحادي والخمسون	باب حروف الجزم
١٣٢	الباب الثاني والخمسون	باب الشرط والجزاء
١٣٤	الباب الثالث والخمسون	باب المعرفة والنكرة
١٣٧	الباب الرابع والخمسون	باب جمع التكسير
١٤٢	الباب الخامس والخمسون	باب التصغير
١٤٦	الباب السادس والخمسون	باب النسب
١٤٩	الباب السابع والخمسون	باب أسماء الصلات
١٥٢	الباب الثامن والخمسون	باب حروف الاستفهام
١٥٤	الباب التاسع والخمسون	باب الحكاية
١٥٦	الباب الستون	باب الخطاب
١٥٧	الباب الحادي والستون	باب الألفاظ
١٦٠	الباب الثاني والستون	باب الإمالة
١٦٢	الباب الثالث والستون	باب الوقف
١٦٥	الباب الرابع والستون	باب الإدغام

## فهرس الغلطات

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
١٣	٤	أحسن	٦٦	٢٤	نصب ان
١٦	١١	الوقف	٦٨	١٩	ذات
٢٤	١١	كانت	٧٢	١	الذي
—	١٥	ينفع	٧٦	١٩	هذا
٢٦	٢	جاء هذا المجمع	٨٤	١٨	ونحنها
٢٧	٢٤	البقاص	٨٦	٩	إما
٢٩	٢	كونه	—	٢٤	رب
٣٠	٦	بما	٩٤	١٧	يا اللهم
—	١٢	أمارات	—	٢١	يستعمل
—	١٨	ان	٩٨	٦	أوله
—	٢٢	لما ذا	٩٩	٨	تجبه
٤١	٦	عليه	١١١	١٥	المشبهة
—	١٧	المسئلة	١٢١	١٥	بعله
٢٢	٥	ولما	١٢٣	٥	الاعجمي
—	٧ و ١٠	المبتدا	١٣٠	١٢	ويلته
٤٤	١١	وسكون	١٣٣	١٥	يفتضي
—	٢٤	حتى	١٣٧	٤	سعيد
٤٨	٢٢	من	١٤٠	٦	قرأ تلك عوارات
٥٦	١	انها	—	٦	جنفات
٧٠	١٥	نحو ما	١٤٤	١١	فردوا
٦٤	٦	بين	—	٢٠	درع دريع

صفحة	سطر	صحیح	صفحة	سطر	صحیح
٤٩١	٥	ورقة	١٥٧	٢١	والستون
—	٩	النود	١٥٨	١٨	يتدا
—	١٢	الدنيا الدنيا	١٦١	١٢	عباد
١٤٧	٩	فمیل	١٦٨	١٧	انظاما
١٥٥	١١	فما	١٦٩	٢	ان
١٥٢	٥	الستون	١٧١	٩	المتدا
—	١٦	امراتين			

واظلمنبر	١١ - ٦٣
فننبر	٥ هـ
كتابنبر	١٢ / ٤





Grammatik und deren mittelalterliche Methode gewiss mit  
Vorteil benutzt werden.

Den genannten Gelehrten, vor allem den Herren Pro-  
fessoren Dr. A. Socin und Dr. H. Thorbecke nochmals  
tiefgefühltesten, herzlichen Dank!

Maulbronn,  
3. August 1886.

Dr. CHR. F. SEYBOLD.

---

des Textes der in diesem Compendium wenigstens nicht zu sehr gehäuften شواهد zu gute kommen zu lassen, [für den zweiten Theil nach Guidi, Gemäleddini Ibn Hišām Commentarius in carmen Ka'bi ben Zoheir Bānat Sa'ād appellatum p. 4 v. Z. 11] die von uns recipierte Lesart vorschlug. Über Ibn al Anbārī's Person verweise ich nur auf Kantzsch a. a. O., sowie auf Košut, fünf Streitfragen der Basrenser und Kufenser, Wien 1877. Es wäre überhaupt zu wünschen dass das grosse Werk des Ibn al Anbārī كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النكحيتين البصريين والكوفيين worauf in unserem Compendium so oft (gewöhnlich nur مسائل الخلاف genannt) verwiesen ist, nach der Leidener Handschrift herausgegeben würde. Von eigenen Schriften erwähnt Ibn al Anbārī 11 Z. 16 كتابنا الموسوم بالاسماء في كتابنا الموسوم بالترجيح في شرح السبع 11 Z. 11, 12 شرح الأسماء vgl. noch 13 Z. 17. كتاب الالف واللام 1 Z. 101 الطويل Jeder, der die fast durchweg leicht verständlichen, klaren Antworten (immer mit قيل eingeführt) auf die meist knappen Fragen (mit ان قال قائل zu Beginn der Capital, mit فان قيل innerhalb derselben bezeichnet) liest, wird dem Urteil Hāggī Halfa'e I 282 (n. 654) über unser Compendium beistimmen müssen dass es ein تأليف سهل المأخذ sei. Es wird selbst von Anfängern, auch im Orient, als passendes Introductionsbuch in die arabische

Liebenswürdigkeit gab mir derselbe den kostbaren Codex nach Spanien mit, wie er mir denselben bis zu Vollendung der Arbeit zu eingehender Benützung überliess. Bei vorübergehendem Aufenthalt in Paris machte mich sodann Herr Professor Dr. H. Dérenbourg gütigst darauf aufmerksam dass ausser Codex 193 (bei Casiri) auch Codex 88 (was bei Casiri nicht steht) die *أسرار العريضة* enthalte; diese beiden ziemlich jungen Codices mit flüchtiger maghrebinischer Schrift, boten doch für den im Ganzen besten Codex Socin 2 mannigfach richtige Lesarten und mussten namentlich auch die grosse Lücke desselben zwischen fol. 67 v. und 68 r. (im wesentlichen c. 42—47) ergänzen. Auch der jetzt in der Berliner Bibliothek befindliche Codex (n. 30) (cfr. kurzes Verzeichniss der Landberg'schen Sammlung arabischer Handschriften von M. Ahlwardt, Berlin 1885) in flüchtiger ziemlich moderner östlicher Schrift bot einzelne gute Lesarten. An der Hand dieser 4 Codices konnte fast überall die richtige Lesung erzielt werden. Für die schwierige Stelle 99, Z. 4, 5 zwischen *قُلْ* und *وَهُوَ* lassen die beiden Codices Escor. einfach eine Lücke, Cod. Soc. hat (fol. 61 r. 1) *وا حمتى الشامتينا*, Cod. Berol. 30 hat nur *وا جمجتى الشامتينا*, wofür Herr Professor Dr. H. Thorbecke in Halle, der auch die ausnehmende Güte hatte, die Druckbogen durchzulesen und vielfach seine unerschöpfliche Kenntniss der alten Dichter für Richtigstellung



## VORWORT.

Als ich im Frühjahr 1888 beim Abgang von der Universität Tübingen von einem teuren Jugendfreund nach Madrid eingeladen wurde, um in Gemeinschaft mit ihm den Garten Spaniens, das herrliche Andalusien, zu durchreisen, riet mir mein hochverehrter Lehrer, Herr Professor Dr. A. Socin, seinen höchst wertvollen, aus Bagdad mitgebrachten Codex der أسرار العربية des Ibn al Anbârî († 577 = 1181), den mein hochgeschätzter Lehrer, Herr Professor Dr. E. Kautzsch (samt Edition des باب الحال) in ZDMG 24, 331—344 eingehend beschrieben hat, mit dem bis dahin als ausserdem einzig in Europa vorhanden bekannten Codex Escorialensis n. 193 (Casiri I 44) zu vergleichen, und mit rühmlichster Liberalität und bekannter

.....

Druck von E. J. Brill in Leiden.

.....

IBN AL ANBARĪS  
ASRĀR AL ARABĪYA

HERAUSGEGEBEN

VON

CHRISTIAN FRIEDRICH SEYBOLD,  
Dr. Phil.



LEIDEN. — E. J. BRILL.  
1886.



IBN AL ANBÂRÎ'S  
ASRÂR AL ARABÎYA.